الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

# دور قطر الإقليمي في تسوية النزاعات العربية

## عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حزيران 1995- حزيران 2013

## (نماذج تطبيقية: دارفور- لبنان- ليبيا)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

سحر غازي ناصر

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| الدكتور سامي سلهب | الأستاذ المشرف | رئيسًا |
| الدكتور جوزاف عيسى | أستاذ مساعد | عضوًا |
| الدكتور كميل حبيب | أستاذ | عضوًا |

العام الجامعي

2019

**الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة**

**وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.**

# الإهداء والشكر

إلى وطني لبنان الذي أسعى جاهدةً للارتقاء بمكانته أينما كُنت.

إلى والدي الغالي، والدتي المُلهمة، وأخواتي الجميلات.

إلى شريك الحياة الذي يؤمن برحلتنا معاً للتعلّم مدى الحياة.

إلى الجامعة اللبنانية إدارةً، وأعضاء هيئة التدريس، وخريجين وطلّاب.

إلى الأستاذ المشرف د. سامي سلهب، وأخصّه بالشكر والامتنان لتوجيهاته القيّمة، وحرصه على حمل أمانة العلم ونقلها إلى أجيال الغد.

و د. ريمون حدّاد وفاءً لرحيله الذي حفّزني على المثابرة رغم التحديات.

إلى أصدقائي في لبنان وقطر الذين قدّموا الدعم.

إلى الباحثين عن الحقيقة والذين يُدركون قوّة المعرفة.

إلى الذين يؤمنون بالحوار مذهبًا والإنسانية ديانةً.

أهدي هذا الجهد، وأسأل الله لكم ولي التوفيق والنجاح.

**سحر ناصر**

# المقدّمة

شهدت المنطقة العربية ولا سيّما الخليجية منذ اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980–1988)، وحرب الخليج الثانية (درع الصحراء، عاصفة الصحراء) عامي(1990–1991)، تحديات أمنية ذات طبيعة مختلفة عمّا كانت عليه في السابق، حيث أصبح أمن الخليج مترابطًا أكثر من أية مرحلة أخرى بعد أن بات مهدّدًا مع تصاعد القوّة الإيرانية في المنطقة وفي ظلّ سعي النظام البعثي العراقي برئاسة صدام حسين (1979– 2003) لتعزيز قوّته العسكرية والاقتصادية، ما دفع بالدول الخليجية إلى الانفتاح الكامل على الولايات المتحدّة الأميركية حمايةً لأنظمتها ولأمنها من أي أطماع إقليمية.

وسط هذه الظروف السياسية، تراجع دور المنظمات الإقليمية وخصوصًا جامعة الدول العربية في التعامل مع النزاعات العربية– العربية، والنزاعات العربية الداخلية. وفي ظل واقع عربي مضطرب، برز التطلع القطري لحماية الدولة من أيّ تحديات مستقبلية وكان لا بدّ من سياسة خارجية فاعلة تكسب احترام الدول الكبرى وثقتها من خلال تفعيل عوامل القوة الداخلية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، استثمار ثروة البلاد النفطية واستغلال حاجة الدول الكبرى لها كي تحجز هذه الدولة صغيرة الحجم مكانًا لها على الخارطة السياسية. وانطلاقاً من ذلك، برزت المساعي القطرية هذه مع مجيء الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكُم في 27 حزيران 1995، وانطلق في سياسة داخلية وخارجية فاعلة نقلت دولة قطر من موقع اللاعب المُغيّب خلف الدور السعودي في المنطقة، إلى لاعب وسيطٍ بين القوى الإقليمية، ومن ثم لاعب مؤثرٍ ومنافسٍ يُساهم في إحداث التغيير والمشاركة في إعادة رسم المشهد السياسي بالمنطقة.

وبناء على ما تقدّم، وفي تسليط للضوء على نموذج جديد للدبلوماسية العربية والخليجية، تتناول هذه الدراسة دور قطر في التسوية والتعامل مع النزاعات العربية خلال عهد أمير دولة قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، منذ تاريخ توليه الحكم حتى تنحيه في 25 حزيران 2013. وتنقسم الدراسة إلى فصلين، يتضمن كل منهما ثلاثة مباحث. يركّز

الفصل الأول على مقوّمات الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، وكيفية تثبيت ركائز الدولة الحديثة، كما يبحث الفصل الأول في ماهيّة السياسة الخارجية القطرية ضمن السياق العربي والإقليمي والدولي وذلك من خلال عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، ومن ثم علاقة هذه الدولة بدول الإقليم (إيران، تركيا) والكيان الإسرائيلي. في الفصل الثاني، ننتقل للبحث في مساعي السياسة الخارجية القطرية لتسوية النزاعات العربية ومحطاتها المختلفة، وأشكالها المختلفة من خلال ثلاث حالات تطبيقية (دارفور، لبنان، ليبيا)، والركائز التي انطلقت منها في التعامل مع ثلاث حالات مختلفة، إضافة إلى النتائج التي حققتها في كلّ من الحالات التطبيقية موضوع الدراسة، والظروف السياسية التي مكّنتها من ذلك.

من حيث الإطار الزمني، تتمحور دراستنا حول رصد السياسة الخارجية القطرية على مدى 18 عامًا ومرورها بثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى وتظهر فيها المساعي القطرية لبناء الصورة الذهنية للدولة من خلال تعزيز عناصر القوة الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التنموية..) وترقية تعاونها الدولي بما ينسجم ومقاصد الأمم المتحدة وإنماء العلاقات الودية كي تتمكن من كسب احترام الدول الكبرى لا سيّما أعضاء مجلس الأمن. فيما تشهد المرحلة الثانية انفتاح السياسة الخارجية القطرية على لعب دور الوسيط عبر الاستفادة من شبكة مصالحها، مستفيدة من تراجع الدور السوري والسعودي والمصري. ومن ثم المرحلة الثالثة التي يتخذ فيها الدور القطري شكلًا جديدًا بالانتقال إلى موقع اللاعب المؤثر الذي يُساهم في إحداث التغيير مع اندلاع "الربيع العربي"[1] عبر المشاركة العسكرية في النزاع بليبيا ودعم لاعبين جدد. ونستكمل هذه الدراسة بالتطرّق إلى التحدّيات التي تواجه دولة قطر بسبب موقعها الجغرافي الذي

(1) أُستخدم مصطلح الربيع العربي للإشارة إلى التحركات الهادفة لإسقاط الحكومات في تونس ومصر وليبيا وسوريا. ظهر هذا المصطلح حديثًا في مقال لـ(مارك لينش) نشر في Foreign Affairs كانون الثاني 2011، نقلًا عن دراسة بعنوان Parsing “Arab Spring” Media Coverage of the Arab Revolutions, By Ibrahim N. Abusharif, Northwestern University in Qatar, February 2014 page 1.

يضعها قوّتين إقليميتين متصارعتين ثقافيًا وسياسيًا، وهما: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

قبل تحديد منهجية الدراسة، من المهم التعريف بدولة قطر في نبذة بسيطة:

- **نبذة عن دولة قطر**

**أصل التسمية**

"ذكر المؤرخ الإغريقي هيردوت (Herodotus) قطر في موقع جغرافي أشار إليه بـ"قطاريا"، وبأن أول من استوطن قطر والمناطق المجاورة لها هم القبائل الكنعانية (484–425 ق.م). كما ورد مصطلح (كتارا) Katara في خريطة بطليموس" عام 150 م[1]. وورد اسم قطر في مؤلفات عدّة منها (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروزآبادي، و(أساس البلاغة) لـ(ابن خرداذبة) على أنها بلد على سيف البحر بين البحرين وعمان. ومن المهم الإشارة إلى أن "قطر منذ القرن الرابع الميلادي وحتى القرن السادس عشر كانت ضمن ما يُسمى ببلاد البحرين، الذي يمتد من البصرة إلى سواحل عُمان بما فيها الجزر المقابلة ليصل حتى الإحساء والكويت"[2].

**الموقع الجغرافي**

تقع دولة قطر في منتصف الخط الساحلي الغربي للخليج العربي بين خطي العرض 24 – 27 درجة و10 – 26 درجة شمالًا وخطي الطول 45 – 50 درجة و40 – 51 درجة شرقًا. وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج بمساحة قدرها 11627.04 كيلو مترًا مربعًا. وتشتمل الدولة على عدد من الجزر أشهرها: جزيرة

(1) الموقع الرسمي، مؤسسة الحي الثقافي، كتارا، قطر، شوهد بتاريخ 27 آذار 2017
http://www.katara.net/ar/About-Katara

(2)أحمد الشّلق و مصطفى محمود و يوسف العبد الله ، «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، ط6، 2014، ص 11–12.

حالول، شراعوه، والأسحاط، والبشيرية. يبلغ طول شبه الجزيرة القطرية 185 كيلومترًا بعرض 85 كيلومترًا، وتحيط بغالبيتها مياه الخليج العربي، في حين تفصلها الحدود البرية البالغة حوالي 60 كيلومترًا عن المملكة العربية السعودية. وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة شرقًا، ومملكة البحرين في الشمال الغربي للدولة. تمتد المياه الإقليمية القطرية إلى نحو 95 ميلًا بحريًا في عرض البحر باتجاه الشرق وحوالي 51 ميلًا بحريًا باتجاه الشمال في الخليج العربي.

**السكّان**

بلغ إجمالي عدد السكان في قطر حتى نهاية آب 2019 (2.666.938) [1]، يصل عدد الذكور منهم إلى نحو 1,906,685، في مقابل الإناث الذين يتراوح عددهم نحو 568,378. ويعتبر السكّان النشطون اقتصاديًا هم الفئة الأكثر عددًا بحيث تبلغ نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 عامًا و64 عامًا، 75.84%؛ فيما تمثل الفئة العمرية ما فوق الـ65 عامًا 1.25%؛ وذلك بحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء نهاية يوليو 2019. "يشكل القطريون نحو 12 % من إجمالي تعداد السكان. وتقدّر نسبة الجالية الهندية بـ 24%، النيبالية 16%، العربية 13%، الفليبينية 11%، البنغلادشية 5%، السريلانكية 5%، و14% يتوزعون بين الجاليات الإيرانية، الباكستانية، الأوروبيين والأميركيين، وغيرهم". أما معدّل حجم الأسرة القطرية فيقدّر ما بين 7 و8 أفراد، ويفوق إجمالي إنفاقها في الغالب ثلاثة أضعاف الأسرة غير القطرية، لمجانية الصحة والتعليم وتوزيع الأراضي السكنية للمواطنين[2]. أما الزوّار الذين يسكنون قطر لفترة محددة بغرض العمل التجاري أو الترفيه أو الزيارات العائلية فأغلبهم من الدول الآسيوية فالأوروبية فدول التعاون.

---

(1) الموقع الرسمي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، شوهد بتاريخ 14 سبتمبر 2019. http://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/Pages/default.aspx

(2) الموقع الرسمي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، مرجع أعلاه.

تعتمد **منهجية الدارسة** على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف عوامل القوّة الداخلية القطرية، ورصد تطلعات هذه الدولة الصغيرة للعب دور إقليمي بارز، من خلال فهم وتحليل المراحل التصاعدية التي مرّت بها السياسية الخارجية القطرية والمقارنة فيما بينها، والاستفادة من دراسة الحالات التطبيقية في إطار أولوية الدول الصغيرة للبقاء، والسعي للمشاركة في إحداث التغيير وذلك في نموذج عن الواقعية النضالية وهي "الواقعية التي تحترم الواقع الموضوعي في حساباتها وتتخذ خطواتها في ضوئه، أي أنها ترسم مخططًا لتطوير الواقع أو تطويعه في المستقبل، أو أنها تنطلق من الحاضر لتغييره أو تعديله أو تطويره"، بخلاف "الواقعية الانهزامية التي تستسلم للواقع ولا تسعى إلى التأثير فيه أو تغييره، وتترك الواقع كما هو وتكتفي برصده والتعرف عليه، وهي الواقعية السلبية"[1].

تكمن **الأهمية العلمية لموضوع الدراسة** في استكشاف نموذج جديد من السياسة الخارجية لدولة خليجية صغيرة المساحة تسعى إلى تحقيق الاستقلالية في سياستها الخارجية وفق ما يتناسب ومصالحها العليا، دون التقيّد بمدرسة واحدة من مدارس العلاقات الدولية، فهي تارةً سياسة مثالية تؤمن بالحوار والتفاوض وتلعب دور الوسيط النزيه، وتارةً واقعية تؤمن بالقوّة العسكرية لتحقيق مآربها. لذا كان المهمّ تسليط على مدى نجاح هذه الدولة في توظيف المدرستين لتحقيق مصالحها، وفي تحديد حجم هذا الدور، ومستقبل التأثير القطري في المنطقة.

**تحاول هذه الدراسة فهم دور قطر الإقليمي في التعامل مع النزاعات العربية والسعي إلى تسويتها، وذلك من خلال طرح الإشكاليات التي تُمكّننا من تبيّن الأسباب التي تقف خلف هذا الدور نتائجه وتأثيره في السياق العربي على دولة قطر والمنطقة، وفق خصوصية كلّ نزاع**، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

---

(1) د. السيد حسين، عدنان، «تطور الفكر السياسي من الاشتراكية الى الليبرالية الجديدة»، دار امواج للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002، ص121-123.

1. ما هو حجم دولة قطر كلاعب دولي وفقًا لعناصر القوة الداخلية لهذه الدولة؟ كيف برزت هذه الدولة الصغيرة كدولة مؤثرة في المنطقة العربية؟ ولماذا حظي دورها بهذه الأهمية في معالجة النزاعات؟
2. ما هي أهم الأهداف التي عملت قطر على تحقيقها من خلال هذا الدور؟ ولماذا ارتكزت سياستها الخارجية على القوّة الناعمة في نزاعي دارفور لبنان، بينما تجاوز دورها الوساطة في ليبيا ووصل إلى المشاركة العسكرية بالحرب على النظام الليبي؟
3. هل نجحت السياسة الخارجية القطرية في تقديم نموذج جديد لدولة عربية – خليجية صغيرة، قادرة على لعب دور فاعل مستقل عن دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية، أو القوى العربية المؤثرة الأخرى مثل جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية؟

وعليه، تنطلق هذه الدراسة من **ثلاث فرضيات وهي:**

**الفرضية الأولى:** تُشير هذه الفرضية إلى أن "الولايات المتحدة الأميركية بوصفها صاحبة النفوذ الأول في المنطقة العربية، وضعت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي استراتيجية جديدة للمنطقة تقوم على أساس فكرة دعم وتعزيز قوى جديدة في المنطقة، تحلّ مكان القوى التقليدية المعروفة مصر والسعودية وسوريا والعراق، لتكون هذه القوى الناشئة قادرة على لعب دور استراتيجي في حماية المصالح الأميركية أولًا، ثم التأثير بالمنطقة عبر أدوات القوة الناعمة.

تعززت هذه الفكرة بعد تراجع الدور المصري، وقلق القوى العالمية من تراجع فعالية الدور السعودي، وغياب الدور العراقي، صعوبة التفاوض مع النظام السوري. وبالتالي ارتأت الإدارة الأميركية ضرورة أن تمارس القوى الناشئة دورها عبر القوة الناعمة بعيدًا عن الأسلوب التقليدي العسكري الذي يُسند إلى إسرائيل التي لم تعد قادرة على تحقيق أهدافها في ظلّ الاختلاف في موازين القوة بالمنطقة.

كما أن "تجربة انقلاب السحر على الساحر التي وقعت مع تسليح نظام صدام حسين، كان فيها ما يكفي من العبر لجعل الإدارة الأميركية ترجح فكرة القوة الناعمة"[1]. وتُفضّل وجود لاعب عربيّ جديد يُشكّل أداة جديدة لتنفيذ السياسات الأميركية في المنطقة.

**الفرضية الثانية:** تعتمد في تفسيرها على انطلاق السياسة الخارجية من استراتيجية الدول الصغيرة الساعية للبقاء واكتساب نوع من الهيبة الدَّولية والتخلص من التبعية الدائمة. وقد عملت قطر على تحقيق هذه الاستراتيجية "كونها تحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث الاحتياطي من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران"[2]، وعبر شبكة من المصالح التي تحاول تعزيزها بالتعاون مع الدول الكبرى عبر استخدامها عناصر القوة الناعمة، سواء من خلال تقديم المساعدات المالية ودعم المشاريع الإنمائية، أو عبر الدخول بتحالفات إقليمية ودولية تجنبًا للتأثر بنتائج أي حرب عسكرية خليجية –إيرانية محتملة.

**الفرضية الثالثة:** تقوم على مواكبة تغيّر الحقائق والنظر إلى النتائج التي قد تتحقق في ظل سيناريوهات لإرساء شرق أوسط جديد[3] ما بعد مرحلة سايكس– بيكو (Sykes–Picot). وخصوصًا في ظل هشاشة العمل العربي المشترك وما يُصاحبه من أزمات وحروب أهلية باتت تتجاوز قدرة الجامعة العربية على التعامل معها، مما أتاح المجال لدول ذات قوة اقتصادية واستقرار سياسي مثل قطر أن تقوم بدور نشط في رسم سيناريو جديد للمنطقة. "فمنذ كامب دايفيد 1978 (Camp David) والمحاولات الأميركية الإسرائيلية لم تتوقف عن الدعوة الى إقامة علاقات شرق أوسطية تمهيدًا لنظام شرق

(1) التميمي، نواف، «الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر»، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012م، ص 8.

(2) المرجع أعلاه، ص9.

(3) بدأ تداول مصطلح الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى. أما مصدر المصطلح ذاته فهو أوروبي وعلى الأخص بريطاني حيث كانت بريطانيا تصنف المناطق الخاضعة لاستعمارها تبعًا لمواقعها الجغرافية. وهكذا اعتبر المشرق العربي بمثابة الشرق الأدنى واعتبرت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا منطقة الشرق الأقصى.

أوسطي قوامه أربع ركائز: الاستقرار السياسي، التحول الديمقراطي، النمو الاقتصادي، الأمن القومي"[1]. وعليه، من المهمّ للدول التي تتطلع إلى البقاء أن تستغل هذه المتغيرات وأن تُطوّع سياستها الخارجية بما يتناسب مع المتغيرات والنتائج المتوخاة منها.

واجهنا مراحل إعداد هذه الدراسة **صعوبات** تُختزل في النقاط التالية:

- تسارع الأحداث والمتغيّرات التي شهدتها دولة قطر على المستويين الداخلي والخارجي خلال 18 عامًا، فترة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهي فترة زمنية قصيرة مقارنة بمراحل التطوّر في المنطقة العربية بشكل عام، حيث كان من المهمّ عدم إغفال أي تطوّر نوعي على المستوى الداخلي، قد يساعد على توصيف واقع المنظومة الداخلية للدولة، والتفريق بين معايير القوّة الحقيقية وبين الأخرى القائمة على بناء الصورة الذهنية.
- قلّة المراجع والدراسات الأكاديمية التي تناولت السياسة الخارجية القطرية ودورها في تسوية النزاعات العربية لحداثة هذا الدور، بالإضافة إلى مدى الموضوعية التي يتسم بها معظم المراجع، حيث أن أغلبها صادرة عن مراكز أبحاث ذات أجندات رسمية، أو أخرى خارجية مموّلة من مراكز بحثية تابعة لجهات مناهضة للسياسة الخارجية القطرية انطلاقًا من مواقف سياسية داعمة أو مناهضة.
- دخول قطر في أزمة سياسية خليجية مع المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، بعد فترة وجيزة من تنحّي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم، ما انعكس على مسار السياسة الخارجية القطرية.

(1) د. السيد حسين، عدنان، «العرب في دائرة نزاعات الدولية»، بيروت، مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص 85-87.

**تم تقسيم الرسالة إلى فصلين، ويُقسّم كلّ فصل إلى ثلاثة مباحث.**

يقدّم الفصل الأول نبذة عن مقوّمات الدولة القطرية السياسية والأمنية والدبلوماسية بدءًا من ركائز النظام السياسي والواقع العسكري والأمني، مرورًا بمقوّمات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وصولًا إلى الجهاز الدبلوماسي ومساعي السياسة الخارجية القطرية ومساعيها لتصدّر المشهد العربي وكسب ثقة الدول الكبرى من خلال عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، ومنظمات تابعة لها، بالإضافة إلى علاقاتها مع دول الجوار المؤثرة، في مقدّمتها إيران، تركيا، والكيان الإسرائيلي.

أما الفصل الثاني، فيُسلط الضوء على السياسة الخارجية القطرية لدولة قطر، والثوابت التي انطلقت منها، والمسار الذي اتخذته عبر ثلاث مراحل تصاعدية مختلفة، وكيفية تعامل هذه السياسة مع بعض النزاعات العربية في دراسة لثلاثة نماذج تطبيقية (دارفور، ليبيا، لبنان)، وصولًا إلى أهم التحوّلات التي شهدتها قطر على المستوى الداخلي والتغيّر في الظروف الإقليمية التي ساهمت في تنحي الشيخ حمد بن خليفة عن الحكم، وتسليمه الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، واستشراف التحديات التي واجهت السياسة الخارجية لدولة قطر مع الدخول في أزمة سياسية حادّة مع دول خليجية، عرقلت مساعيها في المضي قدمًا نحو تعزيز الدور السياسي كلاعب فاعل في المنطقة، وإعادة التموضع للتركيز على الشؤون الداخلية، ومعالجة آثار الحصار الذي فُرض عليها من قبل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، والمقاطعة مع مصر، ومحاولة الحفاظ على أهم المكاسب السياسية التي تحققت، وأبرزها العلاقات مع الدول الكبرى، والصورة الذهنية كدولة مُساندة لحق تقرير الشعوب في تقرير مصيرها تحت غطاء الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه دولة عربية تسعى وتلتزم بالمصلحة العربية المشتركة.

# الفصل الأول

# عوامل القوّة الداخلية لدولة قطر وسياستها الخارجية في السياق العربي والإقليمي والدولي

تتعدّد عوامل القوّة الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للدول. وعلى الرغم من اختلاف درجة تأثير هذه العوامل إلا أنها تشمل القدرة العسكرية، وعدد السكان، والامتداد الجغرافي، والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والمالية والتقدّم التكنولوجي، ناهيك عن شرعية واستقرار النظام السياسي للدولة والترابط الاجتماعي.

انطلاقًا من ذلك، تبلورت رؤية الشيخ حمد بن خليفة بشكل واضح بعد مرور 10 سنوات على تسلّمه الحكم، حيث حدد خارطة طريق لبناء وتعزيز العوامل الداخلية للدولة من أجل "تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدّمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، ورفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي"[1].

تستند هذه الرؤية على أربعة محاور رئيسية تم من خلالها تحديد الأهداف المستقبلية للدولة وهي: التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية. ويمكن الاستنتاج من هذه الرؤية أن دولة قطر في العهد موضوع الدراسة، أولت اهتمامًا كبيرًا للعوامل الداخلية في سبيل تلبية متطلبات السياسة الخارجية وهذا ما سنتناوله في المباحث المقبلة.

(1)«رؤية قطر الوطنية»، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، تموز 2008. ص 1-2.

- **المبحث الأول: قطر ومقوّمات الدولة السياسية والأمنية والدبلوماسية**

## الفقرة الأولى: نشأة الدولة القطرية

### أولًا: بروز قطر كإمارة مستقلة بزعامة "آل ثاني"

#### أ. صراع سعودي–عثماني للسيطرة على قطر

يعود تاريخ قطر الحديث إلى اليوم التي كانت فيه جزءًا من تاريخ منطقة الاحساء من شبه الجزيرة العربية، حيث مرّت بالعديد من الأحداث التي شكلت جغرافيتها السياسية، إذ لم يكن لها تاريخ مستقل كوحدة سياسية خاصة. فقد تتابع على حكم الإحساء كلّ من العونيين (نسبة إلى عبد الله بن علي عويني شيخ عشيرة مرّة)، وآل زامل الجبري، وآل مغامس، إلى أن جاء البرتغاليون فاحتلوها عام 1517، حتى مجيء العثمانيين في أواسط القرن السادس عشر. عام 1670 سيطرت قبيلة آل حميد من بني خالد، وأسسوا إقليم الأحساء، الذي امتد من حدود ولاية البصرة شمالًا مرورًا بالكويت والأحساء وقطر والبحرين، وأعلنوا ولاءهم للعثمانيين. استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن الثامن عشر عندما نجحت الدولة السعودية الأولى التي أسسها محمد بن سعود بضم الأحساء وتقويض سلطة بني خالد في وقت كانت فيه الدولة العثمانية غارقة في مشاكلها في أوروبا والبلقان. لم يستمر النفوذ السعودي طويلًا، إذ تمكّن العثمانيون من تقويض سلطة آل سعود بحملات عسكرية متتالية بين أعوام (1812–1818) أدّت إلى إجلاء الحاميات السعودية عن قطر والبحرين.

#### ب. ظهور نفوذ القبائل القطرية المحلية

بدأ ظهور نفوذ القبائل المحلية القطرية مع انحسار النفوذ السعودي، فدخلت القبائل القطرية في صراع مع قبائل من البحرين ودخول أبو ظبي في دائرة الصراع، تصاعد نفوذ أُسرة آل ثاني بزعامة الشيخ محمد بن ثاني زعيم قبيلة فويرط الذي أصبح زعيمًا

للقبائل القطرية نتيجة لمكانته الاجتماعية والاقتصادية كونه من سُلالة جدّه الأكبر "ثاني" تاجر اللؤلؤ الشهير وصاحب الثروة. مع استمرار الصراع بين قبائل الخليج، دخلت بريطانيا إلى المنطقة فارضة نفوذها عام 1821.

تنامى النفوذ البريطاني وتحوّل إلى وصاية رسمية مع توقيع المقيم السياسي في الخليج لويس بيلي (Lewis Pelly) معاهدة مع الشيخ محمد بن ثاني عميد ومؤسس حكم أسرة آل ثاني (حكم 1850–1866) في 12 أيلول عام 1868، نصت على اتخاذ الدوحة مقرًا له، على أن يتعهد الشيخ القطري بالامتناع عن أي أعمال عدوانية في البحر وأن يحتكم إلى المقيم البريطاني في أي نزاع. في المقابل تعهدت بريطانيا بالمحافظة على سلامة قطر ضد أي عدوان تتعرض له.

وهكذا أُدخلت قطر ضمن سلسلة اتفاقيات السلم العام والهدنة البحرية، وهي أولى بوادر ظهور قطر كمشيخة أو إمارة مستقلة غير خاضعة لسلطة جيرانها. وهنا ظهرت قطر ككيان سياسي مستقل وسُجّل تاريخيًا بداية حكم أسرة آل ثاني، باعتبارهم حُكامًا على قطر وبداية مرحلة تاريخية جديدة[1].

## ثانيًا: تنافس بريطاني– عثماني على حكم قطر

### أ. معارضة قطرية للسياسات العثمانية

بدأت مرحلة جديدة من التنافس العثماني – البريطاني خلال أعوام (1896–1915)، ونجح الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني الذي كان يعاون والده في حكم قطر في استغلال هذا التنافس، وأبدى رغبته في تأييد العثمانيين في صراعهم مع البريطانيين. وفي عام 1872 تحوّلت قطر إلى "قائمقامية عثمانية" يحكمها قائمقام وهو جاسم بن محمد. إلا أن العلاقات القطرية–العثمانية لم تكن أيضًا في أوجها، إذ اتخذ العثمانيون مزيدًا من

(1) «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مرجع سابق، ص 57–58–59–65–68–80–81.

الإجراءات التي تستهدف إحكام قبضتهم على قطر بعد إنشائهم دائرة للجمارك عام 1887 وفرض الضرائب على التجار وبيع اللؤلؤ. عارض الشيخ جاسم تلك الإجراءات العثمانية، فتدهورت العلاقات بينه وبينهم حيث دارت معركة الوجبة بين الطرفين في شباط عام 1893، وكان من نتائجها وضع حدّ للنفوذ العثماني والوجود العسكري والسياسي في قطر.

عقب ذلك، "بدأ الشيخ جاسم بن محمد يتصرف باعتباره مستقلًا عن الدولة العثمانية فتقرّب من بريطانيا حتى انحسار التنافس العثماني–البريطاني الذي انتهى بتوقيع اتفاقية تموز 1913 بين الدولتين، وإجلاء الحامية العثمانية عن سواحل قطر عام 1915، وتنازل السلطنة العثمانية عن حقوقها في السيادة على قطر. ونصت هذه الاتفاقية على أن يحكم الإمارة شيخ مستقل من آل ثاني على أن يكون الحكم وراثيًا"[1].

## ب. معاهدة القطيف ودخول قطر في الحماية البريطانية

بعد توقيع الاتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات القطرية–البريطانية وذلك بتوقيع بريطانيا معاهدة "دارين" أو "القطيف" عام 1925 مع الملك عبد العزيز آل سعود، والتي نصت على تعهد آل سعود بالامتناع عن أي تدخل أو تجاوز في أراضي الكويت والبحرين وقطر وعُمان وسواحلها. وكانت "بريطانيا تعتبر أن قطر تحت حمايتها، وقد كرّست هذه الحماية عام 1916 في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم، الذي خلف أباه في حكم قطر عام 1913 "[2]. "استمرت هذه الحماية مع تجديد المعاهدة في 24 أيار 1935، لتصبح شاملة ضد أي اعتداء بري أو بحري أو جوي وذلك مقابل إعطاء قطر الشركات البريطانية امتيازًا للقيام بعمليات التنقيب واستخراج النفط، ما نجم عنه تأسيس شركة البترول القطرية المحدودة "[3].

---

(1) «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، ص 88.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

(3) الدكتور القحطاني، عبد القادر حمود، ورقة بحثية بعنوان «العلاقات القطرية البريطانية بين 1914–1949»، دورية التاريخ العربي، مكتبة جابر الأحمد المركزية، العدد 44، 2008.

## الفقرة الثانية: النظام السياسي والواقع العسكري والأمني

### أولًا: مرحلة جديدة من التاريخ القطري المعاصر وبناء الدولة الحديثة

#### أ. انسحاب القوات البريطانية من قطر وإعلان الاستقلال

دخلت قطر مرحلة جديدة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدًا عام 1949، مع ارتفاع مستوى تدفق النفط وتصديره بكميات هائلة في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (1949–1960)، فعلى الرغم من أن أول ترخيص للتنقيب عن النفط مُنح لشركة النفط الأنجلو–فارسية من حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني عام 1932، إلا أنه لم يتم تفعيل عملية الاستخراج إلا بعد سنوات من الحرب العالمية الثانية. وقد تميزت تلك الفترة التاريخية بازدهار العلاقات البريطانية–القطرية مع الزيارة الرسمية التي قام بها إلى لندن عام 1954 ومنحه وسام الشرف البريطاني وتلقيبه بصاحب السمو توثيقًا لاتفاقيات الصداقة بين البلدين.

لم تعرف قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله تنظيمات الدولة الحديثة، حتى مجيء خَلفه الشيخ أحمد بن علي والذي عرفت البلاد في عهده (1960–1972) تطورات ملحوظة كان أهمها "إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشيخ، وقد تولى منصب المستشار الحكومي آنذاك ولي العهد ونائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد الذي أصبح بمثابة رئيسًا للحكومة وقام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتطوير البلاد"[1]. "في 3 أيلول 1971 أعلن ولي العهد ونائب الحاكم في قطر آنذاك الشيخ خليفة بن حمد استقلال دولة قطر لتنتهي بذلك المعاهدة البريطانية القطرية التي أبرمت عام1916"[2]. في 22 شباط عام 1972 تقلّد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الحكم بانقلاب أبيض على الشيخ أحمد الذي كان متواجدًا خارج البلاد.

---

(1) الدكتور القحطاني، عبد القادر حمود، ورقة بحثية بعنوان «العلاقات القطرية البريطانية بين 1914–1949»، دورية التاريخ العربي، مكتبة جابر الأحمد المركزية، العدد 44، 2008.

(2) «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مرجع سابق، ص 155–156–157.

"شكّلت مرحلة السبعينات نقطة تاريخية مهمّة في مسيرة تشكّل الدولة القطرية الحديثة، على مستوى التنظيم السياسي والدستوري في البلاد، حيث قام الشيخ خليفة بوضع أسس الدولة وتعديل النظام الأساسي للحكم"[1]، ما كان له أثر هام في بناء أجهزة الدولة وتحديد الهيكل الإداري العام، الذي يترأسه الرئيس الأعلى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويليه نائبه وولي عهده الذي كان يضطلع بمهام رئيس الحكومة ووزير المالية ورئيس مجلس القضاء.

## ب. مبايعة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أميرًا للبلاد

استمر الشيخ خليفة في الحكم لمدة 32 عامًا، حتى وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد آنذاك إلى الحكم بانقلاب على والده الذي كان موجودًا في سويسرا خلال عطلة رسمية في 27 حزيران عام 1995. نُقل عن الشيخ حمد حينها قوله في اجتماع طارئ لمجلس الوزراء إن "الظروف أجبرته على تولي زمام السلطة في البلاد، واستبدال والده الذي سيبقى محبوبًا ومحترمًا لدى الجميع"[2]. وعلى الرغم من نُدرة المصادر التي تتناول الأسباب الموثّقة التي تقف وراء هذا الانقلاب، إلا أن الخلاف حول استقلالية السياسة الخارجية للبلاد عن سياسة المملكة العربية السعودية التي كانت تتحفظ على درجة التعاون القطري- الإيراني في مجال استخراج النفط من الحقل المشترك بين الدولتين، بالإضافة إلى الظروف التي كانت تحيط بمفاوضات حول تزويد إسرائيل بالغاز تُعدّ من الدوافع القوية؛ إلى جانب البطء في عملية بناء الدولة والحاجة إلى تسريع وتيرة الازدهار الاقتصادي للحاق بركب الدول المحيطة مثل الإمارات العربية المتحدة.

---

(1) محمد يوسف عبيدان وأمية حسيني أبو السعود، «التجربة الديمقراطية في دولة قطر بين الواقع والمأمول»، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ط1، 2010.

(2) PATRICK COCKBURNT, The Independent, (Emir of Qatar deposed by his son) Jerusalem, 27 June 1995, seen on 20 March 2017 https://www.independent.co.uk/news/world/emir-of-qatar-deposed-by-his-son-1588698.html

رفض الشيخ خليفة بن حمد الاعتراف بشرعية الحكم الجديد، فاستغلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هذا الخلاف، ودعمتا محاولة انقلابية فاشلة على الأمير الجديد في 14 شباط عام 1996[1].

## د. إطلاق قناة الجزيرة الفضائية

في مساعٍ لاكتساب الشرعية الدولية، أصدر الشيخ حمد قرارًا بإلغاء الرقابة المباشرة على الصحف القطرية بقرار صدر في 10 تشرين الأول عام 1995، ليلحقه بعد ذلك بخطوة استراتيجية تعدّ عاملًا مؤثرًا في دراسة قوة الدولة، وهي إطلاق قناة الجزيرة الفضائية، التي بدأت البث في تشرين الثاني عام 1996، قاطفًا بذلك ثمار الخلاف بين السلطات السعودية والقسم العربي التابع لهيئة الإذاعة والتلفاز البريطانية، لتستقطب قطر بذلك عدد من الإعلاميين العرب الذين لعبوا دورًا مهمًا في تقديم الدعم اللازم لتطلعات الشيخ حمد بتكريس شرعيته في الداخل والخارج، وإيجاد منصة إعلامية عالمية تُشكّل نافذة على العالم، تمهيدًا لاستحداث دور رئيسي لدولة قطر في المنطقة بقيادته. استمرت تطلعات الحاكم الجديد لتثبيت دعائم الحكم، فأصدر قرارًا بإلغاء وزارة الإعلام عام 1998[2]، لتحلّ محلها هيئة الإذاعة والتلفزيون.

وهكذا أوجد الشيخ حمد منصة إعلامية عالمية لإخراج قطر من حالة المجهول. و"لقد لعبت المحطة التي تتخذ من قطر مقرًّا لها دورًا تاريخيًا في تغيير المشهد الإعلامي أثبتت أنه يمكن النجاح في تحدي هيمنة المؤسسة الإعلامية الغربية."[3].

---

(1) The Telegraph, (Sheikh Khalifa Bin Hamad Al Thani, deposed Emir of Qatar – obituary),https://www.telegraph.co.uk/obituaries/2016/10/25/sheikh-khalifa-bin-hamad-al-thani-deposed-emir-of-qatar---obitua/

(2) قانون رقم (5) لسنة 1998، بشأن إلغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها، الجريدة الرسمية، قطر، العدد 5، 21 نيسان 1998، الصفحة 20.

(3) سيب، فيليب، «تأثير الجزيرة كيف يعيد الاعلام الجديد تشكيل السياسة الدولية»، ترجمة عز الدين عبد المولى، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ط1، 2011، ص 29.

### هـ. إعداد الدستور الدائم

بالتوازي مع اكتمال المشهد الإعلامي تم البدء في العملية السياسية لبناء مقوّمات الدولة الحديثة، كان لا بدّ من إطلاق أول مظاهر المشاركة السياسية، ومن هنا تم إصدار قانون رقم 12 لعام 1998 الخاص بتنظيم انتخابات المجلس، وأُجريت أول انتخابات للمجلس البلدي في تاريخ قطر خلال عهد الشيخ حمد في آذار عام 1999، وشهدت مشاركة المرأة في الانتخابات والترشّح، في تطور لافت لدورها السياسي. وفي خطوة شكّلت حدثًا فاصلًا في النظام السياسي القطري، أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قرارًا أميريًا رقم (11) لسنة 1999، قضى بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم. وخلال مرحلة صياغة الدستور، تم "إدخال تعديلات على النظام الأساسي المؤقت للحكم منها: تعيين ولي العهد الجديد، والفصل بين إمارة البلاد ورئاسة الوزراء وتحديد مهام كل منهما، وتشكيل رئاسة مجلس الوزراء بقيادة الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وتشكيل مجلس للدفاع لأول مرة في تاريخ قطر، وإجراء مراجعة شاملة للتشريعات لتسيير عمل الحكومة"[1]. طرح هذا الدستور لاستفتاء شعبي في 29 نيسان عام 2003، واعُتمد في 8 حزيران عام 2004.

يتناول الدستور القطري خمسة أبواب توضح نظام الدولة، وأُسس الحكم، والمقوّمات الأساسية للمجتمع والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمبادئ التي تكرّس الفصل بين السلطات، وتُقنّن الحريات والممارسات السياسية"[2]. على مستوى تنظيم السلطات، تناول الدستور القطري ذلك في الباب الرابع منه، ونص على أن:" الشعب مصدر السلطات"، على أن "يقوم نظام الحكم على أساس

---

(1) الزيدي، مفيد، «تاريخ قطر المعاصر 1913–2008»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 104–105.

(2) «تطور قطر الحديث والمعاصر»، مرجع سابق، ص 291.

فصل السلطات"، ويتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية، في حين يتولى الأمير السلطة التنفيذية ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء. فيما تتولى السلطة القضائية المحاكم وتصدر الأحكام باسم الأمير[1]. لكن على الرغم من إقرار الدستور القطري بأن "الشعب مصدر للسلطات" عن طريق مجلس الشورى، إلا أنه لم يتم إجراء أي انتخابات تشريعية حتى تاريخ تقديم هذه الدراسة (سبتمبر 2019). وعليه، لا يمكن اعتبار النظام السياسي القطري بشكله برلمانيًا أو رئاسيًا طبقًا لمبدأ الفصل بين السلطات، بل هو نظام أميري يعطي صلاحيات شبه مطلقة للأمير (المواد من 64-75)، بتعيين رئيس مجلس الوزراء، وتمثيل الدولة وإبرام المعاهدات، والحقّ "بإعلان مرسوم الأحكام العرفية في البلاد"، و"إصدار قوانين، إذا لم يكن مجلس الشورى منعقدًا"، و"إعلان الحرب الدفاعية" وحلّ مجلس الشورى، بالإضافة إلى إقالة الوزراء من مناسبهم. ويستمد شرعيته من الدستور الذي ينص على الوراثة السياسية وخصائص المجتمع القبلي[2].

## ثانيًا: الحريات السياسية والمدنية والأجهزة الأمنية

### أ. حق الانتخاب والترشح وغياب الأحزاب والنقابات

مع وضع دستور جديد للبلاد، كان لا بدّ من رسم الصورة الديمقراطية للدولة. لذا شمل الدستور القطري موادًا متعلقة بالحريات العامة وحقوق المواطن. وقد نصت المادة 42 من الدستور الدائم على أن: "تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقًا للقانون". لكن ممارسة هذا الحق تتوقف على قانون الجنسية [3] (رقم 38 لسنة 2005) وما ينطوي عليه من تحديد لهوية المواطنين الأصليين والمجنّسين الذين لا يحقّ لهم ممارسة حقوقهم الانتخابية كاملة، وذلك بحسب (المادة 16) منه حيث :"لا يجوز

(1) الدستور القطري، الباب الرابع، تنظيم السلطات المواد (59-63).
(2) «التجربة الديمقراطية في دولة قطر بين الواقع والمأمول»، مرجع سابق، ص188.
(3) قانون رقم 38 لسنة 2005، بشأن الجنسية القطرية، الجريدة الرسمية، قطر، العدد 12، 29 ديسمبر 2005.

التسوية بين من اكتسب الجنسية القطرية وبين قطريّ، بالنسبة لحقّ شغل الوظائف العامة أو العمل عمومًا، قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه الجنسية. ولا يكون لمن اكتسب الجنسية القطرية حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أي هيئة تشريعية".

كذلك تغيب الأحزاب السياسية عن المشهد السياسي في جميع مراحل تطور الدولة القطرية حيث أن التركيبة الاجتماعية القطرية تُغلّب مفهوم القبلية على مفهوم الحزبية في ظلّ غياب التنوع الديني والطائفي أو الثقافي في البلاد بين المواطنين. ولم يتم لغاية تاريخ تقديم هذه الرسالة (سبتمبر 2019) صدور أي قانون يسمح بتشكيل الأحزاب. كما لم يشهد مجلس الشورى أي عملية انتخابية منذ اعتماد الدستور الذي ينص على أن يتكوّن المجلس من 45 عضوًا، يتم انتخاب 30 عضوًا عن طريق الاقتراع العام السرّي المباشر، ويُعيّن 15 عضواً تعيناً مباشراً من قبل الأمير.

## ب. حرية الرأي والتعبير والعبادة وعدم التمييز

نصّ الدستور القطري في المادة (47) على أن: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقًا للشروط والأحوال التي يحددها القانون"، والمادة (48) على أن:" حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقًا للقانون". لكن هذا النوع من الحريات مقيّد، حيث لا يزال قانون المطبوعات والنشر هو المعمول به منذ أكثر من 35 عامًا، وتعدّ النيابة العامة هي الجهة المخولة بالبتّ في القضايا الاعلامية وإحالة الدعوى للقضاء، ولا توجد نقابات للصحفيين والإعلاميين، بالإضافة إلى عدم وضوح معايير منح التراخيص لفتح أي منصات إعلامية. رغم ذلك، شهدت الدوحة في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إطلاق أكثر من 3 قنوات تابعة لشبكة الجزيرة الفضائية، وقناة بي إن سبورت الرياضية، قناة الدوري والكأس، قناة الريان الفضائية، إضافة إلى قناة تلفزيون قطر الرسمية.

في نهاية حكم الشيخ حمد تجاوز عدد الصحف في قطر أكثر 9 صحف محلية (6 منها صادرة باللغة العربية، و3 باللغة الإنجليزية) بالإضافة إلى وكالة الأنباء القطرية الرسمية. أما الجهة المشرفة على العمل الإعلامي الرسمي فهي المؤسسة القطرية للإعلام التي أنشأت عام 2009 التي يترأسها الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني.

أما فيما يتعلق بحرّية العبادة، فقد نصّ الدستور القطري (في المادة الأولى) على أن "الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر لتشريعاتها"، لكنه كفل حرية العبادة للجميع (المادة 50) وفقًا للقانون. كذلك كفل في المادتين (36–37) الحرّية الشخصية. لكنه ربط حرية تكوين الجمعيات في المادتين (44–45)، وبأحكام القانون رقم 18 لسنة 2004[1] الذي حدد ضوابط حقّ التجمع وطبيعة الموضوعات المُراد مناقشتها، بترخيص مُسبق أو إخطار من الجهات الأمنية، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أو وزارة الداخلية. كما حدد القانون رقم 12 لعام 2004[2] أنواع الجمعيات المصرح بإقامتها.

ومن أجل مواكبة لضرورة الالتزامات الدولية، وقّعت قطر في هذا العهد مجموعة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز، وأنشأت مؤسسات اجتماعية لها شخصيتها المعنوية مثل: المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة عام 2002، المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر عام 2008، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2002 ذات العضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC) [3]. في نظرة سريعة إلى نظام الحكم في دولة قطر من خلال الدستور والتطبيق، يتبين لنا أن انتقال الحكم وراثيًا في ذرية واحدة لا يتناسب مع الركيزة الأساسية للديمقراطية وهي التناوب على السلطة وحق الترشح والانتخاب والفصل بين السلطات حيث ما زالت السلطة التشريعية في قطر سلطة شكلية. كما أن الديمقراطية كمفهوم سياسي لا تدخل في اهتمامات الشعب القطري، حيث تتغلب ثقافة المواطنة المستمدة من العشائرية على حساب الثقافة السياسية.

---

(1) قانون رقم (18) لسنة 2004 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات الجريدة الرسمية، قطر، العدد 10، 29 تموز 2007 ص.331.

(2) قانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، الجريدة الرسمية، قطر، العدد 8، 9حزيران 2004، ص 202.

(3) الموقع الرسمي، وزارة الداخلية، نبذة تاريخية، قطر، شوهد بتاريخ 1 آذار 2018.
https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/aboutministry/history

## ب. الأجهزة الأمنية

تطلّب إرساء دعائم النظام السياسي للشيخ حمد بن خليفة تعزيز القبضة الأمنية ولكن بطريقة عصرية، إذ حرص العهد على توظيف التقنيات الحديثة في جوانب إحكام السيطرة الأمنية، واعتماد العديد من الخدمات الالكترونية التي تشمل نظام تحديث جوازات السفر للمواطنين، ونظام الإقامات للوافدين مع فتح البلاد لاستقطاب القوى العاملة، وإقرار مشروع التغطية الأمنية للشوارع التجارية وتعزيز القوات العسكرية والأمنية. كما تمكنت الأجهزة الأمنية من تسجيل مؤشرات إيجابية في مكافحة الجريمة ومنظومة الأمن، وتبوأت قطر مرتبة متقدّمة في تقارير مؤشر السلام العالمي[1].

كذلك شهد هذا العهد توقيع اتفاقيات ومعاهدات أمنية، ولعلّ أبرزها انضمام دولة قطر في شباط 2005 إلى "مبادرة إسطنبول للتعاون" التابعة لحلف شمالي الأطلسي، حيث شهد مسار العلاقات بين دولة قطر وحلف شمال الاطلسي تطورًا بارزًا في الزيارة التاريخية التي قام بها الشيخ حمد إلى مقر الحلف الأطلسي بتاريخ 17 تشرين الثاني 2006، كأول زيارة من نوعها لرئيس دولة من الدول الأعضاء في مبادرة إسطنبول للتعاون الى رئاسة حلف الناتو.

رغم ذلك وخلال هذا العهد "لا تبدي قطر أي رغبة عملية في أن تكون قوة عسكرية في منطقة الخليج، لكن قطر تستمد أمنها الحقيقي في المقام الأول من القاعدة العسكرية الأميركية في العديد والسيلية"[2]، إذ تضم "قاعدة العديد مدرجًا للطائرات يعد من أطول المدرجات في العالم، مع استعداداته لاستقبال 120 طائرة على الأرض وتضمّ حوالي 11 ألف جندي أمريكي"[3].

---

(1) Global Peace Index, Institute of Economic and Peace, Ten Years of Measuring Peace, 2016, page 17.

(2) كوردسمان، أنتوني، مسودة عمل بعنوان «القوات العسكرية الخليجية في عصر الحرب غير المتماثلة»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قطر، قدمت في 28 حزيران 2006.

(3) Article CNN website: Qatar hosts largest US military base in Mideast, By Brad Lendon, 6 June, 2017

أما فيما يتعلق بالإنفاق العسكري، ففي بدايات العهد موضوع الدراسة، بلغ متوسط الإنفاق العسكري ما يزيد عن مليار دولار سنويًا في منتصف التسعينات، ليصل إلى أكثر من 1.2 مليار دولار عام 2000، ومن ثم يتضاعف عام 2005 إلى 2.91 مليار دولار سنويًا[1]. وقد خصصت دولة قطر خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000–2004) ما يعادل 32.5% من نفقاتها الجارية على الدفاع والأمن[2]. وظلّ هذا المعدل في ارتفاع ليضع قطر في المراتب قبل 100 من أصل 126 دولة في حجم الميزانية الدفاعية"[3].

## الفقرة الثالثة: المنظومة الدبلوماسية القطرية التقليدية والحديثة

### أولًا: الجهاز الدبلوماسي القطري في إطار الدبلوماسية التقليدية

#### أ. دبلوماسية أميرية بموجب الدستور

بين أعوام (1971 –1999) صدرت قوانين متعاقبة بإنشاء وزارة الخارجية وتحديد نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، أهمها كان عام 2005 صدر قانون حدّد اختصاصات الوزارة. الملاحظ أن الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني احتفظ بمنصب وزير الخارجية رغم تعيينه عام 1992 ضمن تشكيلات العهد الجديد (تموز 1995، تشرين الأول 1996، كانون الثاني 1999، أيلول 2003). على مستوى المنظومة الدبلوماسية التقليدية، تعدّ دولة قطر عضوًا في اتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية لعامي 1961 و1963، واتفاقية البعثات الخاصة لعام 1969.

---

(1) الموقع الرسمي وزارة الداخلية القطرية، «قطر تسجل مؤشرات إيجابية في مكافحة الجريمة ومنظومة الأمن لعام 2015»، شوهدت بتاريخ 13 تشرين الأول 2016.
https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/infocenter/newministrystatistics

(2) كوردسمان، «القوات العسكرية الخليجية في عصر الحرب غير المتماثلة»، مرجع سابق.

(3) Official website: Global Fire Power, Defense Spending by Country, Qatar
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=qatar

وقد انضمت قطر إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عقب الاستقلال في أيلول عام1971[1]. لكن الدبلوماسية القطرية تستمد مرجعتيها من دستور عام 2004، من المواد التالية: (66) التي نصّت على أن "يُمثّل الأمير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية"، والمادة (67) التي نصت على أن يُباشر الأمير اختصاصات "اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية"، والمادة (68) المتعلقة بصلاحيات الأمير في إبرام المعاهدات والاتفاقيات، والمادة (71) التي تعطي المسؤولية الكاملة والعليا للأمير عن إصدار إعلان الحرب بأمر أميري.

وفي دلالة على أهمية السياسة الخارجية في أجندة الشيخ حمد بن خليفة، تم تعيين وزير الخارجية رئيسًا لمجلس الوزراء في 3 نيسان 2007. ومن هنا "تعدّ الدبلوماسية القطرية دبلوماسية أميرية بامتياز، حيث ينتدب الأمير لتمثيله شخصيات غير منصوص عليها في الدستور وبغض النظر عن وظائفها الرسمية على أنهم مبعوثون حقيقيون لأمير الدولة"[2].

## ب. محطات مهمة في مسيرة قطر الدبلوماسية

بلغت الدبلوماسية القطرية مرحلة متقدمة في عهد الشيخ حمد مع حصول قطر على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي لعامي 2006 و2007[3]. كذلك "أُسندت إلى دولة قطر رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول 2006، وخلال تلك الفترة اعتمد مجلس الأمن 14 قرارًا، وتم إصدار 11 بيانًا رئاسيًا. وتولّت دولة قطر في 22 حزيران 2011 رئاسة الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة[4].

---

(1) أبو عباه، سعيد، «الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها»، دار الشيماء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 13.

(2) عبد الله، جمال، «السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013) روافعها واستراتيجياتها»، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2014، ص39-47.

(3) General Assembly Elects Congo, Ghana, Peru, Qatar, Slovakia to Two-Year Terms on Security Council, Beginning 1 January 2006. Seen on 12 December 2017 https://www.un.org/press/en/2005/ga10401.doc.htm

(4) «قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر»، المعهد الدبلوماسي، قطر، ط2، 2014، ص 20.

وبلغ عدد البعثات الدبلوماسية في عهد الشيخ حمد 93 بعثة، و9 قنصليات عامة، و4 وفود دائمة. فيما بلغ عدد البعثات الأجنبية المعتمدة لدى دولة قطر 93 بعثة، و48 بعثة غير مقيمة[1]. يضاف إلى ذلك استضافتها مكاتب لـ5 منظمات إقليمية ودولية. كذلك شغلت قطر آنذاك عضوية 14 منظمة إقليمية عربية، و27 منظمة وهيئة دولية [2].

## ثانيًا: الدبلوماسية الحديثة

### أ. إطلاق المبادرات التنموية العالمية

لم تقتصر الدبلوماسية القطرية في هذا العهد على المنظومة الدبلوماسية التقليدية، حيث ساهمت قطر في تقديم المساعدات التنموية من خلال إطلاق العديد من المبادرات وأهمها: مبادرة هوب فور *(hopefor) التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2011 باقتراح من وزير الخارجية القطري بهدف تطوير الفعالية والتنسيق بين أجهزة الدفاع المدني والعسكري عند حصول الكوارث الطبيعية[3]. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة صلتك (Silatech) عام 2006 لتوفير فرص عمل للشباب العربي عبر شبكة شراكة واسعة النطاق تشمل 150 شريكًا في 16 دولة عربية[4]، وتأسيس مؤسسة التعليم فوق

---

(1) «قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر»، مرجع سابق، ص40.

(2) قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر»، مرجع سابق، ص 18.

(3) «السياسة الخارجية لدولة قطر (1995–2013) روافعها واستراتيجياتها»، مرجع سابق، ص65–77.

* أطلقت من قبل رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالتعاون مع رئيس جمهورية الدومينيكان، والجمهورية التركية، وذلك خلال المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول 2010. وبتاريخ 21 شباط 2011، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين، القرار 307/65 المؤرّخ في 1 تموز 2011، بعنوان تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية.

(4) مأخوذ من الموقع الرسمي، مؤسسة صلتك، فرص الشراكة، قطر، شوهدت بتاريخ 17 تموز 2016

http://www.silatech.org/partner-with-us

الجميع عام 2008 لتعليم نحو 10 ملايين طفل حول العالم[1]، وإطلاق "النداء الإنساني الموحّد" عام 2010 بالشراكة مع 425 منظّمة دوليّة[2]، وإنشاء قطر صندوق إعادة إعمار هايتي، وصندوق إعمار اليابان، وتأسيس منظمة (أيادي الخير نحو آسيا) في تشرين الثاني عام 2005 لمساعدة نحو 48 مليون طفل.

## ب. دبلوماسية حقوق الإنسان والمؤتمرات الدولية

كذلك حرصت سياسية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على أن تصبح قطر وجهةً دولية للمؤتمرات الأممية والمنتديات العالمية، وذلك في سبيل استقطاب الجمهور الدولي في مجالات التنمية وحقوق الإنسان، بما يُعزز من الدور القطري في مجال التعاون الدولي، ويُمكّن قطر من جذب الأفراد الذين يُمكن أن يكون لهم تأثير على المستوى الدولي، والذين قد يُشكّلون جماعة ضغط في القنوات الدبلوماسية العالمية، دعمًا لجهود السياسة الخارجية القطرية.

ومن هنا، استضافت الدوحة العديد من المؤتمرات الدولية مثال: الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ77 والصين عام 2005، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة عام 2006، ومنتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات عام2011، والدورة الـ13 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2012. وفي إطار تعزيز الصورة الذهنية للدولة في المحافل الدولية، فازت قطر خلال هذا العهد بمرتين في عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تمثيل الدول العربية (خلال السنوات 2007-2010، 2011-2013).

---

(1) الموقع الرسمي، مؤسسة التعليم فوق الجميع، علّم طفلًا، شوهدت بتاريخ 5 تموز 2016 http://educationaboveall.org/#!/programme/educate-a-child

(2) النداء الإنساني الموحد: يعتبر النداء الإنساني الموّحد إحدى آليات الأمم المتّحدة للشؤون الإنسانية التي تسعى الى تنبيه الرأي العام العالمي حول المعاناة الإنسانية المستمرّة بسبب الكوارث والنزاعات، أجل مواجهة الأخطار والتحدّيات التي تحدق بالبشرية جمعاء. وقد دأبت الأمم المتحدة على إطلاق النداء الإنسانيّ الموحّد في كلّ عام من دولة معيّنة.

بناء على ما تقدّم حتى الآن، يُمكن الاستنتاج بأن إدارة الحكم في هذا العهد بذلت جهودًا واضحة في بناء نظام سياسي مستقر تغيب عنه مقومات الحراك السياسي والمعايير الديمقراطية، والتي باتت أداة ضغط خارجية تستفيد منها الدول الكبرى غالبًا في أوقات النزاعات والأزمات.

ومن أجل تفادي التعرّض لهذا النوع من الضغوط السياسية المتعلقة بالمعايير الديمقراطية التي لا بدّ من توافرها في الأنظمة العربية بحسب المعايير الدولية، قدّمت الدبلوماسية القطرية نفسها على أنها دبلوماسية تستمد شرعيتها السياسية من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي تهدف إلى تحقيق رفاهية الشعب القطري المنصوص عليها في رؤية قطر الوطنية، أكثر من اعتماد هذه الدبلوماسية على مفهوم الشرعية السياسية القائمة على مبدأ الانتخاب، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتكوين الجمعيات، والحريات السياسية.

وعلى هذا الأساس تم توظيف الموارد الداخلية القائمة على دستور تم اعتماده في استفتاء شعبي؛ وجهاز دبلوماسي يعمل بشقيّه التقليدي والمعاصر؛ وإعلام قويّ له تأثير إقليمي ودولي من خلال شبكة واسعة النطاق من المراسلين والمكاتب الموزعة في مختلف دول العالم، والناطق باللغة الإنجليزية، واستخدام هذه الموارد أو العوامل كعناصر للقوّة الداخلية، من أجل المضي قدماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، وصولًا إلى تحقيق الأهداف العليا والتي تتمحور حول بقاء هذه الدولة كلاعب فاعل له دور أساسي على الساحة الدولية.

فما هي مقومات دولة قطر الاقتصادية والاجتماعية، وكيف مكنّتها هذه المقومات في السياسة الخارجية؟

هذا ما سنتعرف عليه في المبحث الثاني.

## ▪ المبحث الثاني: قطر ومقوّمات الدولة الاقتصادية والاجتماعية

### الفقرة الأولى: تنامي القوة الاقتصادية

### أولًا: الناتج المحلي والميزان التجاري

### أ. ارتفاع نصيب الفرد ومعدل الصادرات والواردات

يعدّ العامل الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في التعرف على قوّة الدولة وقدرتها على استخدام مواردها في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية. ونظرًا لما تتمتع به دولة قطر من مقومات اقتصادية هامّة، فإن توظيف العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية يساعدنا على رصد خارطة التحالفات الاقتصادية القطرية من أجل تحقيق مصالحها الدبلوماسية.

حققّت دولة قطر خلال 18 عامًا من حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تقدمًا اقتصاديًا ملحوظًا، إذ ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1995 إلى 2013 بما يعادل خمسة وعشرين ضعفًا، مرتفعًا من 8.239.500 إلى 20.159.310 مليون دولار أميركي أي بزيادة سنوية قدرها 19.5%. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 93.8 ألف دولار أميركي مع نهاية 2013، مقارنة بـ15 ألف دولار عام 1994. على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ارتفع من نحو 16 ألف دولار أميركي إلى 105 آلاف دولار أميركي بزيادة سنوية قدرها 11.5 %[1]. كذلك اتسم الميزان التجاري بالارتفاع نظرًا لما حققته كلّ من الصادرات والواردات القطرية من ارتفاع ملحوظ حيث ارتفع فائض الميزان التجاري من نحو 958 مليون دولار عام 1995 ليصل إلى نحو 106,849 مليون دولار عام 2012 أي بمعدل 32 % سنويًّا. كذلك ارتفع الإنفاق الاستهلاكي للأسر بزيادة سنوية قدرها 15%[2].

ويعتبر معدل الدخل الفردي في قطر من المداخيل الأعلى في العالم. ولم يكن ليتحقق ذلك لولا تطوّر قطاع الطاقة الذي يعدّ المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذا العهد.

---

(1) «للتنمية قصة»، مرجع سابق ص 68

(2) تقرير «اقتصاد قطر يتضاعف 25 مرة في 18 سنة»، جريدة العرب، العدد 8994، قطر، 26 حزيران 2013.

## ثانيًا: النفط والغاز

### أ. ثالث أكبر مصدّر للغاز في العالم

لاكتشاف النفط في قطر تأثير هام في انتقال البلاد إلى حقبة جديدة، بدأت تقريبًا بعد الحرب العالمية الأولى عام 1922 حين قام الرائد فرانك هولمز البريطاني النيوزيلندي بالبحث عن النفط من خلال عقد إيجار استكشافي في قطر مُنح سنة 1926 لشركة (دا آرسي) للتنقيب المملوكة لبريطانيا وهي شركة تابعة لشركة النفط الأنجلو–فارسية وأساس شركة بريتيش بتروليوم (بي بي)، ثم التوقيع على امتياز للنفط مدته 75 سنة عام 1935 بين حاكم قطر وشركة النفط الأنجلو– فارسية على الصفقة بعد مفاوضات طويلة، تلتها عمليات المسح الجيولوجي والتنقيب، وتوثيق اكتشاف النفط في قطر عام 1940.

وقد خرجت أول شحنة من نفط قطر الخام إلى أسواق العالم في نهاية عام 1949، وانضمت قطر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط عام 1961، كأصغر دولة عضو في هذه المنظمة، وارتفعت حصة الحكومة القطرية في الامتيازات النفطية لتبلغ 60% عام 1974، حتى عام 1976 حين سيطرت الحكومة القطرية على كامل النفط القطري[1]، بعد عامين من تأسيس الدولة شركة قطر للبترول، ومن ثم شركة قطر غاز عام 1984. لكن رغم ذلك لم تتمكن العهود السابقة لعهد الشيخ حمد بن خليفة من زيادة الإنتاج وتوظيفه في مشاريع تنموية طويلة الأمد في الدولة، أو من تحقيق النقلة النوعية في الدور القطري بالمنطقة. فمع مجيء الشيخ إلى الحكم تم تأسيس شركتي قطر للبترول وقطر غاز، وأصبحا من أهم الشركات المنتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم، حتى باتت قطر ثالث أكبر مصدّر للغاز في العالم بعد روسيا وإيران. وتبوأت اليابان وكوريا الجنوبية والهند المراكز الأولى في استيراد الغاز القطري، وقدّر احتياط الغاز في قطر خلال العهد بنحو 872 تريليون قدم مكعب وهو ما يشكل 12.3% من الاحتياطي العالمي.

(1) «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مرجع سابق ص 215– 243.

ووفق معدلات الاستخراج، من المتوقع أن تدوم احتياطيات دولة قطر من الغاز لمدة 155 سنة مقبلة. وقد اعتمدت قطر خلال هذا العهد في توريدها للغاز على عقود ثنائية طويلة الأجل تمتد لسنوات من أجل تعزيز العلاقات الخارجية، وضمان تشابك المصالح مع الدول المستوردة.

## ب. مضاعفة الإنتاج بمعدّل 8 مرّات

في عام 2001 أيضًا تأسست شركة (راس غاز) كشركة مساهمة قطرية، حيث قامت بتطوير مرافق عالمية المستوى لاستخراج وتخزين ومعالجة وتصدير الغاز الطبيعي المسال، ودخلت في اتفاقيات طويلة الأجل لتزويد العملاء بالغاز الطبيعي المسال في أنحاء العالم. واعتبارًا من العام 2010 أصبحت دولة قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بطاقة سنوية قدرها 77 مليون طن[1].

"منذ وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة، ارتفع الإنتاج الوطني للبلاد من المواد الخام أضعافًا، حيث استثمرت دولة قطر بقوة في مجال إنتاج وصناعة الغاز، وتمكنت من مضاعفة إنتاجها ثماني مرات عن سابق عهده. وراهن أمير قطر على المستقبل بفضل هذه الاستثمارات الضخمة، حيث أصبحت العصا السحرية التي تميّز قطر هي الغاز الطبيعي المسال وهي أيضًا من أدوات القوّة التي تتمسك بها قطر لانتزاع مكاسب سياسية من الدول الكبرى"[2]. أما بالنسبة للنفط، فتمتلك قطر احتياطيًا يقدر بحوالي 25.2 مليار برميل، وهو ما يمثل حوالي 1.7 % من الاحتياطي العالمي، وستدوم احتياطيات النفط لمدة 33 سنة وفق معدل الإنتاج الحالي[3]. لقد تمكن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في نهاية حكمه من خفض نسبة الاعتماد على العائدات النفطية بنسبة تقديرية بلغت 21% بانخفاض عن الأعوام السابقة (2009–2012) بحسب تقرير أوبك السنوي نهاية عام 2012، وذلك في اتجاه نحو تعزيز مفهوم الاقتصاد المتنوع والمستدام.

---

(1) تقرير «اقتصاد قطر يتضاعف 25 مرة في 18 سنة»، جريدة العرب، مرجع سابق.
(2) «تطور قطر الحديث والمعاصر»، مرجع سابق، ص 131.
(3) «للتنمية قصة»، مرجع سابق، ص 82–83

## ثالثًا: المصارف والخدمات وتنوّع الاستثمار

### أ. نمو مطرد للقطاع المصرفي

استفادت دولة قطر من العوائد المالية المتأتية من النفط في تعزيز الاحتياطيات الدولية الرسمية مع إصدارات طويلة الأمد بالعملات الأجنبية والمحلية. وقد شهد القطاع المصرفي خلال العهد موضوع الدراسة نموًا مطردًا في هذه الفترة، حيث تضاعف عدد المكاتب المصرفية، وبلغ عدد البنوك التجارية ما يقارب الـ 18 مصرفًا، منها 7 مصارف وطنية.

وفي هذا العهد أيضًا، تأسس سوق الدوحة للأوراق المالية عام 1995، وأصبحت البورصة واحدة من أهم أسواق الأسهم في منطقة الخليج، حيث وصل عدد الشركات المدرجة فيها لأكثر من 43 شركة عاملة في قطاعات البنوك، والخدمات المالية، والتأمين، والعقارات، والاتصالات، والنقل، والصناعة، والخدمات، والسلع الاستهلاكية[1].

### ب. تبني سياسة الانفتاح التجاري

على صعيد التجارة الخارجية، حققت دولة قطر في هذه المرحلة تقدمًا ملحوظًا بسبب تبني الشيخ حمد سياسة الانفتاح التجاري وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري ما ساهم في ارتباط قطر بعلاقات تجارية مع زهاء 160 دولة.

كما حققت التجارة الخارجية القطرية نقلة نوعية خلال هذا العهد، بزيادة قُدّرت بنسبة 75%. وشهدت الصادرات القطرية تزايدًا ملحوظًا، محققة زيادة بنسبة اقتربت من 44%. وتعزيزًا لرؤية الشيخ حمد بنسج التحالفات الاقتصادية مع القوى الكبرى، شكّلت الولايات المتحدة الأميركية المصدّر الرئيسي لدولة قطر في السنوات العشر الأولى من حكم الشيخ حمد، إذ شكلت الواردات القطرية من هذه الدولة ما نسبته 11.5%، تليها الصين 10.5%، وألمانيا بنسبة نحو 8%، واليابان بنسبة حوالي 7%[2].

(1) تقرير «اقتصاد قطر يتضاعف 25 مرة في 18 سنة»، جريدة العرب، ص 70.
(2) «للتنمية قصة»، مرجع سابق، ص 74.

## ج. إنشاء المؤسسات الاستثمارية وتنويع الاستثمارات

في سياسة اقتصادية تتطلع إلى تنويع الاستثمارات خارج قطاع النفط والغاز، أنشأ الشيخ حمد مؤسسات استثمارية تتولى مهمّة توسيع استثمارات الدولة وتوزيعها على خريطة العالم الاقتصادية، ومن أهمها جهاز قطر للاستثمار السيادي الذي تأسس عام 2005، وتملّك أصولًا في أكثر من 99 مؤسسة مالية عالمية. وتم تأسيس شركة الديار القطرية في العام نفسه، حيث توزعت استثماراتها في أكثر من 40 دولة، ومشاريع تجاوز عددها الـ60 بالتعاون مع أكثر من 125 شركة ومكتب عالمي من خلال 11 فرعًا خارجيًا، وشركات أخرى مملوكة من قبل الدولة كـ "قطر القابضة" و"قطر للضيافة"[1]. كما وزّعت قطر استثماراتها بين الدول الأوروبية والأميركية والإفريقية، وقد "شهد اقتصاد قطر خلال 18 عامًا قفزات كبيرة جعلته من أكثر الاقتصادات نموًا في العالم. وبعدما كان الناتج المحلي الإجمالي لقطر لا يتجاوز 29 مليار دولار في العام 1995، وهي السنة التي تولى فيها الشيخ حمد مقاليد الحكم، صار يناهز 192 مليار دولار في عام تنحيه 2013، وفي غضون عقد واحد تحولت قطر من منتج صغير للنفط إلى أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، كما أنشأت عدة مصانع في مجال صناعة الحديد والصلب والأسمدة والبتروكيمياويات [2].

ساهمت النهضة الاقتصادية في تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد لبناء منظومة اجتماعية متماسكة تستمد من القبلية والعادات والتقاليد أساسًا لها. ومن أجل ضمان الولاء للدولة بعيدًا عن الولاء التام للقبيلة، أولى الشيخ حمد أهمية قصوى للتنمية الاجتماعية ما جنّب النظام تحديات اجتماعية واقتصادية قد تقوّض أيّ من الجهود الدبلوماسية في إطار تطلعات السياسية الخارجية القطرية.

---

(1) التميمي، نواف، «الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر»، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ومركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2012. ص90.

(2) مأخوذ من الموقع الرسمي الجزيرة، الأخبار، الاقتصاد، «تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد»، 25 حزيران 2013. http://www.aljazeera.net/

## الفقرة الثانية: بناء نظام فعّال للحماية الاجتماعية

### أولًا: تطوّر المنظومة المجتمعية

### أ. القبيلة نواة الحياة الاجتماعية

تعتبر القبيلة نواة الحياة الاجتماعية في قطر، ولا سيّما في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، حيث "كانت القبيلة عماد التنظيم الاجتماعي القائم. وهي الوحدة السياسية الصغيرة التي لها السلطة المركزية والتي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. والشيخ هو صاحب السلطة التي يستمدها من نسبه ونفوذه وثروته بعد أن حظي باختيار القبيلة له"[1]. و"تعد القبائل التي ترجع إلى بني تميم من أبرز المجموعات القبلية في قطر ومنهم المعاضيد الذين منهم آل ثاني حكام قطر". و"كانت أسرة آل ثاني قد استقرت حول واحة "جبرين" في جنوبي نجد، قبل ارتحالها إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر وهي فرع من قبيلة بني تميم، التي يعود نسبها إلى مضر بن نزار، وقد استقرت بادئ الأمر في شمال شبه الجزيرة القطرية، ثم انتقلت إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر. من أكبر القبائل القطرية (البوعينين، البوكوارة، البنعلي، المهاندة، القحطانية، آل مُرّة، البورميح، الكعبان) بالإضافة إلى عرب فارس الذين سكنوا قطر منهم (المرازيق، الحمادي، العبيدلي، العبيدان، الدرويش، الجيدة، الجابر، المفتاح)"[2].

### ب. مرحلة صناعة الغوص حتى اكتشاف النفط

"كانت قطر ملجأً لنازحين فرّوا من صراعات قبلية وصراعات على السلطة في القرنين 18 و19 ميلاديًّا، الذين استقروا من خلال تنقلهم إلى الكويت ومن ثم البحرين، ومع انتعاش صناعة الغوص واللؤلؤ، بدأ سكان دولة قطر يبحثون عن طلب الرزق أكثر مع الاستفادة من موقع قطر الجغرافي وقربها من أماكن المغاصات[3]. لكن في نهاية الأربعينات، انتهت هذه المرحلة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى(1914–1918)،

---

(1) «تاريخ قطر المعاصر 1913–2008»، مرجع سابق، صفحة 15–16.

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، قراءة في وثائق سنوات إمارة آل ثاني (1840–1916) دار الساقي، الطبعة الأولى، عام 2013. ص32–33

(3) مرجع نفسه، صفحة 19.

وابتكار اليابان لزراعة اللؤلؤ الصناعي أواخر عام 1920، وأزمة الكساد العالمي (1926–1932)، وآخرها اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، حيث عانى المجتمع القطري من الفقر والبطالة، وارتفعت نسبة الهجرة إلى المناطق المجاورة، فانخفض عدد السكان من 23 ألف نسمة في مطلع القرن العشرين إلى 16 ألف نسمة عام 1949"[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت "فترة مهمّة حيث الانتقال من عصر الغوص إلى عصر النفط مع بداية تصدير النفط الخام، وأدى ذلك إلى بروز قيم اجتماعية جديدة لم تكن معروفة سابقًا كالرفاه الاجتماعي والفجوة بين الجهد والمال"[2].

ومع التهديد الذي شكله الرفاه الاجتماعي، في ظل ارتفاع صادرات الغاز، وتوسع درجات الانفتاح الاجتماعي مع ارتفاع عدد الوافدين والزائرين من خارج المنطقة العربية، واحتكاك القطريين بالأجانب سواء في الداخل أو من خلال سفرهم في الخارج، وسعيًا إلى الحفاظ على منظومة مجتمعية متماسكة تكريسًا للوضع السياسي المستمد شرعيته من "القبيلة"، حرصت سياسة الشيخ حمد الداخلية على "تعزيز الروابط الأُسرية، وجعلها في صدارة الاهتمامات باعتبارها الخلية الأولى التي يجب أن تستفيد من تنمية المجتمع، وتقوم على تعزيز الروابط الاجتماعية بالتزامن مع التحولات الاقتصادية الكبرى"[3]. لهذه الغاية، تم إنشاء مؤسسات اجتماعية مثل: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، ومركز الاستشارات العائلية، والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، والمؤسسة القطرية لرعاية المسنين، ومركز التأهيل الاجتماعي، مركز الشفلح لذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن أجل استكمال النهوض بالمنظومة المجتمعية، كان لا بدّ من إحداث تطور نوعي في التعليم، والاستثمار في التنمية البشرية.

---

(1) «تاريخ قطر المعاصر 1913–2008»، مرجع سابق، صفحة 22.
(2) مرجع أعلاه، صفحة 28.
(3) «لمحة عن دولة قطر»، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، قطر، الطبعة الأولى، 2015 صفحة27.

## ثانيًا: تطوير التعليم والاستثمار في البحث العلمي وتعزيز الهوية الثقافية

### أ. تعليم لمرحلة جديدة

تشكّلت معالم التعليم الحديث في قطر مع تطبيق التعليم الإلزامي للبنين عام 1951 ثم للبنات عام 1954 وإنشاء وزارة المعارف عام 1956 لتنظيم التربية والتعليم، بعد أن كان منوطًا بدُور تحفيظ القرآن. عام 1973 تأسست كلية التربية التي تعتبر نواة جامعة قطر، وتم استقدام الملاكات التدريسية من فلسطين ولبنان والعراق ومصر وسوريا[1]. في عام 1977 تأسست جامعة قطر وضمّت 4 كليات، ومن ثم توسعت في عهد الشيخ حمد بن خليفة لتشمل 8 كليات. في آب عام 1995،" وُضع تصورًا لمستقبل التنمية في البلاد يرمي إلى إرساء تعليم نوعي يواكب المعايير العالمية، فقام الشيخ حمد بتأسيس مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع" [2] التي تتضمن مدينة تعليمية تشمل 52 مركزًا تعليميًا وبحثيًا، بينهم 8 أفرع لجامعات عالمية أميركية وبريطانية وفرنسية، إلى جانب تأسيس جامعة حمد بن خليفة الوطنية، ومدارس خاصة مختلطة تعتمد البكالوريا الدولية منهجًا لها. في عام 2001، أطلقت قطر مبادرة "تعليم لمرحلة جديدة"، فتم تأسيس المجلس الأعلى للتعليم في تشرين الثاني 2002، كما شهدت الفترة (2000–2013) تزايدً في مخصصات الإنفاق على قطاع التعليم إذ ارتفعت من نحو 3 ملايين دولار أميركي عام2000 إلى نحو 8 ملايين دولار أميركي[3]. كما تم اعتماد نظام الابتعاث الخارجي للطلاب بالتعاون مع نحو 910 جامعة في 40 دولة. كذلك تمكنت قطر من خفض معدل الأمية حيث سجّلت أقل معدلات الأمية عربيًا بمعدل أمية 3.3% عام 2012، في انخفاض عن الأعوام العشرة السابقة بنسبة 50% [4].

---

(1) «تاريخ قطر المعاصر 1913–2008»، مرجع سابق، ص 44.
(2) «لمحة عن دولة قطر»، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 30.
(3) «لمحة عن دولة قطر»، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، مرجع سابق، ص32.
(4) «قطر خالية من الأمية في العام 2015»، تقرير، جريدة الشرق، قطر، العدد 9358، 11 كانون الأول 2014.

## ب. تمويل البحوث وإنشاء المراكز البحثية

أولت دولة قطر في هذا العهد اهتمامًا ملحوظًا بالبحوث، وحددت تمويله بمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك وفق ما تنص عليه المادة (24) من الدستور القطري: "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون والتراث الثقافي الوطني، وتحافظ عليها وتساعد على نشرها، وتشجع البحث العلمي". وقد "خصصت قطر ما يقارب 2.8% من ميزانية الدولة للبحث العلمي"[1]. كذلك أنشأت مؤسسات البحث العلمي، من بينها: الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، واحة العلوم والتكنولوجيا، معهد قطر لبحوث الحوسبة، معهد قطر لبحوث الطب الحيوي، مركز سدرة للطب والبحوث، معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، مركز المواد المتقدمة، مركز العلوم البيئية، مركز أبحاث معالجة الغاز، مركز البحوث الحيوية الطبية، ومركز البحوث الطبية، معهد البحوث التطبيقية المرحلي. كما أطلقت قطر مبادرة "القمة العالمية للابتكار في التعليم –وايز" عام 2009 التي تستضيف سنويًا خبراء من نحو 150 دولة.

## ج. تعزيز الهوية الثقافية

في إطار إعادة تشكيل العقلية الاجتماعية، والحرص على التمسك بالهوية، أُلغيت وزارة الثقافة عام 1996 وأُسند العديد من مهامها إلى وزارة التربية والتعليم[2]. بعدها أنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث عام 1998 [3]. إلى أن تم إنشاء وزارة الثقافة والفنون والتراث عام 2008. عام 2010 أنشأت قطر المؤسسة العامة للحيّ الثقافي كتارا (katara)[4] لدعم التراث الثقافي وإعادة صياغة المشهد الثقافي.

---

(1)«قطر للتنمية قصة»، المعهد الدبلوماسي، مرجع سابق، ص31.

(2) قانون رقم (5) لسنة 1998، بشأن إلغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها، الجريدة الرسمية، العدد 5، 21 نيسان 1998.

(3) مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1998 بإنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث (ملغى)، الجريدة الرسمية، العدد 10، 26 أيلول 1998.

(4) قرار أميري رقم (38) لسنة 2010 بإنشاء المؤسسة العامة للحي الثقافي. الجريدة الرسمية، العدد 2، 14 شباط 2011، الصفحة 8.

كذلك تم تأسيس الهيئة العامة للسياحة، وتأسيس مؤسسة الدوحة للأفلام، وهيئة متاحف قطر. بالإضافة إلى إطلاق دار بلومزبري – مؤسسة قطر للنشر (bloomsbury) التي تحولت فيما بعد إلى دار نشر جامعة حمد بن خليفة، وتأسيس "أوركسترا قطر الفلهارمونية" عام 2008، وأكاديمية قطر للموسيقى عام 2011. إلى جانب إطلاق الأسابيع الثقافية التي تنظمها وزارة الثقافة والفنون والتراث حول العالم، و عقد اتفاقيات ثقافية لتخصيص "سنوات ثقافية" بين قطر ودول عدّة أهمها: تركيا، الصين، البرازيل وألمانيا وغيرها، ما منح قطر بعدًا ثقافيًا عالميًا وعزز من وجودها على الخارطة الثقافية في العالم[1].

## ثالثًا: بناء مجتمع صحي مستدام

### أ. تأسيس نظام شامل للرعاية الصحية

استكمالًا لمسيرة النهضة لبناء مجتمع صحي قادر على تلبية تطلعات الدولة، نصت المادة 23 من الدستور القطري على أن "تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقًا للقانون"[2]. وفي هذا الإطار أكدت رؤية الشيخ حمد على ضرورة "العمل على وجود سكّان أصحاء بدنيًا ونفسيًا" من خلال إقامة "نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية، ويمكّن جميع السكان من الوصول إليه والانتفاع بخدماته"[3]. ولهذا أُنشئ المجلس الأعلى للصحة عام 2009 للإشراف على تنظيم السياسة الصحية في البلاد. كما تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الرفاهية الصحية ومن أهمها: الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011 –2016، الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية 2013 – 2016، والاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية في قطر 2013–2018، والاستراتيجية

(1) العنود، أحمد آل ثاني، «التجربة التنموية لدولة قطر، دراسة تحليلية لركائز رؤية قطر 2030»، الطبعة الأولى، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 28، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص63.

(2) الدستور القطري، المادة 23.

(3) «رؤية قطر الوطنية»، مرجع سابق، ص14.

الوطنيـة لتكامـل الخـدمات المختبريـة وتوحيـد معاييرهـا 2013–2018، والاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان 2011–2018 (وهي مبادرة بحوالي 600 مليون دولار).

"لقد تضاعف عدد المستشفيات في قطر منذ بداية الألفية أي بعد خمس سنوات من تسلم الشيخ حمد الحكم. وتشمل البنية التحتية الصحية في دولة قطر 13 مستشفى، و23 مركزًا صحيًا، و18 عيادة خاصة، و5 مراكز أطفال للحالات المستعجلة، وأكثر من165 صيدلية. وتحتل قطر الصدارة بين بقية دول مجلس التعاون من حيث حصة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الدخل المحلي"[(1)].

ساهم هذا في تحسين موقع قطر في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث صنفت ضمن الدول التي تتمتع بتنمية بشرية عالمية مرتفعة[(2)]؛ حيث اعتمدت قطر على توفير نظام صحي قائم على الرعاية الأولية الوقائية والعلاجية عاليـة الجـودة. وتشـير التقـديرات إلـى أن عـدد الخـدمات الصـحية المجانيـة المقدمـة للمواطنين والمقيمين خلال عام واحد يتجاوز 32 مليون خدمة صحية مجانية لجميع المواطنين وشبه مجانية للمقيمين، بميزانية تصل إلى 4 مليارات دولار أميركي كمعدل سنوي[(3)]. ويعتبر عبء الإنفاق الصحي الذي يتحمله المرضى في قطر من إجمالي استهلاكهم الأسري من أدنى الأعباء في العالم، وشبيه باليابان، لوكسمبورغ، ألمانيا، هولندا، نيوزلندا وفرنسا[(4)].

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت قطر نظام الابتعاث الصحي للمواطنين المرضى ومرافقيهم إلى أوروبا، والولايات المتحدة الأميركية، وآسيا، عبر اتفاقيات موقعة بين وزارة الصحة، والمستشفيات العالمية، من خلال برنامج العلاج الطبي.

---

(1) العنود، أحمد آل ثاني، «التجربة التنموية لدولة قطر، دراسة تحليلية لركائز رؤية قطر 2030»، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 28، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص40.

(2) مرجع سابق، ص42–43.

(3) تقرير «12.7 مليار ريال حجم الإنفاق على الصحة خلال 2013/2014»، جريدة الشرق، قطر، العدد 9920، 14 أغسطس، 2015.

(4) المرجع أعلاه.

## ب. الاستثمار في الرياضة

تعتبر اللجنة الأولمبية القطرية التي تأسست عام 1979 نواة المنظومة الرياضية الأولى في دولة قطر. مع تسلم الشيخ حمد السلطة عام 1995 اعتمدت قطر الرياضة كبُعد أساسي لاستراتيجية بناء الصورة الذهنية التي تتبناها كواحدة من استراتيجيات سياستها الخارجية للتعريف بها وتعزيز مكانتها في المحافل الدولية. استثمرت قطر في الدبلوماسية الرياضية من خلال إطلاق ورعاية المنافسات والأندية الرياضية المحلية والدولية، وتمكنت قطر في عهد الشيخ حمد من الفوز باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 [1] في إنجاز هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

خصصت قطر 30 مليار دولار أميركي كاستثمارات في البنية التحتية الرياضية[2]، واستضافت بعض الأحداث الرياضية المهمة منها: الدورة الـ15 للألعاب الآسيوية الدوحة 2006، بطولة كأس آسيا في2011، بطولة العالم للسباحة في عام 2014، وبطولة العالم لكرة اليد للرجال 2015، وبطولة العالم للملاكمة 2015، وبطولة العالم للدراجات في عام 2016، والاستمرار في استضافة بطولة قطر الدولية للتنس التي كانت قد أطلقت عام 1993. توسعت الاستثمارات القطرية في القطاع الرياضي لتشمل الشراكة بين قناة "بي إن سبورت" BEINالممولة من الحكومة القطرية وقناة بلوس (PLUS) في بث مباريات الدوري الفرنسي لكرة القدم بين الأعوام 2012 و2016 مقابل ما يقارب الـ172 مليون دولار أميركي. وتمكنت شركة الاستثمارات الرياضية الحكومية التي أسسها عام 2005 من الاستحواذ على نادي باريس سان جرمان، وقامت شركة قطر للاستثمارات الرياضية ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بعقد شراكة عالمية مع نادي برشلونة مقابل أكثر من 25 مليون دولار أميركي في السنة لمدة خمس

(1) بونيفاس، باسكال، «تقرير الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة»، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول 2013، ص 3.

(2) Gulf business, Qatar identifies $19.7bn of investment opportunities in sport, 23 May 2016

سنوات[1]. ومن أجل تقديم نموذج عن أهمية الرياضة في تعزيز العلاقة الدولية، اعتمدت دولة قطر يوم الثلاثاء الثاني من شهر شباط من كل عام يومًا رياضيًّا سنويًّا، ويوم إجازة رسمية بموجب مرسوم أميري صدر في كانون الأول 2011، في بادرة لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الأنشطة الرياضية المختلفة. وفي دلالة على أهمية الدبلوماسية الرياضية، شارك أبناء الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تطبيق الاستراتيجية الرياضية، إذ شارك الشيخ محمد بن حمد آل ثاني في إيقاد شعلة دورة الألعاب الآسيوية في كانون الأول 2006، كما ترأس ملف استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022. وقد بلغ عدد المؤسسات الرياضية في العهد موضوع الدراسة (24) اتحاد وهيئة رياضية و(12) نادي رياضي من الدرجة الأولى و(7) من الدرجة الثانية. ونظرًا لأهمية هذا القطاع في أولويات الدولة القطرية، تولى ولي العهد آنذاك الشيخ تميم بن حمد آل ثاني– الأمير الحالي لدولة قطر– رئاسة كلًّا من لجنة تنظيم كأس العالم لعام 2022، وجهاز قطر للاستثمارات الرياضية، ورئاسة اللجنة الأولمبية القطرية، وقد تم بعد ذلك انتخابه عضوًا في اللجنة الأولمبية الدولية.

## ج. جهود الدولة في توفير بيئة مستدامة

من أجل تحقيق شروط التنمية البشرية، نص الدستور القطري في المادة 33 منه على: "أن على الدولة حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقًا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال". كذلك نصت المادة 29 من الدستور على أن: "الثروات الطبيعية ومواردها ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها وفقًا للقانون". وقد تُرجمت هذه المواد بتأسيس وزارة البيئة عام 2008، وإنشاء العديد من المراكز البحثية المعنية بالبيئة وأبرزها: معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة عام 2011، مركز البحوث البيئية في جامعة قطر عام 2005، وذلك بعد أن كانت هذه المهمة مناطة بمركز أصدقاء البيئة الذي أُنشئ عام 1991 وكان دوره محصورًا في أنشطة مجتمعية محلية.

(1) «الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة»، مرجع سابق، ص3–4

خلال العهد موضوع الدراسة، بلغ عدد القوانين والتشريعات المختصة بحماية البيئة ما يقارب الـ 12 قانونًا وتشريعًا، من أهمها مرسوم بقانون رقم (30) لسنة2002 المتعلق بإصدار قانون حماية البيئة، وقانون رقم (21) لسنة 2007 بشأن التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون[1]. وأقرت قطر الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي عام 2005. وقد وصلت مساحة المحميات الطبيعية الكلية لنحو 30 % من مساحة الدولة، تتضمن 10 محميات طبيعية [2].

كذلك حدّدت رؤية قطر الوطنية التنمية البيئية كركيزة رئيسية من بين ركائزها الأربع، بما يحقق التوازن بين تلبية متطلبات الدولة وبين متطلبات الحفاظ على البيئة، التي تُحمّل الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز مسؤولية للتعامل مع القضايا البيئية المحلية، خصوصًا فيما يتعلق بتلوّث الهواء، وأمن المياه، وتم إدخال مفهوم الاستدامة في الثقافة اليومية كنمط حياة، وذلك في إطار تجنّب الدخول في نقاشات دولية قد تشكل ضغط على دولة قطر في المحافل الخارجية فيما يتعلّق بموضوع الاستدامة البيئية.

في إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية طبقة الأوزون، وقّعت قطر أكثر من 13 اتفاقية بيئية رئيسية متعددة الأطراف وأبرزها: بروتوكول كيوتو عام 2005، واستضافت مؤتمر الأطراف الثامن لاتفاقية فيينا، والمؤتمر 20 لأطراف بروتوكول مونتريال عام 2008، وأعلنت عن إنشاء محطة رصد الأوزون والغلاف الجوي بالتعاون مع (ناسا) (NASA)، والثانية، إنشاء مركز تكنولوجيا الأبحاث التطبيقية لبدائل الأوزون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة [3].

---

(1) مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 10 ديسمبر 2002، ص.265.

(2) مأخوذ من الموقع الرسمي، جهاز الإحصاء، التقرير الأول للإحصاءات البيئة في دولة قطر 2012، شوهدت بتاريخ17 أيار 2016
https://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/Pages/LatestStats/1695224.aspx

(3) «للتنمية قصة»، مرجع سابق، ص 104.

في خلاصة المبحثين الأول والثاني، يمكن الاستنتاج بأن الشيخ حمد بن خليفة تمكن من بناء الصورة الذهنية لدولة قطر، عبر تأسيس البنية التحتية للدولة والتي شكّلت عوامل القوة الداخلية لدعم السياسة الخارجية. فقد عمل الشيخ حمد على تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، مستمدًا القوّة من النهضة الاقتصادية حيث تم رفع الطاقة الإنتاجية من النفط والغاز، واستثمرت العائدات النفطية في مشاريع البنى التحتية، وانتقلت البلاد من مرحلة تخصيص الثروات واستثمارها في إطار الأسرة الحاكمة إلى استثمار عائدات الثروة وتحقيق الرفاهية للشعب القطري عبر تطوير الصحة والتعليم ورفع معدل دخل الفرد ليُصبح الأول في العالم بما يقوّي من دعائم النظام السياسي.

كما تمكّنت السياسة الداخلية القطرية من تثبيت دعائم الشرعية المستمدة من النظام الاجتماعي المرتبط بالقبلية من خلال مُصاهرة الأسرة الحاكمة لمختلف القبائل القطرية، وتوظيف أبناء هذه القبائل في مراكز القرار الأمني والاقتصادي، وتحقيق نوع من المساواة المجتمعية، والعمل على تحويل الولاء إلى القبيلة إلى الولاء لمفهوم الدولة، وهذا ما تشدد عليه السياسية القطرية الداخلية في مختلف المناسبات الوطنية، كذلك تزامنت عملية بناء المقوّمات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والأمنية مع تطوير الجهاز الدبلوماسي التقليدي وتغلغل قطر في المنظمات الدولية والمبادرات الإنسانية الدولية، الأمر الذي مكّن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من الانطلاق نحو تحقيق أهداف الدولة الخارجية عبر الاستثمار في الميزة التنافسية لدولة قطر المرتكزة على الغاز، والصورة الذهنية كدولة طموحة متسارعة النموّ، قادرة على تصدّر المشهد العربي وكسب ثقة الدول الكبرى.

كيف عملت السياسة الخارجية على الانطلاق في استكمال معالم الصورة الذهنية لدولة قطر بالمحافل الخارجية، تمهيدًا للعب دور بارز في تسوية النزاعات؟ هذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

## ▪ المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية ومساعيها لتصدّر المشهد العربي وكسب ثقة الدول الكبرى

تُعرّف السياسة الخارجية على أنها عملية صياغة وصناعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات. ويعرفها جيمس روزنو (James N. Rosenau) على أنها "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"[1]. كما تُعرّف السياسة الخارجية على أنها "مجموعة القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تُتخذ لتنفيذ تلك"[2].

### الفقرة الأولى: السياسة الخارجية القطرية في الإطار الخليجي والعربي

#### أولًا: قطر في مجلس التعاون الخليجي

#### أ. ثوابت السياسة الخارجية القطرية

انطلقت السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من الدستور القطري واستمدت مبادئها من الدستور الدائم للدولة بما يأتي منسجمًا مع ميثاق الأمم المتحدة. فقد نصت المادة (7) على أن "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام". وقد جاءت هذه المادة متوافقة مع (المادة 2) من ميثاق الأمم المتحدة، التي شددت على أن: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضةً للخطر". كما أنها جاءت

(1) سليم، محمد السيد، «تحليل السياسة الخارجية»، ط 2، بيروت، دار الجيل، 2001، ص 3.
(2) حسين، خليل، «التنظيم الدبلوماسي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى 2012 ص 59.

متطابقةً مع المادة 33 من الميثاق التي تنص على: "يجب على أطراف أي نزاع، من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يتلّمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية"، ومنسجمة مع (المادة 55) من الميثاق التي نصت على "الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". وبالنسبة لمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها، اعتمدت دولة قطر، بموجب الدستور، مبدأ تحريم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وفي الوقت ذاته أكدت حق دولة قطر في استعمال القوة للدفاع عن استقلالها وسيادتها وفقًا لأحكام الميثاق، وأكدت على أن: "الدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن، ويصدر بإعلان الحرب الدفاعية أمر أميري والحرب الهجومية محرمة" [1]. انطلاقًا من هذه الركائز الدستورية، روّجت السياسة الخارجية القطرية نفسها على أنها ملتزمة بالمبادئ الأممية ومبدأ حسن الجوار في إطار التكامل الخليجي.

## ب. أهداف مشتركة مع دول التعاون

"مع انسحاب بريطانيا من الخليج، برزت فكرة الاتحاد بين الإمارات الخليجية من خلال إيجاد نظام جماعي للأمن الإقليمي عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بين إمارات الخليج وتحت رعاية دولة كبرى. في 22 كانون الثاني 1968 أصدر حاكما أبو ظبي ودبي بيانًا يدعو إلى مناقشتهما مصالح بلديهما، ومصيرها الواحد. ولكن قطر ذهبت إلى أبعد من ذلك. ففي 25 شباط عام 1968 قدّمت قطر مشروع إنشاء اتحاد للإمارات العربية المتحدة يضم 5 إمارات هي: دبي وقطر والبحرين وأبو ظبي ثم إمارة سميت بإمارة الساحل العربي المتحدة وتتكون من الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة. فشل هذا المشروع وأعلنت الإمارات السبع استقلالها كدولة تحت اسم "الإمارات العربية

(1) «قواعد وأصول التطبيق الدبلوماسي»، مرجع سابق، ص 13-17

المتحدة" في1 تموز عام 1971، وأعلنت البحرين استقلالها منفردة في آب 1971، ثم أعقبتها قطر في أيلول عام 1971[1].

ومع اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية، (أيلول 1980 –آب 1988) تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عُمان) في أبو ظبي خلال الفترة (26–25) أيار 1981. وجاءت تلك الخطوة نتيجة للظروف الإقليمية المحيطة آنذاك، وأهمها: الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للتوسع السوفياتي، والتخوف من تجدد المنازعات بين العراق وإيران حول قضايا حدودية، وانقسام العرب في تلك المرحلة بشدة إزاء خطوات السلام المصري–الإسرائيلي عام 1978؛ مما عرَّض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، وتراجع دور الجامعة العربية والفراغ الأمني، ما جعل الحاجة ملحَّة إلى إيجاد إطار للتشاور، ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية [2].

وعليه، انطلق الشيخ حمد بن خليفة في سياسة قطر الخارجية من مبدأ حسن الجوار، فكان لا بدّ من حسم الخلافات الحدودية مع البحرين والسعودية. ولهذا، طرح قضية النزاع على الحدود مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية بعيد فترة وجيزة من تسلمه الحكم، وفي 16 آذار عام 2000 أصدرت المحكمة قرارها وتم الانتهاء من قضية الخلاف، ومن ثم تبعها حلّ الخلاف الحدودي مع السعودية باتفاقية نهائية لترسيم الحدود عام 2001. كذلك وقّعت قطر على اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة الـ21 لمجلس التعاون (المنامة، كانون الأول 2000)، وصادقت على الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت كانون الأول 2009). وفي عام 2009 أيضًا صادقت قطر على خطة تعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع. كما

(1) تطور قطر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 185.

(2) الحسن عمر (مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية)، الموقع الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، شوهد بتاريخ 16 كانون الأول 2015.
http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.htm

التزمت قطر بعدد من الاتفاقيات المبرمة مع دول مجلس التعاون منها: الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون 2002، واتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون 2010[1]. ورغم وجود قطر كجزء من التعاون الخليجي، إلا أن علاقة قطر مع المملكة العربية السعودية، الدولة الخليجية الأكبر، والجارة، تستحق الوقوف عندها، لفهم تطلعات السياسة الخارجية القطرية وربّما تخوّف هذه السياسة الذي دفعها للعب دور بارز.

## ج. العلاقة مع المملكة العربية السعودية

إن جذور التنافس السعودي القطري عميقة، وانعدام الثقة المتبادلة هو السمة الرئيسية للعلاقات بين البلدين. ورغم وجود اتفاقية عام 1965 لترسيم الحدود (60 كلم بريًّا وبحريًّا) بين البلدين إلا أن الخلاف لم ينته على هذه المسألة حتى عام 2001 عند نجاح الشيخ حمد بن خليفة بتوقيع اتفاقية نهائية لترسيم الحدود بعد خلاف دام لأكثر من 35 عامًا. لم تقتصر هذه العلاقة على الخلاف الحدودي فحسب، بل اتهمت الحكومة القطرية عددًا من أفراد قبيلة "بني مرّة" بدعم المحاولة الانقلابية عام 1996 عقب تسلم الشيخ حمد بن خليفة الحكم، وذلك بالتعاون مع الأمير السابق خليفة بن حمد آل ثاني، وقامت الدوحة بنزع الجنسية عن المئات منهم وترحيلهم إلى السعودية. كذلك استدعت السعودية عام 2002 سفيرها لدى قطر بعد ظهور معارض سعودي على قناة "الجزيرة" القطرية انتقد الأسرة الحاكمة في السعودية.[2]

استمرت القضايا الخلافية بين البلدين، بسبب تطلع السياسة الخارجية القطرية إلى التحرر من التبعية للسياسة الخارجية السعودية والعمل على توفير مقومات الحماية الذاتية من أي أطماع إقليمية. وبعد أن كانت السياسة الخارجية القطرية تتماشى في

(1) الموقع الرسمي وزارة الخارجية القطرية، العلاقات الثنائية، اتفاقيات مجلس التعاون، شوهدت 25 كانون الثاني 2017.
http://www.mofa.gov.qa/ar/ForeignPolicy/BilateralRelations/Pages/GCCAgreements.aspx

(2) تقرير «العلاقات القطرية–السعودية تاريخ حافل بالخلافات والتوترات»، بي بي سي العربية، شوهدت في 6 حزيران 2018 http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40172427

مرحلةٍ ما –كبقية السياسات الخارجية لدول الخليج العربية – مع السياسة الخارجية السعودية، وذلك حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، رسمت دولة قطر منذ عام 1995 مسارًا مغايرًا ومستقلًا لسياستها الخارجية، بُعيْد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في حزيران من العام ذاته[1].

## ثانيًا: دور قطري فاعل في جامعة الدول العربية

### أ. الالتزام بمبادئ الجامعة العربية والموقف من القضية الفلسطينية

تعتبر جامعة الدول العربية المنظمة ذات المرجعية المتخصصة في معالجة الأزمات والنزاعات بين الدول الأعضاء، لكنها أخفقت في حلّ كثير من المنازعات لأسباب بنيوية وسياسية عربية إقليمية ودولية، ما استدعى تدخل العديد من الدول الغربية لحلّ النزاعات العربية. شكّل هذا الواقع مدخلًا لدولة قطر، والتي تعتبر عضوًا في الجامعة العربية منذ 11 أيلول عام1971، لتكون وسيطًا فاعلًا في طرح المبادرات وقطف ثمار التسويات.
ومن هذا المنطلق، سعت في سياستها الخارجية إلى الالتزام ببنود ميثاق الجامعة فيما يتعلق بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات لحاجة قطر إلى غطاء الجامعة، مقابل حاجة الجامعة إلى حراك دبلوماسي في كيانها المترهل؛ وحاولت تسجيل الإنجازات الدبلوماسية على مستوى القمم العربية. ففي 30 –31 آذار 2009، انعقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية الحادية والعشرين في الدوحة. ونتج عنها المصالحة بين العقيد معمر القذافي وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود برعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وذلك على هامش أعمال القمّة.

في 26 آذار 2013 عقدت الدورة العادية الـ24 في الدوحة وخلالها، أطلق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أربع مُبادرات، تضمّنت: عقد قمّة عربيّة مُصغّرة في القاهرة وبرئاسة

(1) عبد الله جمال، «السياسة الخارجية القطرية، إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع»، مركز الجزيرة للدراسات، شوهدت في 29 تشرين الأول 2014.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410218182593640 5.html

مصر من أجل ترتيب البيت الفلسطيني، وإنشاء صندوق لدعم القدس برأسمال قدره مليار دولار مع مساهمة قطرية بربع مليار دولار، بالإضافة الى استحداث آليات تعزز عمل الجامعة العربيّة، ومساهمة قطر بمبلغ 10 ملايين دولار لتأسيس صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة للجامعة العربيّة، والموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان[1]. في القضية الفلسطينية وبعد سنة من تسلّمه مقاليد الحكم، أراد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني توضيح موقفه من القضية الفلسطينية وذلك عقب عامٍ من تسلمه السلطة، في إطار اكتساب الشرعية العربية، فقام بتشكيل اللجنة القطرية لإنقاذ القدس 1996 لدعم ومساندة القضية الفلسطينية والدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين. وقد برز الاهتمام القطري الباحث عن دور رسمي في مساعدة جامعة الدول العربية بمساعيها الرامية إلى إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية بشكل واضح في الدورة العادية الـ24 التي عقدت في الدوحة عام 2013، التي ترأستها قطر وأكدت على "أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى قضيتنا المركزية حتى يحقق للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس" [2]. سنتطرق في هذا الإطار إلى قمّة غزّة الطارئة في الفقرة التي سنُسلط الضوء فيها على العلاقات القطرية–الإسرائيلية.

## ب. البحث عن الريادة والترشح لرئاسة الجامعة

ظهر تطلّع قطر لتصدّر العمل العربي المشترك في ترشيح دولة قطر رسميًا الدبلوماسي القطري عبد الرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية سابقًا (نيسان2002 إلى آذار 2011)، لشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية[3].في مقابل الترشيح القطري الرسمي، رشحت جمهورية مصر العربية مصطفى الفقي لشغل

(1) نص البيان الختامي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية على مستوى القمة، الدورة العادية الرابعة والعشرون، آذار 2012.

(2) الموقع الرسمي، المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، (27–28 فبراير 2012) قطر، شوهد بتاريخ 22 آيار 2016. http://qatarconferences.org/jerusalem/arabic

(3) «قطر ترشح العطية أمينًا للجامعة العربية»، تقرير، الجزيرة. نت، 5 نيسان 2011. http://www.aljazeera.net/portal

المنصب ما أثار تحفّظ دولة قطر، وذلك لعلاقة الفقي الوطيدة مع المملكة العربية السعودية، واختلاف هذا المرشح مع التوجه القطري المؤيد لحركة الإخوان المسلمين، التي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

وبعد مفاوضات طويلة، أثبتت فيها الدبلوماسية القطرية تأثيرها في تحديد هوية أمين عام جامعة الدول العربية والتفاوض مع دولة لها وزنها السياسي كمصر، اتفقت الدولتان على سحب ترشيح الفقي مقابل تنازل قطر عن ترشح العطية، والابتعاد عن فكرة التصويت، والتوافق على المرشح، على أن تختار القاهرة شخصية مصرية أخرى، وهو ما تم بترشيح مصر نبيل العربي وزير الخارجية المصري أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية. بالتزامن مع العمل على تكريس الدور الفاعل على مستوى العمل العربي المشترك، انطلق الشيخ حمد في سياسة موازية تقوم على حسن العلاقة مع دول الجوار والإقليم، والدول الكبرى.

## الفقرة الثانية: سياسة حُسن الجوار والتحالف مع القوى الكُبرى

شهدت علاقات قطر الإقليمية انفتاحًا ملحوظًا مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم مع التركيز على تنمية علاقات حسن الجوار مع دول الجوار والإقليم وأهمها إيران، وإسرائيل، وتركيا.

### أولًا: دول الجوار والإقليم

#### أ. العلاقات القطرية- الإيرانية

حققت قطر نوعًا من التوازن بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في مجلس التعاون الخليجي. وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية (أيلول 1980 حتى آب 1988) جمدت العلاقات الخليجية –الإيرانية، فإن التحولات التي بدأت تشهدها السياسة الخارجية الإيرانية والداعية إلى علاقات طبيعية مع دول الجوار والمحيط العربي قد وجدت صداها بعد وفاة (روح الله الخميني) عام 1989، ووصول علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى الحكم، ومساعيه لتخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية وهو ما تطلب نوعًا من التقارب بين دول الجوار. بدا هذا التقارب أكثر وضوحاً مع زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران عام 2000 ما شكّل علامة بارزة لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها

حاكم دولة خليجية لإيران منذ عشرين عامًا. ثم كانت الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر إلى طهران أواخر عام 2006.

في خطوة هي الأولى من نوعها، كانت قطر أول دولة خليجية توجه الدعوة لرئيس إيراني (أحمدي نجاد) لحضور القمة الخليجية عام 2007، ودعت لمشاركة إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة. وقد تكللّ هذا التقارب بتوقيع إيران وقطر على وثيقة التعاون الدفاعي في شباط عام 2010. وقد برزت إيران كشريك تجاري أساسي لقطر في عهد الشيخ حمد بسبب اشتراك هاتين الدولتين في حقل غاز ضخم (تسميه إيران بارس الجنوبي، وتطلق عليه قطر حقل الشمال)، يقع 38 % منه في المياه الإيرانية و42% منه في المياه القطرية ويعتبر أكبر حقل غاز في العالم[1]، اكتُشف عام 1971،وتبلغ احتياطاته 900 تريليون قدم مكعب قياسي، ويمتد على مساحة ستة آلاف كيلومتر مربع، هو ما يعادل نصف مساحة دولة قطر.

حرصت قطر على اتباع سياسة خارجية مغايرة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد ظهر ذلك في الموقف القطري من الملف النووي الإيراني حين أيدت الدبلوماسية القطرية حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي، في وقت كانت فيه قطر خلال هذا العهد العضو الوحيد غير الدائم في مجلس الأمن التي صوّتت ضد القرار (1696) والذي أدان إيران لأنشطتها النووية عام 2006[2]. يمكن توصيف العلاقة القطرية – الإيرانية بأنها جدلية، فإيران صديق مهم لقطر من أجل تحقيق التوازن في القوة الإقليمية مع السعودية، ولكن في الوقت نفسه قطر لا ترغب بوجود إيران نووية، ولا تُحبذ أي ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، ناهيك عن أن هاتين الدولتين أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول

---

(1) Mehran kamrava, Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, Iran-Qatar Relations, published by Springer Nature 2017, page 177-178.

(2) Foreign Policy in focus, Is Qatar's Foreign policy sustainable? By Giorgio Caffero, June 25, 2012.
http://fpif.org/is_qatars_foreign_policy_sustainable/

أوبك (OPEC) وحركة عدم الانحياز (NAM) ومنظمة المؤتمر الإسلامي. لهذا حرصت قطر على "إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جارتها الشمالية، لأن ذلك يساعدها على تعزيز دورها في تسوية النزاعات العربية والإقليمية"[1].

## ب. العلاقات القطرية- الإسرائيلية

برز تطور واضح في العلاقات الإسرائيلية –القطرية، مع استقبال الدوحة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز وافتتاحه المكتب التمثيلي التجاري الإسرائيلي في نيسان عام 1996، وبحث إمكانية توقيع اتفاقيات لنقل الغاز القطري إلى إسرائيل[2].

كذلك استضافت قطر المؤتمر الاقتصادي الرابع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشرين الثاني عام 1997 بمشاركة وزير التجارة الإسرائيلي ومحافظ بنك إسرائيل، ومفوض الحكومة لشؤون المياه، وممثلين رفيعي المستوى من وزارة الشؤون الخارجية، ونحو 30 رجل أعمال و20 صحفيًا إسرائيليًا[3]، وتمت مقاطعة هذا المؤتمر من 9 دول عربية. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في (12-13 تشرين الثاني) عام 2000، شهدت هذه العلاقات تباعدًا خصوصاً مع انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي "انتفاضة الأقصى" في الدوحة، وخلالها تم الاتفاق على تجميد عمل المكتب التجاري في قطر[4]. لكن هذا المكتب أستأنف عمله بعد زيارة أخرى لشمعون بيريز نائب رئيس

---

(1) يوئيل جوزانسكي، معهد دراسات الأمن القومي (INSS) جامعة تل أبيب، «أدوات السياسة الخارجية للقوى الصغرى: التحوط الاستراتيجي في الخليج»، دورية "سياسة الشرق الأوسط"، ربيع 2015. http://www.rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0

(2) UPI, Peres signs economic accord in Qatar, By Jamal Rihawi, April 17, 2015. https://www.upi.com/Archives/1996/04/02/Peres-signs-economic-accord-in-Qatar/6487828421200/

(3) Website of Israel Ministry of Foreign affairs, “FM Levy Will Not Attend MENA Conference in Doha”, 23 November 2015. http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/1997/Pages/FM%20Levy%20Will%20Not%20Attend%20MENA%20Conference%20in%20Doha.aspx

(4) «السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع»، مرجع سابق، ص 166

الوزراء الاسرائيلي إلى قطر عام 2008. تطور مستوى العلاقات مع زيارة أخرى لوزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني إلى قطر للمشاركة في أعمال منتدى الدوحة للديمقراطية (13 – 15 نيسان) عام 2008 والذي عقد برعاية أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني وبمشاركة أكثر من 600 شخصية من كافة دول العالم[1]. مع الحرب الإسرائيلية على غزة (كانون الأول 2008 –كانون الثاني 2009) دعا الشيخ حمد إلى عقد قمة غزة الطارئة، وأعلنت قطر تجميد علاقتها مع إسرائيل، وطلبت من الممثل الإسرائيلي مغادرة الدوحة[2]. يمكن القول إن العلاقات القطرية–الإسرائيلية شهدت في عهد الشيخ حمد نوعًا من التطبيع الثقافي. لكن هذه العلاقة كانت تشهد توترًا ملحوظًا عند منعطف القضية الفلسطينية، ما ترك هامشًا للسياسة الخارجية القطرية للّعب على المصالح المتناقضة.

## ج. العلاقات القطرية– التركية

شهد عام 1973 الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين كل من دولة قطر والجمهورية التركية. وقامت دولة قطر بفتح سفارتها في أنقرة عام 1992، بينما افتتحت تركيا أول سفارة لها في الدوحة عام 1980. توطدت العلاقات الثنائية بشكل واضح في فترة تولي حزب العدالة والتنمية الحكم نهاية عام 2002.وظهر التقارب الملحوظ عقب زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في (25–26 كانون الأول)، وتوقيعه اتفاقية التعاون في المجال الأمني، لتكون قطر أول دولة خليجية وقعت هذا الاتفاق مع تركيا[3].

---

(1) الموقع الرسمي، منتدى الدوحة الثامن 2008، شوهدت بتاريخ 9 آيار 2015
http://dohaforum2014.qatarconferences.org/arabic/2008.html

(2) Jewish telegraphic agency, Qatari Israeli relations, by Joe Winkler, 29 October 2016.
https://www.jta.org/2013/05/11

(3) د. فرحاوي فؤاد، مجلة آراء حول الخليج، «التعاون الاستراتيجي التركي–الخليجي: المظاهر والأبعاد»، أنقرة، العدد 105، شوهد بتاريخ 4 كانون الأول 2018،
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3671:2016-03-06-09-50-Itemid=172&option=com_content&50

في نيسان عام 2005 زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الدوحة، وفي عام 2007 تم افتتاح القنصلية القطرية في اسطنبول، تلتها زيارة الرئيس التركي عبد الله غُل إلى الدوحة في شباط 2008. في تموز 2012، وقّعت قطر وتركيا على اتفاقية للتعاون في مجال التدريب العسكري، والصناعات الدفاعية[1]. توالى بعدها توقيع المزيد من الاتفاقيات وتعزيز التقارب الذي يقوم على تقديم تركيا المساعدات الدفاعية اللازمة لقطر مقابل تسهيلات قطرية لتركيا لإمدادها بالغاز الطبيعي المسال، وهو ما يُقوي موقف تركيا التي تعتمد على الغاز الروسي. تصبّ هذه العلاقة في إطار السياسة الخارجية القطرية التي تهدف إلى نسج شبكة تحالفات مع دول الإقليم، للحفاظ على بعض الخيارات المفتوحة وإبقاء مجال للمناورة لتحقيق المصالح الوطنية لدولة قطر في هذه العملية[2].

## ثانيًا: قطر والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي

### أ. العلاقات القطرية –الأميركية

اعترفت الولايات المتحدة بدولة قطر في 5 أيلول 1971، إثر إنهاء المعاهدات مع بريطانيا. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية الأميركية القطرية في 19 آذار 1972، ثم أنشئت السفارة الأميركية في الدوحة يوم 24 شباط 1973 [3]. عام 1991، سمحت قطر لقوات التحالف باستخدام الأراضي القطرية في أعقاب العمليات العسكرية المشتركة خلال عملية عاصفة الصحراء. وفي حزيران 1992، وقَّع البلدان اتفاق التعاون الدفاعي الذي دشّن مرحلة من التنسيق الوثيق في الشؤون العسكرية [4] .

---

(1) تقرير «اتفاقية للتعاون العسكري بين قطر وتركيا»، وكالة الأنباء القطرية، 3 تموز 2012.

(2) «العلاقات القطرية–التركية»، المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم (6)، قطر، كانون الأول 2015، ص 63–68.

(3) «السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع»، مرجع سابق، ص 109.

(4) A Guide to the United States' History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: Qatar https://history.state.gov/countries/qatar/recognition

وعند تسلم الشيخ حمد السلطة في حزيران 1995، اعترفت الولايات المتحدة فورًا بحُكمه. وفي نيسان 2003، تم التوقيع على توسيع اتفاقية عام 1991، حيث انتقل بموجبها مركز العمليات الجوية القتالية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط من قاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد الجوية في قطر جنوب الدوحة. وتُعتبر هذه القاعدة بمثابة مكان الدعم اللوجستي، ومكان إصدار الأوامر للقيادة المركزية للعمليات (قيادة المنطقة الوسطى) للولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك العراق وأفغانستان. ويعتبر وجود هذه القاعدة بمثابة نقطة قوّة لدولة قطر للدخول في شبكة المصالح الدولية، من ناحية اجتذاب حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه اللعب على المصالح المتناقضة والتفاوض مع الدول الأخرى، وأيضًا لأخذ موقع الوسيط بين الدول المؤيدة لأميركا والدول المناهضة لسياستها في الشرق الأوسط.

على مستوى الزيارات المتبادلة بين البلدين، قام الرئيس الأميركي جورج بوش في 6 حزيران عام 2003 بزيارة إلى الدوحة وزار قاعدة العديد جنوب الدوحة بعد مشاركته في قمتي العقبة وشرم الشيخ، وذلك في أول زيارة لرئيس أميركي إلى قطر في دلالة على "تحول في ترتيب أولويات الاستراتيجية الأميركية في المستقبل نحو نقطة ارتكاز جديدة في المنطقة"[1]. بعد وصوله إلى الحكم، زار الشيخ حمد بن خليفة البيت الأبيض مرات عدّة أهمها في عام 1997، وعامي 2011، و2013. ومع نهاية عهد الشيخ حمد، حصلت الولايات المتحدة الأميركية على النصيب الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل قطر بنسبة 34.5 % من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ووصل عدد الاتفاقيات بين دولة قطر والولايات المتحدة الأميركية 15 اتفاقية. كذلك قدمت دولة قطر مساعدات بقيمة 100 مليون دولار للمتضررين من إعصار كاترينا عام 2005، وكان ذلك بمثابة ثاني أكبر منحة دولية[2].

---

(1) بعطوط، فيصل، «الحليف العربي الأقرب إلى واشنطن»، سويس إينفو، 4 حزيران 2003. https://www.swissinfo.ch/ara/

(2) «قطر والولايات المتحدة الأميركية»، سلسلة قطر والعالم (5)، المعهد الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 68-69

## ب. العلاقات القطرية – البريطانية

أيدت بريطانيا تولي الشيخ حمد بن خليفة الحكم وانتقلت العلاقات القطرية البريطانية إلى مستوى متقدم مع زيارته إلى لندن في تشرين الأول 2010 بالتزامن مع وضع الحكومة البريطانية عملية ترميم الاقتصاد البريطاني كأولوية في سياستها الخارجية، وتعزيز علاقتها بقطر "باعتبارها واحدة من أسرع الاقتصادات نموًّا في العالم والبلد الأكثر قدرة على المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[1]. وتعتبر قطر من أكبر الموّردين لإمدادات الطاقة إلى بريطانيا منذ عام 2003 وذلك من خلال محطة ساوث هوك (SouthHook) للغاز الطبيعي المسال، المملوكة لشركة قطر للبترول الدولية، وهي واحدة من أكبر محطات معالجة الغاز الطبيعي المسال في أوروبا إذ تلبي نحو 20٪ من احتياجات المملكة المتحدة الحالية من الغاز. في مجال الاستثمارات العقارية، شاركت شركات هندسية بريطانية في (مدينة لوسيل) بتكلفة بناء نحو 5.57 مليار دولار[2]. ويُعدّ برج ذا شارد (TheShard) وسلسلة هارودز (Harrods) ومتاجر التجزئة سينسبري (Sainsbury's) ومجمع وان هايد بارك (One Hyde Park)، إضافة إلى 20% في شركة بي أي أي (PAA) المالكة لمطار هيثرو، من أبرز الاستثمارات القطريّة في لندن. كما تتمتع الدولتان بعلاقات عسكرية قوية تعزّزها اتفاقية أيار 2006[3]. هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات التعليمية بين البلدين، بحيث يتم ابتعاث الطلبة القطريين من الأسرة الحاكمة إلى أكاديمية "ساندهيرست" العسكرية الملكية، والتي تخرج منها الشيخ حمد بن خليفة نفسه، والشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الأمير الحالي.

---

(1) Speech UK's 'strong and growing' economic relationship with Qatar, Foreign & Commonwealth Office, Published 5 July 2011, Minister: The Rt Hon Lord Howell of Guildford, Location:MEED Qatar nfrastructure Projects 2011.

(2) تقرير «العلاقات القطرية البريطانية في 2015 شراكة متميزة وآفاق واعدة»، جريدة الشرق (الاقتصادي)، قطر، العدد 9723، 29 كانون الثاني 2015.

(3) تقرير «أمير قطر إلى بريطانيا: تاريخ من العلاقات المزدهرة»، مرجع سابق.

## ج. العلاقات القطرية- الفرنسية

افتتحت سفارة قطر في فرنسا عام 1972، ومع مجيء الشيخ حمد إلى الحكم عزز الطرفان التعاون في مجالي الأمن والدفاع من خلال توقيع اتفاقيات عام 1996 وعام 2005. استمرت العلاقات الثنائية في التطور لترتقي إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية[1] حيث زار الشيخ حمد فرنسا مرتين (أيار، تموز 2007) وتوالت الزيارات على مستوى رئاسة مجلس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع[2]. تُوّج الانفتاح الفرنسي على التطلعات القطرية مع إعلان المنظمة الدولية للفرنكوفونية عن قبول عضوية قطر في تشرين الأول عام 2012. في حزيران 2013، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الدوحة لدعم مؤتمر "أصدقاء سوريا" [3]. في هذا العهد أيضًا، زوّدت فرنسا قطر بما نسبته 75% من معدات الجيش القطري[4]. وتنوعت الاستثمارات القطرية في فرنسا من خلال متاجر لو برانتان (lePrintemps) وباريس سان جرمان (Paris Saint-Germain)، ومجموعة لو تانور ( LeTanneur) ولاغاردير (Lagardere) وفيفاندي( Vivendi) وفانسي(VINCI)، وفيوليا (Veolia)، وتوتال(Total)، وسويز وفرانس تيليكوم (Francetelecom).

---

(1) «العلاقات الفرنسية-القطرية» سلسلة قطر والعالم (4) المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، قطر، الطبعة الأولى، ص 55.

(2) مأخوذ من الموقع الرسمي، السفارة الفرنسية، دولة قطر، الصفحة الرئيسية، «الزيارات الثنائية بين فرنسا ودولة قطر» شوهد بتاريخ 18 نيسان 2017.
https://qa.ambafrance.org/%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a

(3) مأخوذ من الموقع الرسمي، الدبلوماسية الفرنسية، شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الزيارات الثنائية، فرنسا ودولة قطر، شوهد بتاريخ 8 شباط2017.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/qatar/la-france-et-le-qatar

(4) «العلاقات الفرنسية-القطرية» سلسلة قطر والعالم (4) المعهد الدبلوماسي، مرجع سابق.

## د. العلاقات القطرية-الروسية

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ودولة قطر في 2 آب عام 1988 وفتحت السفارة السوفيتية في 12 تشرين الثاني عام 1989 والسفارة القطرية في موسكو في 14 تشرين الثاني 1989. وفي سعي من دولة قطر إلى كسب ثقة روسيا، زار الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني موسكو مرتين (عامي 2001 و2010)[1]. كما زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قطر في شباط عام 2007. لكن مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بقي منخفضًا مقارنة بغيره من الدول الكبرى، بعد مقتل الرئيس الشيشاني السابق سليم خان يندربايف إثر تفجير سيارته في الدوحة واتهام بعض الشخصيات الشيشانية روسيا بهذا الاغتيال التي نفت أي تورط لها في الاعتداء [2].

بالإضافة إلى وقوع أزمة دبلوماسية بين البلدين في 29 تشرين الثاني 2011 بسبب خلاف إدارة الجمارك في مطار الدوحة والسفير الروسي حول تفتيش بريده.

على المستوى الاقتصادي سعت الشركات القطرية إلى توسيع نطاق أعمالها والمشاركة في مشاريع كبرى في موسكو وسانت بطرسبرغ وغيرهما من المدن الروسية[3].

---

(1) الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، «500 مليون دولار التبادل التجاري بين قطر وروسيا في 2014»، شوهد 13بتاريخ ديسمبر 2015.
http://www.al-sharq.com/news/details/391260#.VpvMIvl96Uk

(2) الموقع الرسمي، الجزيرة، «مقتل يندربايف بالدوحة وأكاديمي شيشاني يتهم روسيا باغتياله»، شوهد بتاريخ 13 شباط 2004.
https://goo.gl/Xdhn2X

(3) الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، «سفير روسيا بالدوحة: موسكو تقدّر مبادرات الأمير ودور قطر الإقليمي»، شوهد بتاريخ 16 كانون الأول 2016، http://www.al-sharq.com/news/details/397580#.Vp0MO_l96Uk

على مستوى الاتفاقيات بين البلدين، فشمات في العهد موضوع الدراسة مجال تجنب الازدواج الضريبي، وحماية الاستثمارات المتبادلة[1]. ويبقى للتعاون بين روسيا وقطر في إطار منتدى الدول المصدّرة للغاز أهمية استراتيجية بالنسبة للطرفين لتحديد أسعار الغاز، حيث وقعت شركة لوك أويل (Lukoil) الروسية و(قطر للبترول) مذكرة تفاهم بشأن "الأنشطة المشتركة الممكنة" في قطر.

لقد تطورت العلاقات بين روسيا وقطر بين عامي (2004 – 2013) من مرحلة الضعف إلى التعاون بشكل ملحوظ. لكن هذه العلاقات وصلت إلى حدّ التوتر في العلاقات السياسية، والتهديد في جلسات مجلس الأمن المغلقة، منذ اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، واتخاذ القيادة الروسية موقفًا مؤيدًا للنظام السوري بوجه الموقف الأمريكي المؤيد للتحرك المناهض للنظام في سوريا،.

### هـ. العلاقات القطرية–الصينية

شهدت العلاقات القطرية –الصينية في عهد الشيخ حمد بن خليفة تطورًا ملحوظًا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في 9 تموز 1988، حيث برز التعاون بين البلدين في مجال التجارة، خصوصًا بعد زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو (WenJiabao) للدوحة في كانون الثاني 2012. وكانت هذه الزيارة الأولى من نوعها لرئيس مجلس دولة صيني منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وسَبق أن قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة إلى الصين عام 1999، بالإضافة إلى زيارات لاحقة على مستوى حكومي بين عامي 2008 و 2011 [2].

---

(1) مرجع نفسه.

(2) صحيفة الشعب اليوم أونلاين، تقرير إخباري «العلاقات الصينية ـ القطرية تكتسب زخمًا جديدًا مع زيارة ون جيا باو» شوهدت بتاريخ 18 كانون الأول 2012
http://arabic1.people.com.cn/31660/7708368.html

كذلك تمكّنت قطر من أن تصبح أول دولة في العالم تصدر الغاز الطبيعي المسال للصين عبر محطة تشوهاي عام 2013، وذلك بعد عام واحد على توقيع شركة بتروتشاينا الصينية (PetroChina) اتفاقًا مع شركة جي. دي. أف سويز قطر (GDF SUEZ) للاستحواذ على 40% من حقوق التنقيب والإنتاج في الجهة الشمالية من حقل الشمال.

كذلك، تمتلك هيئة الاستثمار القطرية نسبة 5% في "رويال داتش شل" (Royal Dutch Shell) التي تمتلك حق الوصول الحصري إلى تطوير الغاز الصخري في الصين. في آذار 2011 وقّعت قطر عقدًا مع شركة ميناء الصين الهندسية( China Harbour Engineering Company) لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء ميناء الدوحة الجديد واتفاق آخر مع شركة "كتك جروب" (CITIC Group) لإنشاء صندوق للاستثمارات المشتركة[1].

قامت العلاقات القطرية الصينية على المصالح المشتركة التي تسمح للشركات الصينية بدخول الأسواق القطرية خصوصًا في قطاع البناء، فيما سعت قطر للحصول على تأييد الصين لها كدولة كبيرة وعضو في مجلس الأمن، على مستوى المساعي الدبلوماسية القطرية لتسوية النزاعات العربية التي قد لا يشكل معظمها أولوية بالنسبة للصين، ومنها النزاع اللبناني، والنزاع في دارفور.

من خلال ما تقدّم، تبيّن لنا تكتيك السياسة الخارجية القطرية في تعاملها مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، واستخدام السياسة الخارجية القطرية لنقاط التوافق مع هذه الدول، وتجنّب المصالح المتضاربة بين الدول الكبرى من أجل كسب ثقتها، للانطلاق في سياسة خارجية بارزة مكّنت هذه الدولة من لعب دور فاعل على الساحة الدولية، وهذا ما سنبحثه في الفصل الثاني، ولكن قبل الانتقال إلى ذلك، ماذا نستنتج من الفصل الأول؟

(1) الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، «سفير الصين: علاقاتنا مع قطر أكثر عمقًا بعد انطلاق شراكتنا الاستراتيجية» مرجع سابق.

## استنتاج الفصل الأول

مع بناء أسس الدولة الحديثة، وتبني سياسة الانفتاح على العالم، نجح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تثبيت ركائز السياسة الداخلية القائمة على تقوية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق رفاهية الشعب القطري على مستوى الصحة والتعليم والتنمية المجتمعية والأمن، واستقطاب جمهور واسع من دول العالم سواء من حيث تقديم عقود التوظيف المغرية، واستضافة المؤتمرات الدولية، والمشاركة في المشهد الإعلامي العربي والعالمي، ناهيك عن الدخول في منظومة التنمية الإنسانية على المستوى العالمي من خلال المنظمات الأممية، واكتمال رسم الصورة الذهنية لهذه الدولة، وترويج قطر كعلامة بارزة على الساحة الدولية.

انطلقت قطر في نسج شبكة تحالفات واسعة مع الدول الكبرى ولا سيّما الأعضاء في مجلس الأمن الدولي كما رأينا من خلال توظيف ثرواتها الاقتصادية واستثماراتها لكسب احترام هذه الدول، وضمان وجود مصالح لهذه الدول في الأراضي القطرية، بما تعتبره قطر وسيلة من وسائل الدفاع عن مصالحها، بوجه الأطماع الإقليمية المحيطة بها سواء من المملكة العربية السعودية أو من الجمهورية الإيرانية، مع الحرص على تطبيق سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة، وفق ما يتماشى مع القوانين الدولية ميثاق الأمم المتحدة. وقد انتهجت قطر استراتيجيات مختلفة مع هذه الدول، إذ عمدت السياسية الخارجية القطرية إلى تنويع أشكال التعاون وفق مصالح هذه الدول وبما يتوافق مع الإمكانيات القطرية كما تقدّم. فعلى مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، حرصت قطر على تعزيز التعاون العسكري والدبلوماسي من خلال التمسك بإبقاء القاعدة العسكرية الأميركية في أراضيها وتسهيل مهمة هذه القاعدة وتوسيعها، والمشاركة في تطبيق القرارات الأميركية الرئيسية في المنطقة.

وعلى مستوى العلاقات مع الدول الأوروبية، فقد استطاعت قطر من كسب الثقة الأوروبية من خلال تلبية احتياجات الاقتصاد البريطاني وتوفير فرص عمل متطورة للشركات البريطانية في قطر في مختلف المجالات، ناهيك عن الحفاظ على مصالح المستعمر القديم عبر التقارب السياسي الوطيد. على صعيد العلاقة القطرية الفرنسية، كسبت قطر ودّ السياسة الخارجية الفرنسية من خلال الاستثمار الثقافي والتجاري والدبلوماسي، وتوكيد المصالح الفرنسية الاستراتيجية في المنطقة من خلال ارتباط قطر بعلاقات جيدة مع الدول الفرنكوفونية في المنطقة ومنها لبنان وتونس والجزائر.

على مستوى العلاقة مع روسيا، حرصت السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد على تجنب الصدام مع جمهورية روسيا الاتحادية، مع الحرص على إبقاء العلاقات السياسية بين البلدين في أدنى مستوياتها وعدم التصعيد على الرغم من التوترات التي مرت بها هذه العلاقة. في الجانب الآسيوي، والذي تمثله جمهورية الصين الشعبية الدولة الخامسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ركّزت قطر في علاقاتها مع الصين على هدف التنمية المشترك وعدم التدخل في الشؤون الآسيوية إلا من خلال توفير المساعدات الإنسانية أوقات الأزمات، وهذا ما يتجّسد في الصندوق القطري الياباني الذي تأسس بعد كارثة تسونامي والمشاريع الضخمة المؤسسة عبره منذ عام 2011.

يتضح لنا أنه من خلال تنويع طبيعة التحالفات الاقتصادية والسياسية، سعت قطر إلى انتزاع فرصة أداء دور دبلوماسي بارز بمباركة دولية، بما يحقق المصالح الغربية المشتركة، فكيف انتهزت قطر فرصة بناء علاقات جيدة مع الدول الكبرى لترويج نفسها كلاعب سلام في المنطقة ولعب دور الوسيط النزيه؟ وكيف انتقلت من موقع الوساطة في دارفور ولبنان إلى موقع اللاعب المؤثر في النزاع الليبي من خلال التدخل المباشر والمشاركة القطرية في الحرب على نظام القذافي؟ هذا ما سنتناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

# الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية والتعامل مع النزاعات العربية
# (دارفور، لبنان، ليبيا)

عرّف معجم لسان العرب التنازع على أنه التخاصم. والنزاع هو الخلاف بين دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة. وقد يقود النزاع إلى الحرب فيُعرف عندها بالنزاع المسلح. ويأخذ النزاع صفة دولية إذا كان قائمًا بين الدول في الدرجة الأولى. يرتبط النزاع الدولي بعوامل سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية، تنعكس على عملية تصنيف النزاعات الدولية[1]. أما وسائل فض وتسوية النزاعات، فقد حددها ميثاق الأمم المتحدة، في الفصلين السادس والسابع منه، حيث جاء في المادة 33 من الفصل السادس: "أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. وأن يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك".

ويأخذ التدخل عادة شكل: حفظ السلام، أو صنع السلام، أو بناء السلام، أو الوقاية من النزاع[2]. وقد سمح الميثاق لمجلس الأمن باستخدام القوّة ضمن الفصل السابع في المواد (39-51) في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

---

(1) د. السيد حسين، عدنان، «العرب في دائرة نزاعات الدولية»، بيروت، مطبعة سيكو، الطبعة الأولى، 2001، ص 18-19-22

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33.

ومن أهم الطرق الودية لتسوية النزاعات: المساعي الحميدة[1]، التفاوض، والوساطة، التي عرّفتها قرار الجمعية العامة 283/65 [2] على أنها عملية يقوم من خلالها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقة تلك الأطراف لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات مقبولة للجميع. ويمكن أن تكون نتائج الوساطة محدودة النطاق بحيث تتعامل مع قضية معينة من أجل احتواء نزاع ما أو إدارته، أو يمكنها أن تتناول نطاقًا واسعًا من القضايا في اتفاق سلام شامل. بالإضافة إلى التحقيق و"هو تحديد الوقائع المادية والنقاط المختلف عليها بين الفرقاء المتنازعين تاركًا لهم استخلاص النتائج التي تنشأ عنه إما بصورة مباشرة، ويكون ذلك عن طريق المفاوضة، وإما بصورة غير مباشرة، ويكون ذلك عن طريق التحكيم"[3]. ناهيك عن التوفيق أو المصالحة التي تكمن في عرض نزاع معين على لجنة توفيق بقصد تمحيص جميع أوجه النزاع واقتراح حل على الطرفين المعنيين. فيما يهدف التحكيم الدولي إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد قضاة منتخبين وعلى أساس احترام الحق". ويعرّف أيضًا بأنه: "هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ المتنازعون إليه أو إليها مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع"[4].

بعد التعرف على الطرق الودية لتسوية النزاعات من المفيد تصنيف النزاعات في المنطقة العربية التي تتخذ الفئات التالية:

---

(1)، المجذوب، محمد، «القانون الدولي العام»، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 682.

(2) قرارات الجمعية العامة الدورة الخامسة والستون، A/RES/65/283، تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحله البند ٣٣ من جدول الأعمال 28 حزيران 2011.

(3) بدر الدين، صالح محمد، «التحكيم في المنازعات الحدود الدولية دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل»، دار الفكر العربي، مصر، 1991، ص 185.

(4) الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، 18 تشرين الأول، 1907 المادة 37.

- **النزاعات الداخلية العربية:** تقع داخل إحدى الدول العربية سواء اتخذ شكل نزاع أهلي أو نزاع داخلي أو حركة انفصالية أو تمرد. ويقع ضمن أراضي الدولة.
- **النزاعات العربية–العربية:** تقع بين دولتين عربيتين أو أكثر. قد يستقطب مثل هذا النزاع تدخلات عربية أخرى أو تدخلات خارجية دولية.
- **النزاعات العربية–الدولية:** تقع بين دولة عربية أو أكثر ودولة غير عربية، يمكن أن يقع النزاع مع دولة إقليمية أو دولة بعيدة عن المجال الإقليمي العربي.
- **النزاعات الدولية أو الخارجية:** هي تلك الواقعة بين دولتين أو أكثر غير عربيتين، بصرف النظر عن أسبابها وانعكاساتها على المنطقة العربية.

من المهم التعرّف على وسائل فضّ النزاعات في إطار ميثاق جامعة الدول العربية. وقد حدّد ميثاق الجامعة العربية في المادتين (5 و6) وسائل فض النزاعات بين الدول الأعضاء. حيث نصّت المادة 5 من ميثاق الجامعة على أنه: "لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذًا وملزمًا. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء". كذلك نصت المادة 6: "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورًا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية. إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها

أن تطلب انعقاده"[1]. هذا في الشقّ النظري، أما عمليًا، وفي نظرة تاريخية على دور الجامعة في فضّ النزاعات، نرى أن الجامعة أخفقت في تسوية بعض النزاعات ونجحت في حدود تسوية بعضها الآخر. "عجزت عن تسوية بعض النزاعات رغم تدخلها مثل: الحرب الأهلية داخل اليمن (1948)، النزاع المصري السوداني حول ترسيم الحدود (1958)، النزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول الصحراء الغربية (1975). فيما حققت الجامعة نجاحات جزئية في النزاع بين المملكة الأردنية الهاشمية وعدد من الدول العربية بعد ضم الضفة الغربية إلى المملكة (1950)، في النزاع المصري–السوري بعد الانفصال عامي 1961–1962، وفي الحرب الحدودية بين المغرب والجزائر (1963). لكن الجامعة ساهمت في تسوية عدد من النزاعات العربية–العربية أبرزها النزاع الحدودي بين الكويت والعراق (1961)، الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1989). إلى ذلك هناك نزاعات عربية–عربية لم تتدخل الجامعة لتسويتها وإنما تحققت التسوية من خلال التحكيم الثنائي، كما حصل في النزاع السوري–اللبناني (1949)، وهذا ما نجده في تسوية النزاع المصري–السوري المتفاقم بعد الانفصال مع تغير نظام الحكم في سوريا في 8 آذار 1963 "[2].

وفي إطار ميثاق جامعة الدول العربية، وجدت قطر فرصتها في إطلاق المبادرات الدبلوماسية ولعب دور الوساطة، وحرصت في مختلف المبادرات الدبلوماسية وحتى الخطوات العسكرية على تأمين موافقة جامعة الدول العربية من خلال القمم الدورية العادية، واللجان الوزارية العربية، وهذا ما برز جليًا في الدور القطري في كل من لبنان ودارفور، والذي ظهر في الحالة الليبية.

(1) ميثاق جامعة الدول العربية.
(2) عدنان السيد حسين، «العرب في دائرة نزاعات الدولية» مرجع سابق، ص، 118–119.

## المبحث الأول: المبادرات الدبلوماسية ودور الوساطة القطرية في دارفور ولبنان

### الفقرة الأولى: قطر ومفهوم الدول الصغيرة في المشهد الدولي

#### أولًا: تحديد حجم الدولة وقوّتها

##### أ. تعريف الدول الصغيرة

تعددت النظريات السياسية في تحديد حجم الدولة، بالاعتماد على عامل المساحة، والقوة الاقتصادية، والموارد الطبيعية. إلا أن أغلب التعريفات تعتمد معيار عدد السكان في تعريف الدول الصغيرة، وهي التي غالبًا ما يتراوح عدد سكّانها بين 10 آلاف نسمة كحدّ أدنى و10 ملايين نسمة كحدّ أقصى. في المقابل، رفض البعض أن يكون الحجم بأبعاده المتعددة هو العنصر الحاسم في تصنيف الدولة كدولة صغيرة، معتمدين على أن هناك العديد من الدول صغيرة الحجم تميّزت بقدراتها التأثيرية على الساحة الدولية، ومن بينهم المفكرين رادولف رومل (Radolf Rummel) وجاك سوير (Jack Sawer) وغيرهما. وهكذا نصل إلى حقيقة واضحة تقول إن اعتماد معيار واحد لا يكفي لإنتاج تعريف دقيق وجامع لمفهوم الدولة الصغيرة.

##### ب. قوة الدولة: التعريف والقياس والأدوات

يدفعنا الحديث عن تعدّد معايير تعريف الدول الصغيرة ومن بينها قطر، للتطرق إلى قياس قوّة الدولة. فـ"في بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح مفهوم القوّة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويمكن تصوّر قوّة الدولة على ثلاثة مستويات: الأول وهو تحديد مقاييس قوّة الدولة الوطنية بحسب ما تمتلك من قدرات، المستوى الثاني وهو مدى امتلاك الدولة لهذه القدرات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية وترجمتها إلى واقع، والمستوى الثالث وهو تحويل القدرات إلى مخرجات عبر قرارات وطنية سياسية

واجتماعية، وهو مسألة نسبية لأنه يعتمد على القوّة على من؟ وضدّ من؟ ".[1] وتُعرف القوّة على أنها: "القدرة على توجيه أو التأثير في سلوك الآخرين أو مسار الأحداث للحصول على النتائج الذي يتوخاها المرء من خلال امتلاك القدرات أو الموارد التي يمكنها أن تؤثر على النتائج." [2] في مسألة القياس، "انقسم الباحثون إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول الذي يركز على قياس قوة الدولة استنادًا إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميَّة؛ أما القسم الثاني فحاول الجمع بين العوامل المادية والمعنوية التي يصعب قياسها، وأدخلت اتجاهات أخرى عوامل مثل الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية... فقوّة الدولة هي عبارة عن مجموعة معايير مختلفة ومتنوعة"[3].

## ثانيًا: قطر واستخدام أنواع القوّة

### أ. أنواع القوة: الناعمة والصلبة

تنقسم القوّة في المفهوم السياسي إلى نوعين القوة الناعمة والقوة الصلبة. القوة الصلبة هي التي تعمد على القوّة العسكرية التي غالبًا ما تدفع بالآخرين لتغيير مواقفهم. و"الطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد تسمى أحيانًا الوجه الثاني للقوة. فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج السياسية التي يريدها في السياسة العالمية، لأن هناك بلدانًا أخرى معجبة بمثله أو تحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار أو الانفتاح تريد أن تتبعه. هذه القوة الناعمة تتمثل بجعل الآخرين يريدون ما تريد، تختار الناس بدلًا من إرغامهم"[4].

---

(1) Measuring National Power;Gregory F. Treverton, Seth G. Jones;RAND National Security Research Division, ISBN: 0-8330-3798-6; Published 2005 by the RAND Corporation; Page 9.

(2) المهذبي، ميلود، «قراءة معاصرة لمصطلحات معاصرة، النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية وقضية لوكربي»، المستقبل العربي، العدد 161، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 35 .

(3) حسين، خليل، «القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها»، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 65، تموز 2008 ص31-49

(4) ناي، جوزف، «القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات الدولية»، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، السعودية، 2007، ص 27.

## ب. قطر الدولة الصغيرة ومعايير القوة

بعد التعرف على كيفية تحديد حجم الدولة وتعريف القوة وأدواتها وعناصرها، يمكن القول بأن قطر دولة صغيرة من حيث عدد السكان، والمساحة الجغرافية، ولكن في الوقت ذاته، هي دولة تتطلع إلى تحويل معايير القوة لديها إلى أدوات فاعلة، ما مكنها من لعب دور على الساحة الدولية من أجل تحقيق مصالحا الاستراتيجية.

وفقاً لمعايير القوة المتفق عليها، فإن دولة قطر تتمتع بعامل القوة الاقتصادية والميزة التنافسية في مجال الغاز الطبيعي من حيث إنتاجه وتصديره، هذا في تحديد مقياس الدولة الوطنية على المستوى الأول.

على المستوى الثاني والذي يكمن في ترجمة هذه القوة إلى واقع، فقد تبين لنا في الفصل الأول أن قطر تمكنت من استثمار العامل الاقتصادي في الداخل من أجل تعزيز العوامل الديمغرافية القائمة على بناء مجتمع قوي ومتماسك وتوفير رفاهية الشعب لترسيخ الشرعية، وانطلاقاً من هذين العاملين، عملت قطر على نسج شبكة تحالفات قائمة على المصالح الاقتصادية، من أجل تعزيز المعايير الأخرى ومن بينها المعيار الدبلوماسي، بالانتقال إلى المستوى الثالث لقياس قوة الدولة وهو تحويل القدرات إلى مُخرجات، عبر قرارات وطنية سياسية داخلية والأهم من ذلك خارجية، حيث تمكن الشيخ حمد بن خليفة من تأسيس وترسيخ الاستقلالية في اتخاذ القرارات السيادية على مستوى السياسة الخارجية وهذا ما سنشهده في المباحث المقبلة، التي ستناول فيها الدور الدبلوماسية لدولة قطر في كل من دارفور ولبنان وليبيا.

كما سنشهد كيفية استغلال هذا العامل الجغرافي من قبل بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي طليعتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لوضع قطر في مواجهة تحديات جيو استراتيجية خطيرة متمثلة بالأزمة الخليجية وتهديدات غير مباشرة بمحاصرة هذه الدولة في إشكالية متجددة تدور حول معايير القوة في العلاقات الدولية وجدوى هذه المعايير مع التقدم التكنولوجي.

## الفقرة الثانية: المبادرات الدبلوماسية القطرية في دارفور ولبنان

### أولًا: النزاع الداخلي في دارفور

#### أ. تاريخ من الحكم المُستقل

يقع إقليم دارفور في غرب السودان، وينقسم إلى خمس ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، شرق دارفور وعاصمتها الضعين، وسط دارفور وعاصمتها زالنجي. يبلغ عدد سكانه نحو 7 ملايين ونصف مليون نسمة يتوزعون على 165 عرقية عربية وأفريقية. وتنقسم القبائل فيه إلى مجموعات القبائل المستقرة في المناطق الريفية، ويسكن فيه نحو 75% من السكان، بينما غالبية القبائل الرحل من العرب. سلمت دارفور من غزو الجيش التركي الذي فتح السودان عام 1821 ثم سيطر عليها الزبير باشا عام 1874، ثم سقطت في يد المهدية عام 1883. وبعد هزيمة جيش الخليفة عبد الله التعايشي عام 1898، استعاد الفاشر سلطنة دارفور حتى عام 1916. ومن ثم ضُم إقليم دارفور إلى سلطة السودان الإنجليزي المصري في العام نفسه، وأصبحت دارفور إحدى مديريات جمهورية السودان الحالية بعد نيل الاستقلال عام 1956. اقتصاديًا، "يشغل إقليم دارفور نحو 20% من مساحة السودان ويحتوي على معادن وفيرة مثل النحاس واليورانيوم وثروة حيوانية ضخمة ومقوّمات الثروة الزراعية"[1].

#### ب. أسباب النزاع وأطرافه

- **النزاع على الأرض والموارد:** بدأ النزاع الحقيقي عام 1983 حول الموارد نتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينيات. و"ظهرت هذه النزاعات بين قبائل الزغاوة والرزيقات الشمالية عام 1969 بمنطقة الجنيك، وتكررت عام 1994، بالإضافة الى النزاع بين الزيادية والميدوب

(1) Africa Economic Development institute, Sudan: Darfur's economy, 26 March 2018
http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/30

ضد الكبابيش والكواهلة في منطقة شمال الفاشر منذ عام 1932 وجميعها نزاعات على مصادر المياه والرعي"[1] بين أعوام (1998-1980).

- **النزاعات القبلية:** شهدت ولايات دارفور صراعات قبلية متجددة، إذ "يضم الإقليم قرابة المائة قبيلة وبطن، تنقسم إلى عرب وزرقة، وأهم قبائل الزرقة الفور والمساليت والزغاوة والبرقد والتاما والقمر، بينما أهم قبائل العرب الرزيقات والتعايشة والسلامات والمسيرية والهبانية والفلاتة"[2].
- **دور الحكومات المتعاقبة:** لعبت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم دورًا أساسيًا في تفجير أزمة دارفور من خلال القوانين والمراسيم. ففي حقبة الإنقاذ (1989-1991) تم تطبيق النظام الفيدرالي في السودان، وفي عام 1993 أعيد تقسيم الولايات التسع إلى (26) وكان لولاية دارفور ثلاث منها، ما أوجد مركزيات إقليمية وصراعات على السلطة ومطالب بإنشاء ولايات على أساس عرقي كمطلب أبناء الفور بإنشاء ولاية وسط دارفور.
- **إنشاء المؤتمر الشعبي:** مع ظهور مطالب مختلفة تدعو إلى التمرد على السلطة المركزية والمطالبة باستقلال الإقليم "أخذت الأزمة منعطفًا خطيرًا عندما أدى الخلاف بين الحكومة السودانية وحسن الترابي الناطق باسم المجلس الوطني السوداني سابقًا، إلى إنشاء الأخير للمؤتمر الشعبي عام (2000) وتأسيس مجموعات مسلحة" [3].
- **حادثة الفاشر:** شكّل هجوم المتمردين على مطار الفاشر (نيسان 2003) نقطة تحول في الصراع، فقد تمكن جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من تدمير المطار العسكري، وإحداث خسائر في سبع طائرات، وقتلوا قرابة 75 عسكريًا،

---

(1) «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، مجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص113.

(2) الموقع الرسمي، العربي الجديد، «الصراع القبلي في دارفور.. الجميع خاسرون»، مختار علوية، شوهد بتاريخ 10 آذار 2014. https://www.alaraby.co.uk

(3) «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، مرجع سابق، ص123.

وأسروا 35 عسكريًا. فتحول ذلك إلى نزاع مسلحّ، وغيّرت حملات الجنجويد مسار الأحداث، وظهرت الحركات المسلحة بشكل واسع النطاق.

تعددت الحركات المسلحة المشاركة في نزاع دارفور، لكن هناك 4 أطراف رئيسية وهي:

- **حركة تحرير السودان:** نشأت كحركة مسلحة في شباط 2003 من قبائل الزعاوة والفور والمساليت والبرتي وقبائل افريقية أخرى. وتهدف هذه الحركة بحسب بيانها التأسيسي إلى "خلق سودان ديمقراطي موحَّد على أُسس المساواة، وتفويض السلطة، والتنمية والتعددية السياسية". وتدعو هذه الحركة أبناء دارفور من العرب إلى الانضمام إليها ضد حكومة الخرطوم[1].
- **حركة العدالة والمساواة:** نشأت الحركة عام 2003. ومن أهم أهدافها إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان، ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي، ووقف جميع الحروب، وتأمين وحدة البلاد، ومحاربة الفقر، وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد[2].
- **حزب التحالف الفيدرالي أو التحالف الوطني السوداني:** نشأ في التسعينات، وتبلورت أهدافه في المؤتمر التمهيدي الأول الذي عقد عام 1995. يكمن هدف الحزب الاستراتيجي بناء الدولة السودانية المدنية الديمقراطية الموحدة[3].
- **الجنجاويد:** تشكّل هذا التنظيم عام 1987 بتحالف موسع شمل 27 قبيلة ذات الأصول العربية تحت اسم التجمع العربي، وكان الهدف منه الحد من نفوذ قبائل الشمال العربية. ومن ثم توسع ليشمل بعض قبائل كردفان ذات الأصول العربية

---

(1) الجزيرة نت، المواضيع المميزة، الجنجويد، سيدي أحمد بن أحمد سالم، 3 تشرين الأول 2015. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9fd23af4-0e79-4725-8f7e-851b26ebd2af

(2) مأخوذ من الموقع الالكتروني الرسمي لحركة العدالة والمساواة، شوهد بتاريخ 7 تموز 2016 /http://www.sudanjem.com

(3) مأخوذ من الموقع الرسمي، التحالف الوطني السوداني، شوهدت بتاريخ 11 كانون الأول 2014، http://www.tahalof.org/cgi-bin/pages/index.pl?arlang=Arabic

وليأخذ التنظيم فيما بعد اسم "قريش". "في الثمانينات اتُّهمت حكومة الصادق المهدي (1986–1989) ومن بعدها حكومات الرئيس السوداني عمر البشير المتعاقبة بأنها ترعى هذا التنظيم، ليصبح عنصرًا بارزًا في خريطة دارفور العسكرية والاجتماعية، وتتهمه حركتا تحرير السودان والعدالة والمساواة بأنه الذراع العسكري لحكومة السودان في دارفور، فاتخذ النزاع منحى عربي– إفريقي"[1].

## ثانيًا: الجهود الإفريقية والدولية لتهدئة النزاع

### أ. تدويل نزاع دارفور

قدّرت الأمم المتحدة عدد ضحايا نزاع دارفور منذ اندلاعه عام 2003، بنحو 300 ألف شخص وتَجاوز عدد المشردين الـ 2.7 مليون شخص[2]. مع تضاعف الأزمة الإنسانية، بدأت المساعي الإفريقية والعربية والدولية للتخفيف من حدّة هذه النزاعات. بُذلت عدّة مساعٍ إفريقية وعربية ودولية للتوصل إلى حلّ نزاع دارفور، من خلال عدّة مبادرات. دقّت الأمم المتحدة ناقوس الخطر بشأن الأزمة الإنسانية في دارفور، وكان ذلك مدخلًا لتدويل النزاع، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي أكثر من 10 قرارات متعلقة بالحالة في دارفور بدعم من الدول دائمة العضوية، ومن أهمها القرار 1556 الصادر في حزيران 2004 الذي فرض عقوبات على توريد وتصدير المعدات العسكرية إلى الحركات المسلحة. في عام 2005 أنشأ مجلس الأمن في قراره 1590 بعثة المراقبة في دارفور يوناميد(UNAMID)، كذلك وافق في قراره 1591 عام 2005 على توسيع نطاق العقوبات لتشمل حظر السفر وتجميد الأرصدة المالية، والقرار 1593 الذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أصدرت هذه المحكمة مذكرات اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق العديد من قيادات الحركات المسلحة.

---

(1) الموقع الرسمي، الجزيرة، الجنجويد، مرجع سابق.

(2) مأخوذ من الموقع الرسمي، اليونيسف، (دارفور–لمحة عامة)، شوهدت بتاريخ 12 شباط 2016.
http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/sudan_34166.html

## ب. مفاوضات نجامينا 2004

هي مبادرة أطلقها الرئيس التشادي إدريس ديبي الذي ينتمي لقبيلة الزغاوة التشادية– السودانية، وذلك بعد توقيعه حلفًا دفاعيًا مع السودان عام 1990.عقدت جولتان من المحادثات في مدينة أبيتشي التشادية (آب– أيلول 2003، تشرين الأول– تشرين الثاني 2003)، وأدت إلى وقف إطلاق نار لم يدم طويلًا. مع استمرار النزاع، عقدت جولة ثالثة من المفاوضات في العاصمة التشادية نجامينا عام 2004. وتمت دعوة الاتحاد الإفريقي كوسيط مشارك بمساندة أميركية لجمع المتنازعين، لكن حكومة السودان قاطعت الافتتاح في 31 آذار 2004 بسبب وجود مراقبين دوليين. بعد تدخل رئيس لجنة الاتحاد الافريقي الرئيس ألفا كوناري الرئيس المالي الأسبق بوساطة مع الرئيس عمر البشير، أُبرم في نيسان 2004 اتفاق لوقف إطلاق النار في نجامينا لحماية المدنيين، أسفر عن وجود مراقبين عسكريين تابعين للاتحاد الإفريقي، وكتيبة من القوات الإفريقية لحماية المراقبين، وبداية نشر للبعثة الإفريقية في السودان (أميس)[1].

## ج. اتفاق أبوجا 2006

عقب اتفاق وقف إطلاق النار في نجامينا، بدأت محادثات السلام بين السودانيين حول الصراع في دارفور في أديس أبابا ثم انتقلت لاحقًا إلى أبوجا في أيلول عام 2005. وقد تسلّم الاتحاد الإفريقي الملف من الوساطة التشادية التي باعدت نفسها بسبب تزايد تورط التشاد العسكري والسياسي المتزايد في دارفور. في ظل المساعي الإفريقية، تمكّن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في كانون الأول 2005 من استصدار قرار بنشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور، كحلّ وسط أمام مطلب حركة إنقاذ دارفور إرسال قوات الناتو إلى الإقليم. بعد مفاوضات عسيرة، "وقعّت حكومة السودان وحركة تحرير السودان اتفاق سلام دارفور برعاية الاتحاد الأفريقي في أبوجا في 5 أيار 2006 "[2].في العام نفسه أصدر المجلس القرار 1706 الذي منح تفويضًا لبعثة الأمم المتحدة في السودان بتعزيز وجود قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور، والقرار 1755 لتعزيز

(1) «دارفور، حصاد الازمة بعد عقد من الزمن»، مرجع سابق، ص 259.
(2) دارفور، حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن»، مرجع نفسه ص 309.

وجود القوات الأفريقية. في تموز 2007 أصدر مجلس الأمن قراره 1769 الذي أذن فيه بنشر ما يسمى بالقوات المشتركة من الاتحاد الأفريقي ومن الأمم المتحدة، والتي يتم التمديد لها بقرارات من مجلس الأمن منذ ذلك الوقت[1].

## ثالثًا: الوساطة القطرية والتوصل إلى "اتفاق دارفور"

### أ. الجولة الأولى من المفاوضات

برز الدور القطري عقب تحوّل النزاع إلى أزمة إقليمية بين السودان من جهة والتشاد مدعومة من ليبيا من جهة أخرى، بعد حادثة تهديد القصر الجمهوري والتدخل الفرنسي. ففي آب 2008 تم تعيين وزير الخارجية السابق لـ(بوركينا فاسو) جبريل بأسوليه كوسيط مشترك لأزمة دارفور. في ذلك الوقت، عرض أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني استضافة محادثات السلام، حيث "كان لقطر نفوذ مهم لدى حكومة السودان كونها لعبت دورًا في توحيد الحركة الإسلامية السودانية بعد انقسامها في 1999–2000 "[2]. في 17 شباط 2009، انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات في الدوحة، وتم التوصل الى توقيع اتفاق حسن نوايا وبناء ثقة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة لتسوية نزاع دارفور، وذلك في الديوان الأميري لدولة قطر بحضور الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي جبريل باسولي. وقررت حينها الأطراف الموقعة الاتفاق على أن تكون الدوحة مقرًا لانعقاد المحادثات بين الجانبين.

ولضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من مشاركة القبائل المتصارعة، عقدت الخارجية القطرية لقاء تشاوريًا في الفترة الممتدة من 16الى 19 أيلول 2009 مع المنسق الدولي المشترك جبريل باسولي، وتم التوافق على مشاركة المجتمع المدني الأهلي في المفاوضات ودعوة شخصيات من ولايات دارفور الثلاثة ومن الخرطوم ومشاركة عدد من أبناء دارفور في المهجر، ودعوة ممثلي الحكومة، والحركات المسلحة. في نيسان عام 2009، استأنفت دولة قطر مشاوراتها المكثفة حول إقليم دارفور، استكمالًا للجهود التي

(1) قرارات مجلس الأمن الدولي، انظر قائمة المراجع.
(2) «دارفور، حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن»، مرجع سابق، ص134.

تبذلها اللجنة العربية برئاستها لإحلال السلام بين الحكومة السودانية والفصائل المسلحة. في الفترة الممتدة من 18 الى 23 شباط 2010 نجحت المساعي القطرية بتوحيد أهم الحركات المسلحة في دارفور في حركة واحدة أطلق عليها اسم حركة التحرير والعدالة.

## ب. الجولتين الثانية والثالثة

بعد توحيد الحركات المسلحة في طرف واحد للتفاوض، انطلقت في تموز 2011 الجولة الثانية من المفاوضات، وتوّجت في 14 تموز 2014، بالتوقيع على الوثيقة التي طرحها مؤتمر أصحاب المصلحة كأساس للسلام الشامل في الإقليم بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وذلك في31 أيار 2011. اعتبرت هذه الاتفاقية بروتوكولًا إلزاميًّا وإطارًا لعملية السلام الشامل في دارفور. كما نصت على تأسيس صندوق مساعدات لضحايا نزاع دارفور. وقد جاءت وثيقة الدوحة أقرب إلى آلية لتوجيه الأموال القطرية إلى دارفور من خلال الهيئة الإقليمية لدارفور وبنك للتنمية. استمرت الدوحة في استضافة المتنازعين وذلك في جولة ثالثة من المفاوضات. نجحت الوساطة القطرية في "توقيع اتفاق سلام دارفور في 6 نيسان 2013 حيث وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة السودانية المتمردة في إقليم دارفور اتفاقًا للسلام في الدوحة ضمن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور"[1]. شكّلت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عام 2011، خارطة طريق أساسية لتحقيق السلام الشامل في دارفور، ومن خلالها أعطت السياسة الخارجية القطرية نموذجًا لترسيخ أسس بناء السلام من خلال تشكيل لجنة دولية للمتابعة تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقييم سير تنفيذ الوثيقة، إلى جانب تقديم المساعدات التنموية تجاه دارفور من خلال صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية[2].

(1) مأخوذ من الموقع الرسمي، مؤتمر (سلام دارفور)، الجولة الأولى 10-17 شباط 2009، قطر، شوهد بتاريخ 7 كانون الأول 2015. http://www.qatarconferences.org/darfur

(2) US Department of state, archive, The Crisis in Darfur Secretary Colin L. Powell Testimony Before the Senate Foreign Relations Committee Washington, DC September 9, 2004
https://2001-2009.state.gov/secretary/former/powell/remarks/36042.htm

إلا أنه لا يمكن وضع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في إطار الحل النهائي للنزاع في هذا الإقليم، نظرًا لطبيعة هذا النزاع المعقدة. ومع اتجاه الأنظار الدولية نحو استقلال جنوب السودان في تموز 2011، تراجع الاهتمام العربي والدولي بالنزاع في دارفور أيضاً مع اندلاع الربيع العربي في تونس وليبيا، ما دفع بالسياسة الخارجية القطرية إلى إعادة ترتيب في التعامل مع هذا النزاع للحفاظ على المكاسب الدبلوماسية التي حققتها ما قبل مرحلة الربيع العربي.

## الفقرة الثالثة: النزاع الداخلي في لبنان

### أولًا: بروز الدور القطري قبل الأزمة وأسباب النزاع اللبناني

#### أ. دور قطري لافت إبّان حرب تموز 2006

برز الدور القطري على الساحة اللبنانية بقوّة خلال العدوان الذين شنته إسرائيل على لبنان في تموز 2006، حين اتخذت إسرائيل من نصب (حزب الله) لكمين لدورية للجيش الإسرائيلي ذريعة لشنّ العدوان، وذلك إثر مقتل 3 جنود وأسر آخرين. شنّت الحكومة الإسرائيلية عملية عسكرية واسعة النطاق داخل الأراضي اللبنانية. استمرت الحرب الإسرائيلية على لبنان 33 يومًا خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي الضاحية الجنوبية حتى عقد مجلس الأمن جلسة خاصة في 11 آب 2006 بمساع قطرية، وذلك من أجل إقرار صيغة لوقف إطلاق النار بالإجماع. وفي 14 آب 2006، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وانتهت الحرب بصورة رسمية. وفي مطلع أيلول رفعت إسرائيل الحصار الجوي البحري عن لبنان.

كشف العدوان الإسرائيلي على لبنان نزاعًا سياسيًا حادًا بين دول عربية مؤيدة للعدوان وبين دول منددة به، فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي، تتخذ بعض الدول العربية موقفًا يبرّر العدوان ويحمّل الطرف العربي (حزب الله) مسؤولية اندلاع

الحرب[1]. هشاشة الموقف العربي، والفراغ الذي كان واضحًا على مستوى القيادات العربية، فكان ذلك فرصة استثنائية للدبلوماسية القطرية لإثبات جدّيتها في إطار سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدول العربية المؤثرة. بالفعل اتخذت الدبلوماسية القطرية موقفًا مؤيّدًا لشرعية المقاومة كأمر واقع. وبصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، أحرزت الجهود الدبلوماسية القطرية نجاحًا في المداولات لإصدار القرار 1701 في 11 آب 2006 القاضي بوقف الهجوم العسكري. بعد ذلك، أرسلت قطر قواتها ضمن قوات حفظ السلام في لبنان تحت اسم اليونيفيل. بعد انتهاء العدوان، برزت الدبلوماسية القطرية المساندة للبنان في مرحلة إعادة الإعمار. تتويجًا لهذا الدور، توجه أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لتفقد الضاحية الجنوبية لبيروت مباشرةً بعد وقف إطلاق النار، وكان أول شخصية على مستوى الرئاسة تزور لبنان بعد الحرب.

## ب. أزمة الرئاسة وشرعية سلاح الأحزاب

عقب حرب تموز، دخل لبنان أزمة سياسية (2006–2008) اعتبرت الأولى بخطورتها الفائقة منذ توقيع اتفاق الطائف (1989) الذي أنهى الحرب الأهلية. وقد اندلعت فعليًا اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري (14 شباط 2005)، تفاقمت الأزمة خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 غداة صدور القرار 1701، وتحوّلت أزمة ثقة بين الأطراف اللبنانية السياسية مع انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود بتاريخ 24 تشرين الثاني 2007 وعدم انتخاب خلفاً له، وتسلّمت الحكومة مهام رئاسة الجمهورية. تصاعدت الخلافات عند اتخاذ هذه الحكومة بجلستها المنعقدة تاريخ 5 أيار 2008، قرارًا اعتبرت فيه أن "شبكة الاتصالات الهاتفية التي أقامها حزب الله غير شرعية وغير

(1) عتريسي، طلال، «التداعيات الاقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان»، مجلة الدفاع الوطني، العدد 58، تشرين الأول 2006، ص 128.

قانونية وتشكل اعتداء على سيادة الدولة والمال العام"[1]. رأى حزب الله أن هذا القرار موجهًا ضده، فاستقال وزراء حزب الله وحركة أمل الشيعيتين من الحكومة وذلك في تشرين الثاني 2008، ما اعتبرته المعارضة خرقًا للدستور الذي يدعو للعيش المشترك. عندما رفضت الحكومة استقالتهم، دعت المعارضة أنصارها إلى الاعتصام وسط بيروت حتى استقالة الحكومة، فشهدت بعض أجزاء العاصمة اللبنانية مظاهرًا مسلحة.

## ثانيًا: مساع محلية ودولية لفض النزاع

### أ. جلسات الحوار الوطني

على أثر هذه التطورات، انطلقت لقاءات الحوار اللبناني في آذار 2006 بدعوة من رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي، وشاركت فيه 14 شخصية لبنانية من رؤساء الكتل الممثلة في المجلس النيابي، ثم انقطع الحوار صيف 2006 بعد 12 جولة تم خلالها الاتفاق على نقاط مشتركة مع تعثر الحوار عند مسألة سلاح حزب الله. وتوقفت جلسات الحوار مع اندلاع حرب تموز 2006، ثم استؤنف في 16 أيار 2008، مع فشل 12 جولة حوار داخلية والإخفاق في التوصل إلى حلّ، انطلقت مساعٍ غربية.

### ب. مساعٍ غربية للتهدئة

بعد عجز الفرقاء اللبنانيين في التوصل إلى حلّ داخلي، برزت بعض المساعي الغربية الداعية إلى التهدئة بين أطراف الداخل اللبناني، فانطلقت لقاءات سان كلو– فرنسا ( La Celle–Saint–Cloud) بدعوة من الخارجية الفرنسية. استمرت هذه اللقاءات من 14 الى 24 تموز 2007، بمشاركة أكثر من 30 مندوبًا بينهم وزراء ونواب وممثلون عن الأطراف اللبنانيين الذين سبق وشاركوا في الحوار الوطني. لم ينتج عن هذه اللقاءات أية نتيجة. في مسعى أوروبي آخر، أطلقت الحكومة السويسرية دعوة للفرقاء اللبنانيين،

(1) نص بيان صحفي صادر عن الحكومة اللبنانية بتاريخ 6 أيار 2008.

وانعقدت محادثات مون بيلران (Le Mont-Pèlerin) في الفترة الممتدة بين 17 و19 آب 2007، بدعم ومشاركة من الحكومة السويسرية، وانتهى الحوار اللبناني في سويسرا بوثيقة توافق دعمت فيها الحكومة السويسرية الاستقرار في البلاد [1].

## ثالثًا: الرعاية القطرية للحوار اللبناني وإعلان "اتفاق الدوحة"

### أ. اتفاق "فينيسيا"

بعد الإخفاق في الوصول إلى تسوية سياسية داخلية برعاية غربية، تقدّمت الجامعة العربية بخطة من 6 نقاط لم يعارضها أي طرف، عُرفت باتفاق فينيسا الذي وقّع في بيروت 15 أيار 2008. وبصفته رئيس اللجنة الوزارية العربية حضر رئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني الى بيروت تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب الصادر في 11 أيار بخصوص الأزمة اللبنانية.

شكّل الاتفاق أحد المصادر المباشرة لاتفاق الدوحة فيما بعد، إذ أعلن رئيس الوزراء القطري استعداد قطر لاستضافة الحوار اللبناني بناء على دعوة من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني [2].

انطلق مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في قطر في الفترة الممتدة من (16-21 آيار) 2008 بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية. بعد مباحثات مكثفة، أعلنت قطر في 21 آيار عن التوصل إلى اتفاق لتسوية الأزمة اللبنانية فيما عرف بـ(اتفاق الدوحة).

---

(1) "اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة"، بحث جماعي ووقائع ندوة عقدت في بيروت في 20 ديسمبر 2008، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، تقديم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، اشراف انطوان نصري وربيع قيس، بيروت المكتبة الشرقية، إصدار 2009. ص108.

(2) الموقع الرسمي، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، (الرئيس بري يرحب باتفاق "فينيسيا" الذي أذاعه رئيس الوفد العربي الشيخ حمد ورأى فيه خطوة ايجابية ولكن تبقى الأمور في خواتيمها)، شوهد بتاريخ 15 آيار 2008.
https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails.aspx?id=5403&title=15-5-2008

كان من أهم مخرجاته: "دعوة مجلس النواب اللبناني للانعقاد خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعهد كافة الأطراف بعدم الاستقالة، واعتماد القضاء طبقًا لقانون 1960 كدائرة انتخابية. كما تم الاتفاق على استئناف الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وإعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي"[1].

## ب. انتخاب رئيس الجمهورية بحضور قطري

كنتيجة لهذا الاتفاق، اجتمع مجلس النواب اللبناني في 25 أيار 2008 وانتخب أعضاؤه قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيسًا للبلاد وسط حضور عربي ودولي. وقد حضر الانتخاب أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. وفي سابقة تعدّ الأولى من نوعها، ألقى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني كلمة في مجلس النواب اللبناني عشية الانتخاب. وفور إعلان نتائج انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية اللبنانية، تقدّم باسم اللبنانيين بالشكر لدولة قطر، لاستضافتها الحوار الذي تُوج بالاتفاق الذي عُرف باسم باتفاق الدوحة[2].

تمكّنت الدبلوماسية القطرية من إنجاح التسوية بين الأطراف اللبنانية بعد تكثيف اتصالاتها بالأطراف الإقليمية المؤثرة ومن بينها دمشق وطهران والسعودية. وقد نجحت الوساطة القطرية في ذلك وسط ظروف سياسية ساعدتها على ذلك منها أن سوريا قادرة غير قادرة على القيام بالوساطة بين الأطراف اللبنانية كونها تحوّلت إلى طرف، ولم تكن السعودية قادرة على القيام بمثل هذا الدور لأن سوريا ومؤيديها في لبنان يرفضون

(1) نص البيان الختامي، مؤتمر الدوحة للحوار الوطني اللبناني، ألقاه الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثانى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية 21 أيار 2008.

(2) الموقع الرسمي، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، (مجلس النواب انتخب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية بـ 118 صوتًا والقى خطاب القسم في حضور سمو أمير قطر الشيخ حمد ومشاركة دولية حاشدة)، شوهد بتاريخ 28 أيار 2008. https://www.lp.gov.lb

وساطتها، فيما كان الدور المصري في تراجع ملحوظ يبرز من خلال أمين عام جامعة الدول العربية.

ومن هنا استفادت السياسة الخارجية القطرية فرصة الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، فتدخلت بغطاء عربي رسمي من قبل الجامعة العربية، مع مباركة فرنسية–سورية–سعودية. وقد ساهم الدور المباشر للشيخ حمد بن خليفة في الإسراع بتوقيع اتفاق الدوحة وجمع الأطراف اللبنانية حول البنود المتفق عليها، بصفته رأس الهرم الدبلوماسي في بلاده، وما ينوط به من صلاحيات في إعطاء توجيهات للجهاز الدبلوماسي القطري في تنفيذ الاتصالات المطلوبة لإنجاح عملية الوساطة، ناهيك عن إطلاع وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على تفاصيل الأزمة اللبنانية عن كثب، والوقوف عند مطالب كلّ طرف من الأطراف اللبنانية، ومحاولات تقريب وجهات النظر قدر الإمكان. بالإضافة إلى اقتناص قطر لمساعيها في وساطة إنهاء حرب تموز على الساحة السياسية الدولية مع تواجدها في القنوات الدبلوماسية التابعة لمجلس الأمن الدولي عام 2006. مع نجاحها بإرساء التسوية بين الأطراف اللبنانية، تقدّمت السياسة الخارجية القطرية خطوة مهمّة في مسارها الدبلوماسي، ما ساعدها على المضي قدمًا في البحث عن دور ريادي بعيدًا عن دائرة القرار السعودي والمصري، حيث لطالما كانت مصر تعدّ المرجع الرئيسي لصناعة القرارات فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسودان، ولطالما اعتبرت السعودية أن مصالحها في لبنان هي مصالح دائمة ولا منافس لها، وخصوصًا من قبل أي دولة خليجية وتحديدًا قطر التي تعتبرها المملكة العربية السعودية دولة حديثة وتدور في الفلك السعودي.

إذا كانت قطر قد نجحت في إيجاد تسوية للأزمة اللبنانية من خلال الوساطة السلمية، فلماذا لجأت إلى المشاركة في الحرب على ليبيا؟ وكيف انتقلت سياستها الخارجية من الطابع السلمي إلى الطابع العسكري في النموذج الليبي؟

## ▪ المبحث الثاني: التدخل المباشر والمشاركة القطرية في الحرب على النظام الليبي

### الفقرة الأولى: التحركات الشعبية وتوافق عربي دولي للإطاحة بنظام القذافي

### أولًا: بروز الدور القطري في التاريخ الليبي الحديث

#### أ. قضية الممرضات البلغاريات

برز الدور القطري في التاريخ الليبي الحديث مع قضية الممرضات البلغاريات في تموز عام 2007، حيث تدخلت قطر لدى نظام القذافي لإطلاق سراح الممرضات والطبيب المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والمتهمين بنقل دماء ملوثة بفيروس الإيدز إلى 438 طفلًا ليبيًا[1]. بعد أن أثارت هذه القضية الكثير من الجدل في الإعلام الأوروبي لفترة طويلة نسبيًا، قطفت قطر ثمار هذه القضية لتكسب ثقة المجتمع الأوروبي، وذلك من خلال المساهمة في صندوق دولي لعلاج مئات الأطفال الذين أصيبوا بالفيروس. حينها وجّه رئيس الوزراء الليبي البغدادي آنذاك علي المحمودي شكره إلى قطر على دورها في قضية الممرضات. وقد "أعطى صندوق بنغازي الدولي بالفعل مليون دولار لكل عائلة من عائلات الأطفال المصابين بموجب اتفاق يسمح بتخفيف أحكام الإعدام على المتهمين الأجانب بتلويث دم الأطفال عمداً"[2]، وهذا ما مهّد الطريق للسياسة الخارجية القطرية إلى المضي قدماً في سياسة لكسب ثقة المجتمع الأوروبي، والذي يرفض عقوبة الإعدام، بالإضافة لعب دور في تقريب وجهات النظر بين الجمهورية الليبية والاتحاد الأوروبي في إطار المصالح المتبادلة.

---

(1) The Guardian, (Libya frees HIV case medics), 24 July 2007.
https://www.theguardian.com/world/2007/jul/24/libya

(2) Reuters, website, “Czechs, Qatar paid into HIV children fund”, 28 July 2007.
https://www.reuters.com/article/idUSL28703253

## ب. مصالحة ليبية – سعودية برعاية قطرية في القمة الإفريقية 2009

في تحرك دبلوماسي آخر ساهم في كسب احترام المجتمع الدولي بقدرة السياسية الخارجية القطرية على أن يكون لها تأثير إيجابي في قضايا المنطقة، نجحت قطر في عقد لقاء المصالحة بين العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الليبي السابق معمر القذافي في 30 آذار 2009 والذي تم برعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على هامش أعمال القمة العربية الـ21 في الدوحة، الذي أكد في كلمته الافتتاحية على أن "قطر بلد يطمح إلى أداء دور نافع في العمل العربي العام، متعاون بصفاء نية وحسن قصد مع أشقائه، مقدر لكل منهم قيمته ومكانته، مشيراً إلى أهمية المصالحات الجارية وضرورة عودة الود في العلاقات"[1]. كان الخلاف السعودي–الليبي قد بلغ أوجه بعد توتر في العلاقات أثناء قمة شرم الشيخ في آذار 2003 على خلفية المشادة الكلامية التي حصلت بينهما بسبب اختلاف موقف البلدين من الحرب على العراق. عقب القمة العربية التي توجت هذه المصالحة نشطت الدبلوماسية القطرية باتجاه ليبيا، في مساع لإيجاد موطئ قدم في القارة الإفريقية من البوابة الليبية حضر الشيخ حمد بن خليفة مؤتمر الـ13 لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الافريقي بمدينة سرت الليبية تموز 2009[2].

## ج. مصالحة تشادية– سودانية برعاية قطرية ليبية

تابعت السياسة الخارجية القطرية مساعيها باتجاه إفريقيا فتحركت في إطار المصالحة التشادية – السودانية من خلال رعايتها التوقيع على اتفاق بين البلدين في 3 أيار 2009، وتقرر حينها إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد والخرطوم، ضمن تهيئة الأجواء لقمة طرابلس الاستثنائية للاتحاد الإفريقي التي عقدت فيما بعد في 31 آب من

---

(1) مأخوذ من الموقع الرسمي، العربية.نت، اجتماع مصالحة بين العاهل السعودي والقذافي على هامش قمة الدوحة، 30 آذار 2009،
https://www.alarabiya.net/articles/2009/03/30/69533.html

(2) «دعوة إلى التعاون في الفضاء العربي–الإفريقي» (بانا برس)، وكالة أنباء عموم إفريقيا، نُشر في 1 تموز 2009. http://www.panapress.com شوهدت بتاريخ 11 تشرين الأول 2017.

العام نفسه، بدعوة من العقيد معمر القذافي رئيس الاتحاد الأفريقي لبحث سُبل حل النزاعات الأفريقية الساخنة[1].

ص الاتفاق على "عزم كلّ من الطرفين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها في علاقاتهما المتبادلة. وتفعيل الآلية المنصوص عليها في اتفاق دكار الذي وقعه السودان وتشاد في العاصمة السنغالية عام 2008. وإضافة دولة قطر إلى هذه المجموعة نتيجة لجهودها الفعالة لتحقيق السلام في المنطقة"[2]، كما أوصيا الدول الداعمة لاتفاق الدوحة ببذل جهودها للعمل على توفير الدعم المالي واللوجيستي بصورة عاجلة من أجل وضع مهام المراقبين وقوات الحماية موضع التنفيذ.

لإتمام المصالحة، قام الشيخ حمد بزيارة إلى ليبيا في 6 آذار 2009 لاطلاع القذافي على نتائج لقائه بالرئيس التشادي. وظلّت العلاقات الليبية–القطرية في تلك الفترة مقتصرة على "تعاون اقتصادي في مجال النفط والغاز إلى أن اندلعت الاحتجاجات التي انفجرت في العواصم العربية وأطلق عليها ما يسمى الربيع العربي"[3].

مع انطلاق موجة الاحتجاجات في ليبيا عام2011، برز دور قطر واضح وفاعل في القضية الليبية، وظهر التحول من دور الوسيط إلى دور الشريك في إدارة النزاع وربّما في تأجيج النزاع تمهيدًا لتسويته بالقوّة الصلبة.

---

(1) «توقيع اتفاق مصالحة بين السودان وتشاد في الدوحة وقمة مرتقبة في ليبيا» دي برس، نشر في 4 آيار 2009، شوهدت بتاريخ 19 كانون الأول 2017.
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=8462#ixzz4J5psk3Bz

(2) «السودان وتشاد يوقعان اتفاق مصالحة برعاية قطرية ليبية"، الجزيرة. نت، نشر في 3 آيار 2009، شوهد بتاريخ 22 تموز 2017.http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/5/3/

(3) الموقع الرسمي، جرية الراية، قطر، « العلاقات الليبية القطرية نموذج يحتذى في العلاقات العربية»، شوهد بتاريخ 1 تشرين الأول 2009. http://www.raya.com/Home/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/b2b605ca-9556-4a1d-b95b-b685d6564407

## ثانيًا: المظاهرات والتحركات الشعبية ضدّ نظام القذافي

### أ. عوامل داخلية محركة

بعد اندلاع الثورة في تونس ومصر عام 2011، تأثرت ليبيا الواقعة بينهما بتداعيات الثورتين. ففي 15 شباط 2011 طالبت مجموعة من والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الرئيس معمر القذافي. في 17 شباط انطلقت مسيرة احتجاجية في مدينة بنغازي تزامنا مع الذكرى الخامسة لـ(ثورة 17 شباط) التي اندلعت عام 2006. توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام في 18 شباط. لكن هذه الاحتجاجات لم تكن وليدة اللحظة، حيث لعبت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة دافعًا للشعب الليبي للتحرك من أهمها الأحداث الدموية التي وقعت في تموز سنة 1996 حيث وقعت مجزرة راح ضحيتها أكثر من ألف ضحية في ظلّ نفى النظام الليبي لها ما بين أعوام (1996 و 2001).

في العام نفسه حدثت مجزرة أخرى في العاصمة طرابلس أدّت إلى مقتل أكثر من 60 شخصاً بسبب إطلاق الحرس الخاص لـ(الساعدي القذافي) النار على جماهير نادي الاتحاد بعد صيحات الاستهجان التي أطلقوها بعد فوز النادي الأهلي والذي يترأسه الساعدي القذافي. وفي حادثة دموية أخرى، اندلعت أحداث عام 2006 في بنغازي بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، وخروج المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 شباط واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط أكثر من 11 متظاهرًا.

كما حصلت احتجاجات أخرى منها في 11 كانون الأول 2006 في مدينة البيضاء على الأوضاع الاقتصادية، وأخرى في مدينة يفرن في 2008، والتي شهدت تدخلًا لـ "سيف الإسلام القذافي حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية" [1].

---

(1) ورقة بحثية بعنوان الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، نور أو علي، تحت إشراف د. خالد بجندي، مأخوذة من الموقع الالكتروني http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818 شوهدت بتاريخ 3 كانون الثاني 2017.

## ب. عوامل خارجية مساعدة

جاءت محاولة توريث القذافي الحكم لابنه سيف الإسلام كخطوة غير مرغوبة محلياً بما لا يتوافق مع الرغبة الدولية في توريث الأنظمة غير المستقرة على مستوى السياسة الخارجية، فتقلّبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات والحركات الموصوفة بالتمرد في المنطقة، عززت عدم الثقة الغربية بهذا النظام. "وقد قضى العديد من الباحثين الغربيين الكثير من الوقت في محاولة لفهم السياسات الخارجية لمعمر القذافي، الذي أظهر تأثراً واضحاً بالرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والإيديولوجية العربية، وحافظ على حياده في مواقفه من الشيوعية، ولكنه كان منادياً بضرورة وقف التدخل الغربي داخل ليبيا والدول العربية. عادة ما كان يُنظر إلى القذافي باعتباره مصاباً بجنون العظمة، والذي يطمح إلى الهيمنة. وقد كان العديد من القادة يروون أنه شخصية غير متوازنة، ستتسبب في نشر الإرهاب والدمار في المنطقة. ومع ذلك، رأى آخرون أن القذافي كان قائداً ينادي بأفكار القومية العربية، وتعزيز دور الإسلام في الشؤون الداخلية والخارجية، فضلاً عن الترويج للبرامج الاشتراكية، في ظل علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك في ظلّ سعي القذافي المستمر إلى منع الدول غربية من استخدام الأراضي الليبية لإنشاء قواعد جوية غربية، وإعلانه في أكثر من مناسبة عن تصميمه على طرد القوات الإمبريالية، عن طريق إزالة القواعد العسكرية الأجنبية من ليبيا".[1]

(1) Website international relations.org, Muammar Gaddafi.
http://internationalrelations.org/muammar-gaddafi/

## ثالثًا: حملة دولية وإجماع على الإطاحة بالنظام الليبي

### أ. موقف الجامعة العربية من النزاع في ليبيا

يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية غير مسبوق لا سيما بعد موقفها الخجول من أحداث ثورتي تونس ومصر، حيث أعربت الجامعة عن قلقها من الأوضاع في تونس، مع دعوة جميع الأطراف للعمل على التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمته. في موقفها من الثورة المصرية، دعت الجامعة العربية بلسان أمينها العام عمرو موسى إلى تحرك سريع لاحتواء الوضع المتفجر في مصر من خلال المباشرة بإجراء إصلاحات سريعة تستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب.

لم ينطبق موقف جامعة الدول العربية الداعي إلى الحوار الداخلي وإجراء إصلاحات داخلية على الثورة في ليبيا. فقد جاء موقفها من الأحداث في ليبيا نقطة تحول، حيث اتفق مجلس وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 12 آذار 2011، على "دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية"، كما قرروا فتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي المعارض بشكل رسمي. وقد طلب وزراء الخارجية العرب في قرارهم رقم 7298 من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته ازاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الاجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريًا.

وفي خطوة دبلوماسية حاسمة، حضر الدورة ممثلون عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي ونقلوا مطالبهم الى وزراء الخارجية العرب بالاعتراف بالمجلس برئاسة مصطفى عبد الجليل ووضع علم الاستقلال الليبي بدلًا من العلم الحالي. وفي هذا الاجتماع تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة وفي طليعتها دولة قطر.

جاء هذا الموقف منسجماً مع اتخاذ مجلس حقوق الإنسان الدولي قرارًا بالتدخل السلمي لحلّ النزاع الليبي وذلك خلال انعقاد الدورة الـ15 في 25 شباط 2011، من خلال إيفاد

لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في ليبيا[1].

## ب. تدويل النزاع الليبي وصدور قرار مجلس الأمن الدولي

وفي 26 شباط 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1970، وقرّر فيه إحالة الوضع القائم في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. مع توسع المعارك، اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارًا آخر في 17 آذار 2011، يحمل رقم 1973، نص على فرض منطقة الحظر الجوّي. ما يميز هذا القرار، هو أخذه بقرار جامعة الدول العربية رقم 7298، بالإضافة إلى الأخذ بتوصيات البيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ في 8 آذار 2011، و"بيان الاتحاد الافريقي المؤرخ بـ10 آذار، والذي أنشأ بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى في ليبيا"[2]. كذلك تمكنت الجامعة العربية بناء على اقتراح قدّمه مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة من طلب عقد جلسة عاجلة في أقرب وقت ممكن لطرح القرار الذي توصلت إليه الجامعة ومناقشة الأوضاع في ليبيا ومسألة العقوبات المفروضة على القذافي، خصوصًا فيما يَتعلق بالحظر الجوي. رحبت فرنسا والولايات المتحدة الأميركية بهذا الاقتراح مع التأييد من الدول العربية خصوصًا بعد إعلان حلف الناتو أن تأييد الجامعة العربية سيَكون هامًا وأساسيًا جدًا لتنفيذ الحظر الجوي. وفي 19 آذار بدأت كل من الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، هجومًا على ليبيا تطبيقًا لقرار الأمم المتحدة بإطلاق أكثر من 110 صواريخ على أهداف في ليبيا، تبعه تدخل قوات الناتو في نهاية شهر آذار 2011.

---

(1) Human rights documents, HRC, 15th SS ,03/03/2011,A/HRC/RES/S-15/1,Situation of human rights in the Libyan Arab Jamahiriya. http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=18420

(2) وثيقة القرار رقم 2011/1973، جلسة مجلس الأمن، رقم 6498، المعقودة في 17 آذار 2011، (2011) S/RES/1973وثيقة القرار رقم 2011/1970، جلسة مجلس الأمن، 6491، 26 شباط 2011، (2011) SRES/1970/

## الفقرة الثالثة: المشاركة القطرية في قوات التحالف الدولي

### أولًا: اعتراف قطر بالمجلس الانتقالي الليبي

#### أ. قطر تتصدّر الموقف الخليجي

تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة في دعم عملية حلف الناتو العسكرية على ليبيا، وفي طليعتها دولة قطر، التي جاء موقفها مؤكدًا لموقف دول مجلس التعاون الخليجي، والآخذ بتوصيات البيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ في 8 آذار 2011، وبيان الاتحاد الافريقي المؤرخ بـ10 آذار من العام نفسه بشأن الوضع الليبي. برز الموقف الدبلوماسي القطري الفاصل في 28 آذار 2011، حين اعترفت دولة قطر رسميًا كأول دولة عربية بالمجلس الوطني الانتقالي المعارض للقذافي في ليبيا ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، وذلك بعد اعتراف فرنسا كأول دولة غربية بذلك[1].

اعتبرت طرابلس الاعتراف القطري بالمجلس الانتقالي تدخلاً صارخاً في شؤونها الداخلية. وجاء الاعتراف القطري بالمجلس الانتقالي الليبي، بعد إعلان قطر قبل أيام قليلة (21 آذار) عن مشاركتها في العمل العسكري في ليبيا من خلال ارسالها لأربع طائرات حربية للمشاركة في الحملة الدولية لفرض منطقة حظر طيران على ليبيا لتكون أول دولة عربية تشارك في هذه الحملة بهدف ما اعتبرته "وقف قتل المدنيين" وفي إطار فرض الحظر الجوي فوق ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي. جاءت المشاركة العسكرية إلى جانب حلف الناتو ضمن التطلعات القطرية للحصول على عضوية كاملة في حلف الناتو، وهذا ما يُفسر التصريحات القطرية بعد سنوات من الأزمة الليبية بوجود "تعاون فعلي وحقيقي مع منظمة الناتو، وقد يفضي هذا التعاون إلى استضافة قطر لأحد وحدات الناتو أو أحد مراكزه المتخصصة، أما العضوية، فنحن حليف رئيسي خارج حلف الناتو. أما الطموح فهو موجود لعضوية كاملة في حال تطورت شراكات الناتو، ورؤيتنا

---

(1) الموقع الرسمي، سي أن أن، «قطر.. أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي» شوهد بتاريخ 27 نيسان 2011.

http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011/3/28/qatar.recognise_libay

في هذا الشأن واضحة، و(الناتو) حقيقة يقدر مساهمات قطر في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله، ويشيد بدورها الإيجابي في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، ولذلك فهو ينظر إلى قطر، شريكا جديا وموثوقا فيه"[1].

## ب. إطلاق قناة ليبيا الأحرار

على المستوى الإعلامي الذي يعدّ جزءًا رئيسيًا في "الربيع العربي"، أطلقت دولة قطر قناة ليبيا الأحرار الفضائية من الدوحة في آذار 2011، مستخدمةً معدات ومكاتب قناة "الريان" القطرية التابعة لشركة الريان المملوكة بالكامل لدولة قطر، لتقويض التأييد الذي كان القذافي يتمتع به في المناطق الواقعة تحت سيطرته.

وعمل في هذه القناة نحو 100 صحافي وتقني، وبثت القناة أخباراً عن تقدم الثورة والأوضاع الميدانية، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الثوار، كما بثّت رسائل مصورة من مقاتلين على الجبهة إلى جانب البرامج الحوارية من بنغازي في شرق البلاد. وفي دعم قطري واضح، أعلنت القناة حينها أن:"هناك العديد من رجال الأعمال والمتبرعين الذين يدعمون القناة، لكن السند الأقوى هو بالطبع دولة قطر التي لن نتمكن أبداً من شكرها بما يكفي. والهدف من تأسيس هذه القناة هو أن تكون قناة دولة وليس قناة ثورة، بحيث يكون مشروعها هو الدولة الليبية القادمة بعد تغيير النظام".[2]

ودعمًا لهذه القناة، أوعزت الجامعة العربية لشركات البثّ الفضائي بوقف التعامل مع التلفزيون الرسمي الليبي في أيار، كذلك لعبت تغطية الجزيرة دورًا فاعلًا ومؤثرًا في إسقاط نظام القذافي.

---

(1) «قطر تطمح للحصول على عضوية كاملة في حلف الناتو»، 5 حزيران 2018، حوار مع مجلة الطلائع التابعة لوزارة الدفاع القطرية، العدد الثامن، الدوحة، قطر، ص 12.

(2) مأخوذ من الموقع الالكتروني "دنيا الوطن، "ليبيا الأحرار قناة تلفزيونية تحتضنها قطر لدعم الثورة"، تاريخ النشر 17 آيار 2011، شوهد بتاريخ 22 تموز 2018.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/05/17/176646.html

## ثانيًا: تدخل قطري متعدد الأوجه بدعم دولي

### أ. الشركات النفطية القطرية تسوّق النفط الليبي

في سياق الدور القطري بالنزاع الليبي أيَضًا، كان لافتًا اعتراف قطر بالمجلس الانتقالي الليبي بعد يوم واحد من إعلان المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون النفط بالمجلس الانتقالي في بنغازي (علي الترهوني) أن قطر وافقت على تسويق النفط الخام الذي تنتجه حقول شرق ليبيا، والتي لم تعد تحت سيطرة قوات العقيد معمر القذافي وذلك في 27 آذار 2011، معلنًا أن شركة قطر للبترول وافقت على أخذ كل إنتاج حقول شرق ليبيا من النفط وأبدت رغبتها في تصديره وتسويقه لحساب المعارضة الليبية. وقد بلغ إنتاج حقول شرق ليبيا التي يسيطر عليها المعارضون بين 100 ألف و130 ألف برميل يوميًا[1]. وفي 4 كانون الأول 2011، أعلنت دولة قطر عن نجاحها من خلال (شركة قطر العالمية لتسويق البترول المحدودة) في تسليم أربع شحنات من المنتجات البترولية إلى مدينة بنغازي عن طريق البحر المتوسط، وعن نقل شحنتي بترول من طبرق. وقد أُعلن عن تسويق النفط الليبي بعد ترحيب الدول المشاركة في المؤتمر الدولي بشأن مستقبل ليبيا في لندن المنعقد في 29 آذار 2011 بمشاركة شخصيات رسمية ممثلة لـ40 حكومة ومنظمة دولية، بالعرض القطري لتسهيل بيع النفط الليبي وفقًا لقراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973، ودعوة المؤتمر إلى تشكيل مجموعة اتصال

(1) Al Jazeera net, Qatar recognises Libyan rebels after oil deal, 28 march 2011http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/03/201132814450241767.html

لتنسيق الجهود السياسية وتولي أمور القيادة والتوجيه السياسي العام وتنسيق الجهود الدولية في ليبيا، مع اختيار الدوحة كوجهة لأول اجتماع تعقده اللجنة.

بناء عليه، حدد المجلس الوطني الانتقالي الليبي شركة الخليج العربي الليبية للنفط لتكون الطرف المخول بتمثيل المجلس في المعاملات النفطية. وقد سعت قطر إلى تسويق النفط الليبي بمباركة دولية من أجل تجنب الدول الكبرى الدخول في سجالات سياسية داخلية قد تتحول فيما بعد إلى مسائلات قانونية متعلقة بشراء النفط الليبي من التنظيمات المسلحة، والتي قد تُصنف إرهابية فيما بعد، وهذا ما لا ترغب به الدول المشاركة في مؤتمر لندن. هذا بالإضافة إلى مساعي هذه الدول إلى توفير مصدر دخل للتنظيمات المسلحة لتأمين احتياجاتهم والاستمرار في معركتهم ضد النظام الليبي. كما برزت قطر في مؤتمر لندن كدولة عربية رائدة مشاركة في عملية صناعة القرار بالمنطقة، إذ أكدت السياسة الخارجية القطرية في تصريحات وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم آنذاك على ضرورة تنحي القذافي كحلّ وحيد لإنهاء الأزمة الليبية.

### ب. إعلان تشكيل "لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا"

في سياق الدور القطري في ليبيا أيضاً، 26 تشرين الثاني 2011 استضافت دولة قطر مؤتمر لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا، بحضور كبار قادة حلف شمالي الأطلسي، ورئيس المجلس الليبي الانتقالي مصطفى عبد الجليل، وذلك من أجل البحث في مرحلة ما بعد "تحرير" ليبيا بعد مقتل العقيد معمر القذافي، والتشاور في آفاق تعاون أصدقاء ليبيا مع العهد الجديد في هذا البلد. وكان من نتائج المؤتمر، تكليف عبد الرحيم الكيب بتشكيل الحكومة الانتقالية والبدء في إجراء المشاورات لنيل الثقة والاعتماد من المجلس الوطني الانتقالي، الذي أعلن بدوره خلال المؤتمر بسلان عبد الجليل أن قطر شريكاً أولياً وفاعلاً أصيلاً في إدارة المعركة في ليبيا من الناحية الاستراتيجية.

وفي دلالة على أهمية النزاع الليبي في الأجندة الخارجية القطرية، استقبل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي، وهنأه بتحرير ليبيا، وذلك قبل يوم على انعقاد المؤتمر، الذي أعلنت فيه قطر أن قواتها تدير التنظيم والتدريب والاتصالات مع الثوار في ليبيا وأنها تشكل حلقة الوصل بين المعارضة والتحالف.

لم يقف الموقف الدبلوماسي القطري عند هذا الحدّ، بل أعلنت قطر بلسان اللواء الركن حمد بن علي العطية رئيس أركان القوات المسلحة القطرية آنذاك، عن تشكيل تحالف دولي جديد بقيادتها تحت مسمى "لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا"، انبثق من الحلف الأطلسي ويضم 13 دولة بينها الولايات المتحدة وفرنسا، وتضمنت مهامه جميع عمليات التدريب والتنظيم، وبناء المؤسسات العسكرية الليبية، وجمع الأسلحة وإدخال الثوار في هذه المنظومة[1]. ومع إعلان قطر عن قيادتها للتحالف الجديد الذي عُرف بلجنة الأصدقاء لدعم ليبيا، اتخذت السياسة الخارجية القطرية على عاتقها مهمة صعبة بدت فيما بعد مستحيلة، وهي وضع ركائز العملية السياسية في ليبيا بالتعاون مع المجلس الانتقالي، وذلك من خلال رسم تصورات مستقبلية، والشروع في خطط إعادة بناء القوات المسلحة الليبية والإدارة العليا للدفاع، وتوفير أمن الحدود، وأمن النفط وتسويقه، ونزع أسلحة الثوار. برزت صعوبة هذه المهمّة، في تصريحات رئيس أركان القوات المسلحة القطرية حمد بن علي العطية، في هذا المؤتمر، والذي دعا فيها المشاركين إلى التنبه لحساسية وأهمية المرحلة القادمة، وأهمية نجاحها، لتشكيل حكومة ديمقراطية تؤمن الاستقرار السياسي في البلاد.

بغض النظر عن مؤشرات قياس ديمقراطية هذه الحكومة وشرعيتها إلا أن مجرد تشكيل أول حكومة ليبية بعد انهيار نظام القذافي، بدعم قطري، يُعدّ إنجازاً لدولة قطر، ومكسباً

(1) الموقع الرسمي، وكالة الأنباء الكويتية، «نائب أمير دولة قطر يفتتح مؤتمر لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا»، مرجع سابق.

جديداً من مكاسب سياستها الخارجية. وهذا ما قد ساهم في مكانتها كدولة صغيرة قادرة على انتزاع ثقة الدول الكبرى بقدرتها على القيادة في المنطقة وما يجعلها دولة رائدة تستحق أن تكون الحليف الأول للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وما يُساهم أيضًا في فسح مجال لها بالمشاركة في أي تغيير في إعادة تشكيل المنطقة، على أن يُجنبها ذلك من أن تكون ضحية تسويات بين قوتين إقليميتين: السعودية وإيران.

## ثالثًا: قطر في مواجهة تداعيات الحرب على ليبيا

### أ. مطالب ليبية بكف قطر عن التدخل في شؤونها

عقب سقوط نظام القذافي، واجه الدور القطري انتقادات حادة واتهامات بدعم الأطراف الإسلامية بما أخلّ في التوازن السياسي المنشود في ليبيا. وقد برزت المعارضة الدبلوماسية للدور القطري على المستوى الدولي من قبل عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا في الأمم المتحدة، الذي طالب قطر بـ"الكفّ عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده واتهمها بإمداد إسلاميين ليبيين بالأموال والسلاح" [1]. وفيما بعد، توالت الانتقادات الموجهة للدور القطري في الأزمة الليبية، وكان أبرزها الموقف الذي أعلنه المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة العربية الليبية العقيد أحمد المسماري عن قرائن لما وصف بأنه تورط قطري في دعم الإرهاب في ليبيا، من خلال دعم عناصر إرهابية مطلوبة، ووصف حينها "التدخل القطري في ليبيا بأنه سافِر، ومشددًا على أن بلاده تمتلك وثائق ومستندات تفضح "تمويل قطر للإرهابيين"[2].

---

(1) تقرير « شلقم يتهم قطر بتسليح إسلاميين ليبيين، وميليشيات تلوح باللجوء للقوة» ديتشه فيليه، مرجع سابق.

(2) مأخوذ من الموقع الرسمي لقناة سي ان أن العربية، تاريخ النشر 10 تموز 2017، شوهد بتاريخ 20 تموز 2017. https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/04/libya-qatar-armed-forces

وذلك بالإضافة إلى الانتقادات التي وُجهت من قبل العديد من الليبيين لدور التحالف الدولي الذي تقوده قطر بعد انتهاء مهمة الناتو وتم اعتباره من قبل الليبيين بأنه مرفوض، لا سيما وأن قطر أمسكت بسلطة اتخاذ القرار في خمسة ملفات في ليبيا وهي: النفط والأمن والمال والاستثمار والجيش.

## ب. تحوّل في السياسية الخارجية باتجاه الحل العسكري

إن التغير في السياسة الخارجية السلمية لدولة قطر في الحالة الليبية، يعود إلى طبيعة الأزمة الليبية نفسها، حيث لاقى سقوط نظام القذافي شبه إجماع عربي على مستوى الجامعة العربية. وجاء هذا التوافق العربي مع الرغبة الدولية بسقوط هذا النظام.

وقد لعبت قطر دوراً محورياً في تمهيد الطريق لحلف الناتو للقيام بعملياته العسكرية المباشرة على ليبيا، من خلال القاعدة العسكرية الأميركية في منطقة العديد القطرية، بالإضافة إلى إرسال قطر لطائراتها للمشاركة في هذه العملية بشكل مباشر بغطاء عربي، وهذا ما عزز الفرضية القائلة بأن قطر تقوم بدورها في المنطقة بالوكالة عن الولايات المتحدة. وقد تعززت هذه الفرضية أكثر عقب زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الولايات المتحدة الأميركية في 18 نيسان عام 2011 أي بعد نحو شهر على اندلاع الحرب على ليبيا، ولقائه بالرئيس باراك أوباما، وما رافق هذه الزيارة من تصريحات أميركية أثنت على الدور القطري وجهود هذه الدولة في دعم الديمقراطية بمنطقة الشرق الأوسط، والمساعدة في تحقيق انتقال سلمي في ليبيا، وإعلان أن "قطر ليست داعمة فقط دبلوماسيًا وإنما هي أيضًا داعمة عسكرياً"[1].

(1) Vowa news website, (Obama, Emir of Qatar Discuss Libya), April 13 2011.http://www.voanews.com/a/obama-emir-of-qatar-discuss-libya-119878814/157898.html

ومن هنا، يعد التدخل القطري في العملية العسكرية المباشرة على ليبيا، نقطة تحوّل في السياسة الخارجية القطرية، التي انتقلت من اعتمادها على استخدام عناصر القوة الناعمة، إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لتحقيق مصالحها.

هذا التحوّل برهن على أن السياسة الخارجية للدوحة هي سياسة مرنة وتستخدم استراتيجيات متعددة ومفتوحة الخيارات. وبالتالي فإن إعادة تموضع السياسة الخارجية القطرية مستمرة بوتيرة مطردة على حسب التطورات التي تتأثر بها المنطقة. "فمن أجل مصالح الدولة، لا بدّ من إعادة توجيه السياسة الخارجية لخدمة المصالح الوطنية من دون الدخول في تسوية على المبادئ"[1].

**وبناء على ما ورد**، يتبيّن لنا أن السياسة الخارجية القطرية بذلت جهودًا ملحوظة للخروج عن إطار السياسة الخارجية العربية التقليدية التي تعتمد على الأجهزة الدبلوماسية المباشرة والآليات التقليدية المتمثلة بتقارير رؤساء البعثات الدبلوماسية والوسطاء، والعمل على حلّ الخلافات من خلال اللجان المشتركة وفي إطار القمم العربية الدورية. إذ قدّمت نموذجًا عصريًا للدبلوماسية العربية عمومًا، والخليجية خصوصًا، من خلال العمل بدبلوماسية ثلاثية الأبعاد تشمل مختلف أوجه التعاون: الاقتصادية، التنموية، الإعلامية، والرياضية وغيرها من المجالات التي توفّر عوامل النجاح، مع ما يتضمن ذلك من تقديم الدعم المادي للأطراف المتنازعة، من خلال الاستثمار في مشاريع تنموية ومشاريع البنى التحتية في الدولة التي تشهد نزاعات داخلية وذلك بهدف التخفيف حدّة النزاع، وتأمين مدخل اقتصادي مواز للمدخل الدبلوماسي مما يعزز من فرص نجاح الوساطة. يمكن القول أن السياسة الخارجية القطرية أظهرت

(1) Qatari Foreign policy, fine tuning redirection. Dr Jamal Abdulla, 17 November 2014. Al Jazeera center for studies.

الحنكة في اختيار التوقيت المناسب للوساطة في مراحل النزاع المتقدّمة في نموذجي دارفور ولبنان، حيث غالبًا ما رحبت الأطراف المتنازعة وكذلك بالدول المؤثرة بالوساطة في هذه المرحلة، مع الالتزام بأقصى قدر ممكن من مقوّمات الوساطة الناجحة كالحيادية، والمرونة، والقدرة على التفاوض. وقد برزت ركائز الوساطة الناجحة في دارفور ولبنان، من خلال التحركات الدبلوماسية التي قامت بها قطر على أعلى مستوى، والتي انعكست بزيارات الشيخ حمد بن خليفة إلى المملكة العربية السعودية، واستقباله للرئيس السوداني عمر البشير، بالتزامن مع تكثيف الاتصالات الثنائية على المستوى الرئاسي مع الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي، بالتزامن مع النشاط اللافت للدبلوماسية الميدانية المتتابعة، والتي تجسدت في زيارات الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطرية إلى لبنان ولقائه بالمسؤولين اللبنانيين كلًّا على حدة، بالإضافة إلى زيارات وزير الدولة للشؤون الخارجية أحمد بن عبد الله آل محمود إلى دارفور. ساهمت عوامل عدّة في نجاح الوساطة القطرية بدارفور ولبنان، ومن أهمها "الصبر على الأطراف المتنازعة، وحصر مكان التفاوض من خلال استضافة المتنازعين في مكان محددّ، وهذا ما شهدته الدوحة التي استضافت الأطراف السودانية المتنازعة لأشهر طويلة، في فنادق خمس نجوم، كما حصل مع الوفود اللبنانية المتخاصمة"[1]. إذا أخفقت السياسة الخارجية القطرية في الاستقرار في ليبيا ما بعد مرحلة سقوط النظام، إلا أنها ساهمت في تحقيق الهدف العربي والدولي المتمثل بإسقاط نظام القذافي، مع ما لحق ذلك من تداعيات خارجية أثرت على صورة قطر كدولة مسالمة تعتمد سياسة حسن الجوار والإقليم، وتحولات في المشهد الداخلي صاحبه إعادة تموضع للسياسة الخارجية القطرية.

(1) Mediation and Qatari foreign policy, Mehran Kamrava, middle east institute, volume 65,no 4, autumn 2011, page 540-541-542-543-545-546.

## ▪ المبحث الثالث: تحوّلات في المشهد الداخلي وإعادة تموضع السياسة الخارجية والتحديات المستقبلية

### الفقرة الأولى: مساعي العهد الجديد للحفاظ على عوامل القوّة الداخلية

### أولًا: تغير في الظروف الإقليمية

#### أ. دعم قطري لأحداث الربيع العربي في مصر وسوريا

لعبت قطر دورًا حيويًا في دعم أحداث الربيع العربي لحظة اندلاعها في تونس، مع تبني قناة الجزيرة الفضائية الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني عام 2011، فقد "واكبت الجزيرة عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة تدريجيًا في تونس، في تغطية كانت أقرب إلى معركة دبلوماسية منها إلى تغطية إعلامية، إذ دعمت الجزيرة بكل ما تمتلك من قوّة إعلامية هذه العملية لا سيّما بعد تعيين الوزير الأول محمد الغنوشي رئيسًا مؤقتًا للبلاد، رئيس حركة النهضة، الذي تربطه علاقات طيّبة مع قطر كإحدى الدول الداعمة للثورة التونسية بمختلف مراحلها"[1].

ومع مشاركة قطر في العمليات العسكرية على ليبيا وسقوط نظام القذافي، استمرت السياسة الخارجية القطرية في موقفها الداعم للقوى المناهضة لنظام الرئيس حسني مبارك، وذلك على خلفية التوتر الذي كان يسود العلاقات المصرية–القطرية والتي وصلت إلى حدّ تجميد الزيارات في التسعينات، وبلغت أسوأ مراحلها أوائل عام 2009، عقب الحرب الإسرائيلية على غزّة ودعم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لحركة حماس التي كانت على علاقة غير جيدة مع نظام مبارك.

(1) حوار الغنوشي لـ«العرب»، «قطر في مقدمة الدول الداعمة للثورة التونسية بمختلف مراحلها»، مرجع سابق.

بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط 2011، دعمت قطر وصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم إلى درجة أنه أُدين بـ"التخابر مع قطر" وحُكم عليه بالسجن عقب عزله في نهاية نيسان ،2013 مع مجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم.

وقد استمرت السياسة الخارجية القطرية في دعم أحداث الربيع العربي التي انتقلت إلى الجمهورية العربية السورية مع موقف قطري واضح جاء داعماً لتداعيات "يوم الغضب السوري" الذي اندلع في 15 آذار 2011، وذلك على الرغم من العلاقة الوطيدة التي كانت تربط بين البلدين، إذ "وُصِفت العلاقات بين قطر وسوريا بأنها علاقات تحالف استراتيجي، عكستها الزيارات العديدة وتبادل وجهات النظر حول كثير من القضايا بين القيادات والمسؤولين في البلدين، وبلغ حجم الاستثمارات القطرية بسوريا حوالي 5 مليارات دولار في عهد الشيخ حمد، كما كان لقطر جهودها في إنهاء عزلة دمشق بعد اتهامها باغتيال رفيق الحريري، ومنها إقناع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بتحسين علاقات بلاده مع سوريا"[1].

مع تطور النزاع السوري، ارتفعت وتيرة التحرك الدبلوماسي القطري باتجاه المواقف الغربية والخليجية الداعمة لسقوط النظام السوري برئاسة بشار الأسد، حيث عُقد على المستوى الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية خمسة اجتماعات في العاصمة القطرية الدوحة، برئاسة قطر للتداول في الأوضاع السورية، نتج عنها المبادرة العربية الأولى والتي تم اقتراحها في آب2011.

ومن ثم تبعها، في 16 تشرين الأول 2011 لتشكيل لجنة وزارية برئاسة قطر يمثلها رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وكُلّفت اللجنة بإجراء

(1) مأخوذ من الموقع الرسمي الجزيرة.نت، «تقرير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف»، نشر بتاريخ 16 تموز 2012، شوهد بتاريخ 20 تموز 2017.

الاتصالات مع الحكومة السورية وأطراف المعارضة بجميع أطيافها من أجل العمل على إطلاق إجراء حوار وطني برعاية الجامعة.

لم تُثمر هذه الاتصالات بأي تطور إيجابي، فاتخذت الجامعة العربية قراراً بتجميد عضوية سوريا في الجامعة والمنظمات التابعة لها، وذلك في 12 تشرين الثاني 2011، إلى حين تنفيذها الكامل للتعهدات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية، وهو القرار الذي تبعه اعتداءات على سفارتي قطر والسعودية في دمشق، لتنتقل العلاقات السورية–القطرية إلى مرحلة معقدّة، خصوصاً مع طرح المبادرة العربية الثانية التي أطلقها المجلس الوزاري للجامعة يوم 22 كانون الثاني 2012 والتي دعت إلى تنازل بشار عن سلطاته لنائبه، والتحضير للمرحلة الانتقالية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

ساعد تطور الأحداث الدموية في سوريا السياسة الخارجية القطرية على المضي قدماً في دعم سيرورة الربيع العربي في المنطقة، وبلغ هذا الدعم ذروته مع دعوة المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية برئاسة قطر مجلس الأمن إلى استصدار قرار يدعم المبادرة العربية الجديدة الداعية لرحيل بشار الأسد، وإنهاء مهمة بعثة المراقبين العرب، لتفتح هذه الخطوة باب تدويل الأزمة السورية بشكل رسمي وبطلب عربي. فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 شباط 2012 قرار رقم (A/RES/66/253) بتعيين كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية، ليبدأ مهمته بزيارة إلى سوريا في 11 آذار 2012، كان من نتائجها إصدار مجلس الأمن قرار بإرسال مراقبين دوليين إلى سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة في نيسان من العام نفسه.

خلال هذه الفترة، اتخذت السياسية الخارجية القطرية على عاتقها مهمة تقديم التسهيلات الداعمة لتنفيذ القرارات الأممية بشأن الأزمة السورية فعُقِد الاجتماع الرابع للجنة الوزارية

العربية بالدوحة في 17 نيسان 2012 بحضور كوفي أنان لعرض نتائج مباحثاته مع السلطات السورية وأطراف المعارضة.

كذلك استضافت قطر الاجتماع الخامس للجنة الوزارية العربية في الأول من حزيران 2012، للوقوف على نتائج زيارة أنان الثانية لسوريا يوم 28 أيار 2012؛ حيث أكد الشيخ حمد بن جاسم على "ضرورة تحديد سقف زمني لمهمة أنان، وطالب مجلس الأمن باعتماد تدابير غير عسكرية في حدود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد أيدت الولايات المتحدة هذا الاتجاه بما يساعد على تخلِّي بشار عن السلطة" [1].

في ظل استمرار النزاع الداخلي في سوريا، دعا المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بقيادة قطر والسعودية مجلس الأمن إلى استصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية للإشراف على وقف إطلاق النار، ولكن هذه الدعوة لم تتحول إلى قرار رغم اجتماع المجلس لهذه الغاية في 10 شباط 2012، وذلك نتيجة استخدام الفيتو الروسي- الصيني ضد مشروع هذا القرار التي تقدّمت به المغرب، وهو الأمر الذي أثار حفيظة مندوب قطر في الأمم المتحدة. لم تتراجع السياسة الخارجية القطرية عن سعيها الحثيث لاستصدار قطر يدين النظام السوري، ونجحت إلى جانب السعودية ودعم من دول عربية وغربية باستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 شباط 2012 يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، كما أكدت قطر على موقفها أمام مجلس حقوق الإنسان في الأول من يونيو 2012 أن عمليات القتل والترويع في سوريا ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية.

شكّل الفيتو الروسي- الصيني نقطة تحوّل في مسار تدويل النزاع السوري، وقد حرصت الدبلوماسية القطرية على الاحتفاظ بحقّ التدخل في هذا النزاع وفق ما تسمح به

(1) الموقع الرسمي الجزيرة.نت، «تقرير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف»، مرجع سابق.

التطورات الإقليمية، وبما أن قرار التدخل العسكري لم يُحسم، فإن الثبات على الموقف يتطلب الدخول من باب المساعدات الإنسانية. حرصت قطر إلى جانب دول مجلس التعاون على المشاركة في الدورات الثلاث التي عقدت في إطار مؤتمر أصدقاء سوريا (الأول عقد في تونس 24 شباط 2012، والثاني عقد في إسطنبول 2 مارس 2012، والثالث عقد في باريس في 20 نيسان 2012)، وذلك بهدف إيجاد حل خارج إطار مجلس الأمن. وخلال هذه الدورات، تكررت مطالبات الشيخ حمد بن جاسم المشددة على ضرورة تقديم المساعدة للمعارضة بما في ذلك منحهم أسلحة للدفاع عن أنفسه، وفرض عقوبات جديدة على النظام السوري، وتكوين حشد دولي لإصدار قرار جديد في مجلس الأمن حول مهمة المراقبين الدوليين.

على الرغم من المساعي الخليجية المطالبة برحيل الرئيس السوري بشار الأسد بسبب تحالفه الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المصالح السياسية والاقتصادية على المستوى العربي والإقليمي، وما تبعه ذلك من تقارب سوري إيراني روسي، غير مرغوب به من قبل دول الخليج النفطية، التي لها مصالح مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة، برز الصراع القطري–السعودي على الريادة في إدارة الملف السوري، خصوصاً مع الخلاف على هوية التنظيم المسلح الذي قد يتسلم زمام السلطة في حال حسم المعركة لصالح المعارضة السورية. ففي حين ترى السعودية نفسها القوة الأولى في الخليج، والحليف الأول للولايات المتحدة الأميركية، تعتقد قطر أنها الأجدر بذلك التحالف لا سيما وأنها عملت طويلاً على اكتساب ثقة الولايات المتحدة، وتحملت تكاليف مادية باهظة لتحقيق مكاسب سياسية كان لا بدّ من تتويجها بإنجاز دبلوماسي جديد في حال سقوط بشار الأسد، بحيث تصبح سوريا الجديدة التي يحكمها حلفاء جدد نقطة قوة استراتيجية لتحقيق مزيد من المكاسب السياسة في المنطقة، من خلال شبكة حلفاء تمتد من تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، والسودان، وتركيا إلى دول أخرى كانت تدور في الفلك المصري–السعودي. وهذا ما دفع بالمملكة العربية السعودية إلى النهوض من كبوتها الدبلوماسية ووضع حدّ لتوسع النفوذ القطري في المنطقة.

## ب. المواقف السعودية–المصرية تعرقل المساعي القطرية

برز دعم السياسة الخارجية القطرية لقوى الإسلام السياسي الصاعدة في دول الربيع العربي بشكل واضح، ما ساعد على جذب أنظار الدول الكبرى إلى قطر كدولة عربية قادرة على أن تكون الحليف الأول لها في نسج العلاقات مع هذه القوى السياسية أو تعزيزها، وذلك في ظلّ التشكيك بجدارة الدبلوماسية السعودية والمصرية اللتين لم تتمكنا في السنوات العشرين الأخيرة من مواكبة التغيير المطلوب من خلال القضاء على الشعور القومي المناهض لإسرائيل، وإعادة صياغة المنطقة لتضم أقليات إثنية ودينية تُمكن إسرائيل من العيش بسلام بين جيرانها، وتكون القوة الأولى في المنطقة العربية المفككة على أساس المذاهب.

توسع النفوذ القطري في ظلّ دعم السياسة الخارجية القطرية لقوى الإسلام السياسي من خلال مواقفها المتكررة على أن هذه الحركات ليست "إرهابية"، ظهر الدور السعودي مجددًا إلى الواجهة وبقوّة مدعومًا بتحالف إماراتي – بحريني، وذلك بهدف إعادة توجيه دفة القيادة في المنطقة إليها على أنها الدولة الخليجية الأولى التي يجب أن تشارك في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، وأنها الحليف الأول وليس البديل للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. وعليه، وجّه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في 7 آب 2011 رسالة إلى الشعب السوري، اعتبر فيها أن "ما يحدث في سورية لا تقبل به المملكة العربية السعودية، فمستقبل سورية بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع" [1]، ما أعطى مؤشرًا على انطلاق مرحلة جديدة من السياسة الخارجية السعودية التي وضعت نفسها مجدداً بموضع المسؤول عن مصير شعوب المنطقة. وفي مطلع 2012، أصبحت السعودية

(1) مأخوذ من موقع العربي الجديد، تقرير «السعودية والثورة السورية: معاداة فتأييد فتسليم بالأجندة الروسية» العربي الجديد، شوهدت بتاريخ 16 تشرين الثاني، 2017.
https://www.alaraby.co.uk

داعمة بقوّة للقوى السورية المعارضة لنظام الأسد، بعد تخوفها من سقوط هذا النظام الأسد بدعم قطري–غربي، ما قد يُتوّج قطر دولة قيادية جديدة في المنطقة على حساب الرياض، ويهدد النفوذ السعودي في البحرين واليمن، وقد يمتد هذا التهديد إلى الأمن القومي السعودي[1]. وفي خطوة استباقية قطرية لصدّ أي تدخل سعودي مباشر في قرارات سياستها الخارجية، وتجنبًا للدخول في أي نزاع سعودي–قطري محتمل، تنحى الشيخ حمد بن خليفة عن الحكم، لتدخل قطر في عهد جديد.

## ثانيًا: تنحي الشيخ حمد بن خليفة عن الحكم

### أ. محاولة لاحتواء أزمة خليجية

مع التنافس السعودي–القطري على القرار العربي، وانحياز السياسة الخارجية القطرية ضدّ النظامين الليبي والسوري، أسقطت قطر عن نفسها دورها كوسيط غالباً ما وقف على مسافة واحدة من الجميع في التعامل مع قضايا المنطقة ولا سيّما القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية للدول العربية، ما ساهم في تراجع نفوذها كقوة الناعمة التي دعمت الدور القطري قبل اندلاع أحداث الربيع العربي في العام 2011. فتحوّل الدعم القطري الواضح لقوى التغيير سببًا إضافيًا للتوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات ودول عربية أخرى وفي مقدّمتها جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية. وفي محاولة لاحتواء تقليب الرأي العام العربي على الدور القطري في المنطقة، والتخفيف من حدّة النزاع السعودي–القطري على النفوذ في المنطقة، وتجنبًا لوقوع أي أزمات عربية–قطرية، وقطرية–خليجية، على خلفية الانقسام في الموقف السياسي حول النزاع السوري، وحفاظاً على الجهود القطرية في استمالة الدول الكبرى

(1) الموقع الرسمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية)، كريستيان كوتس أولريكسن، شوهد 24 أيلول 2014.
http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730

لتُصبح الحليف الأول في المنطقة. من أجل الإبقاء على الصورة الذهنية لدولة قطر كدولة رائدة في مجال تداول السلطة سلمياً، ومنح الشباب العربي فرصة الحكم، شهدت قطر تحولا سياسيًا نوعيًا في قرار الشيخ حمد بن خليفة التنحي عن الحكم في 25 حزيران 2013 والتنازل عن السلطة لوليّ عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي لم يختلف في أهداف سياسة الدولة الخارجية جذريًا عن العهد القديم، وإنما ظهر التبدّل في التكتيك. اعتبر الشيخ حمد بن خليفة في خطاب التنحي أن قطر تقف على أعتاب مرحلة جديدة، وقال في خطابه أنه لم يسع للسلطة من دوافع شخصية بل هي مصلحة الوطن أَملت علينا أن نعبر به إلى مرحلة جديدة، ولقد حان الوقت أن نفتح صفحة جديدة أخرى في مسيرة وطننا يتولى فيها جيل جديد المسؤولية بطاقاتهم المتوثبة وأفكارهم الخلاقة. أعطى الشيخ حمد بن خليفة في خطاب التنحي أيضًا عنوانًا للفترة التي حكم فيها، فاعتبر أن الهدف الأسمى لسياسته الداخلية والخارجية هي أن ينعم أهل قطر بالرفاهية والخير والاستقرار والأمن. وفي تلميح إلى العنوان الرئيسي للسياسة الخارجية في العهد الجديد، أطلق الشيخ حمد عنوان المرحلة الجديدة بالبقاء ضمن المحيط العربي، موضحاً أن "قطر مؤمنة بأن الوطن العربي جسد واحد يصلح الواحد من أقطاره بما يصلح به الجميع"[1]. إذا كانت السياسة الخارجية القطرية قد انطلقت في التسعينات مع حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من سياسة (لا مشاكل واكتساب الأصدقاء)، تبدّلت في الألفية لتنصب على (توفير المصالح وكسب الحلفاء)، وباتت هذه السياسة منوطة بمفهوم (إحداث التغيير وتصنيف الأعداء من الاصدقاء) في نهاية العقد الأول من الألفية، وصلت قطر إلى نقطة تحوّل هامة، اقتضت التنحي، مع ضرورة الظهور بالصورة المؤيدة لخيارات الشعوب، وتجنبًا لأي تداعيات أو مخططات محتملة ضد قطر مع التهديدات المجاورة في كلّ من البحرين واليمن وبعض التحركات التي حدثت في المملكة العربية السعودية.

(1) النص الكامل لكلمة الشيخ حمد بن خليفة، خلال تسليمه الحكم لنجله، 25 حزيران 2013.

## ب. الأمير الجديد يؤكد نهج والده

في 26 حزيران 2013، ألقى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني كلمة في مستهل توليه مقاليد الحكم. تضمن الخطاب اعترافًا من الأمير الجديد بجهود والده الذي اعتبره "باني نهضة قطر الحديثة ورائد نهضتها"، حيث إنه " نقل قطر من دولة تصارع على بقائها ونموّها إلى دولة واثقة راسخة المكانة" [1]. وقد شكّل تعيين الأمير الجديد الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني رئيسًا للوزراء – وزير الداخلية في عهد الشيخ حمد–، مؤشرًا على تغيير التوجّه العام وإيلاء السياسة الداخلية الأولوية، على خلاف ما كان قائمًا في عهد والده الذي ركزّ على التوجهات الخارجية بموازاة السياسة الداخلية، مع احتفاظ الشيخ حمد بن جاسم بمنصبه كرئيس للوزراء ووزير للخارجية طوال فترة حكم الشيخ حمد.

حاول الأمير الجديد إعطاء تطمينات غير مباشرة إلى دول مجلس التعاون المشكّكة بنوايا قطر حيث أعلن في خطابه الأول بمناسبة توليه مقاليد الحكم في 26 حزيران 2013، أن دولة قطر ترتبط بعلاقات أخوة وتعاون مع الأشقاء العرب، وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون التي نسعى للارتقاء في علاقتنا معها إلى أعلى مستويات التكامل الممكنة. وفي الخطاب نفسه، أكد على استقلالية قطر في صنع سياستها الخارجية معلنًا "نحن قوم نلتزم بمبادئنا وقيمنا. لا نعيش على هامش الحياة، ولا نمضي تائهين بلا وجهة، ولا تابعين لأحد ننتظر منه توجيهًا. لقد أصبح نمط السلوك المستقل هذا من المسلمات في قطر".

ومن هنا انطلقت السياسة الخارجية القطرية لتعزيز شبكة تحالفاتها الإقليمية سواء مع الدول الصغيرة أو مع الدول الكُبرى. وقد اعتمدت قطر في سياستها الخارجية إبان عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على "رؤيته الهادفة إلى بناء صورة إيجابية عن دولة قطر وذلك بغية تقوية دعائم حكمه"[2].

---

(1) نص الخطاب الافتتاحي لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر بمناسبة توليه مقاليد الحكم، الموقع الرسمي لمكتب الاتصال الحكومي، https://www.gco.gov.qa/

(2) Article, how Qatar is taking on the world, the observer, the guardian, peter Beaumont, Saturday 7 July 2012.

## ثالثًا: إعادة تموضع السياسة الخارجية

### أ. أزمة سحب السفراء

في خطوة دبلوماسية تُعدّ الأولى من نوعها منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي قبل أكثر من ثلاثة عقود، أعلنت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها من قطر في 5 آذار 2014، بحجّة "المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس، وضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دولها بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمنه واستقراره من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي"[1].

من جهتها، اعتبرت دولة قطر أن الخطوة ليست متعلقة بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها، بل باختلاف في المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون. بهذه الخطوة انتقل التنافس على النفوذ بين السعودية وقطر إلى أزمة دبلوماسية، في سعي سعودي مدعوم بمواقف مؤيدة من الإمارات العربية والمتحدة والبحرين من أجل الحدّ من تأثير السياسة الخارجية القطرية في المنطقة تجاه ملفات رئيسية أهمها الملف المصري، المصحوب بمساعي سعودية– إماراتية لتثبيت حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والذي أطاح بالرئيس محمد مرسي في 3 تموز عام 2013، المدعوم بقوة من قبل قطر على المستوى السياسي والإعلامي. ويقع الدعم القطري للرئيس الراحل محمد مرسي ضمن الملف الخلافي بين السعودية وقطر على قضية الإخوان المسلمين ودعمهم، مع تصنيف القاهرة والرياض هذه الحركة على أنها "منظمة إرهابية"، وذلك في سبيل الحدّ من النفوذ القطري الموجود في مصر وامتداداتها في دول الربيع العربي، وأهمها ليبيا، وتونس، والتخوف من وصول هذه الحركة إلى السلطة في سوريا، ومن ثم إلى دول عربية أخرى.

---

(1) تقرير بي بي سي، «سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر»، 5 آذار، 2014.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys

## ب. مصالحة قطرية – خليجية مؤقتة

في 16 تشرين الثاني 2014، اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمة تشاورية استثنائية عقدت في الرياض على عودة السفراء إلى الدوحة، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الخليجية. تتويجًا للمصالحة، عُقدت القمة الـ35 لدول التعاون في الدوحة كما كان مقررًا لها، يومي 9–10 كانون الأول 2014، وأقرّت ما أرادته المملكة العربية السعودية من دعم للرئيس المصري عبد الفتاح السياسي، وتسريع آليات تشكيل القيادة العسكريّة المُوحّدة للمجلس مُعتمدين إنشاء (قوّة الواجب البحري 81) المُوحّدة[1].

في هذه القمة حاول أمير دولة قطر احتواء أي خلاف مستقبلي من خلال التأكيد في كلمته الافتتاحية على أن قطر تتطلع إلى نقل التكامل الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، بإعلانه أن الاتحاد الخليجي سيظل هدفاً سامياً لدولة قطر. بالإضافة إلى ذلك، سعت قطر من خلال كلمة أميرها إلى حصر الخلاف بين قطر والسعودية في الإطار السياسي، وأبدت قلقاً غير مباشر من امتداد هذا الخلاف إلى الجوانب الاجتماعية واقتصادية في رصد للأزمة المقبلة التي حدثت فيما بعد، حيث شددت قطر في كلمة أميرها على ضرورة ألا تسرع الدول الخليجية في تحويل الخلاف السياسي الى خلافات اجتماعية واقتصادية وإعلامية، معلناً حينها أن الدول الكبرى تتعامل بلغة المصالح ومع من يثبت قوته في الإقليم.

لكن على الرغم من الموافقة القطرية على البيان الختامي للقمة الذي أعلنت دول التعاون فيه عن مساندة المجلس الكاملة ووقوفه التام مع مصر ودعمهم للرئيس المصري بخلاف

---

(1) الموقع الرسمي، مجلس التعاون الخليجي، (ننشر نصّ البيان الختامي لقمّة دول مجلس التعاون الخليجي الـ35 بالدوحة) 9 كانون الأول 2014.
http://gcc-summit.org/news/news-details-14.html

الرغبة القطرية الداعمة الرئيس محمد مرسي لم تتمكن قطر من انتزاع ثقة المملكة العربية السعودية بشأن المواقف القطرية على مستوى السياسة الخارجية، فانتقل الخلاف بين الدولتين إلى مرحلة جديدة تصعيدية أوجدت تحدياً حقيقياً أمام الشيخ تميم بن حمد، خلّفه الإرث السياسي للأمير الوالد، فباتت قطر أمام أزمة سياسية حقيقية وأمام خيارين، إما أن تختار الخروج عن الصفّ الخليجي الذي تتزعمه المملكة العربية السعودية، وتمضي قدماً في سياسة خارجية مستقلة وتتحمل عواقبها بالاعتماد على ما تمكنت من بنائه على مدى 18 عاماً، وبالتالي تثبت للدول الكبرى أنها دولة قوية قادرة على أن تكون الحليف الأول، وإما أن تبقى في البيت الخليجي كدولة تدور في فلك النفوذ السعودي، وما قد يتبعه ذلك من إمكانية تقويض دعائم الحكم الداخلي، والتدهور الاقتصادي، وتراجع شبكة التحالفات، وتحويل الحلفاء الجدد في دول الربيع العربي إلى أعداء مع الانقلاب عليهم، ومنح ورقتهم للمملكة العربية السعودية.

كما أن هذا سيُزعزع الصورة الذهنية التي بنتها قطر على مدى 18 عاماً، لإثبات جدارتها في أن تكون الشريك الأول والحليف الذي يستحق الحماية والدعم سواء من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أسوأ الأحوال ستكون الحليف الذي تثق به القوى السياسية الصاعدة والمؤثرة ذات الشعبية الواسعة، وذات التوجه الأيديولوجي الإسلامي، الذي قد يُشكل ورقة رابحة بيد هذه الدولة الصغيرة في أي عملية تفاوض حلو مستقبل المنطقة. ومن هنا وجدت قطر نفسها أمام تحديات مستقبلية تدور أهمها حول ملف الإخوان المسلمين.

## الفقرة الثانية: قطر والتعامل مع التحديات المستقبلية

### أولًا: قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار تجاري على قطر

#### أ. ملف حركة الإخوان المسلمين

بعد الموقف القطري المؤيد لسقوط الأنظمة العربية في تونس وليبيا ومصر وسوريا، واجهت السياسية الخارجية القطرية تحديات نوعية مع المطالب الخليجية لها بالتوقف عن دعم القوى الإسلامية الصاعدة في المنطقة "مما يُساعد الدولة القطرية على نشر تأثيرها في المنطقة من خلال دعم حركة الإخوان المسلمين ومساعدتها للوصول إلى السلطة". يعود هذا الدعم إلى سببين رئيسين أولهما: أن قطر تعتقد أن بإمكانها ممارسة تأثير أكبر على الإخوان المسلمين أكثر من أي حركة سياسية أخرى، من خلال استضافة الدوحة في عهد الشيخ حمد للشيخ يوسف القرضاوي الذي وفّر لقطر العديد من الفرص لتحالفات مع الحركة عبر الشرق الأوسط. وهذا ما سمح لقطر بعرض نفسها على أنها حليف فريد وضروري لا يمكن الاستغناء عنه لهذه الحركة على عكس الحركة السلفية التي تتخذ من المملكة العربية السعودية راعيًا لها. ويكمن السبب الثاني في أن قطر تعتقد أن الإخوان المسلمين هم الموجة المستقبلية في الأغلبية المؤيدة لها بالدول العربية على حساب التأثير المدني الليبرالي أو العلماني الذي لن يكون له مؤيدون بهذا الحجم مقارنة بتأثير الإخوان المسلمين. يتراءى أن "القيادات القطرية تعتقد أن زحف الحركات الشعبية ومن ضمنها الإخوان المسلمون عبر الدول العربية قد تهدد يومًا ما حساباتها. ولكن يبدو أن الحكومة القطرية واثقة في أنها محمية بثرواتها الكبيرة وبدعم من حركة الإخوان المسلمين المحلية بالتزامن مع دعم الحركة عبر الحدود"[1].

(1) The Qatar problem, Jeremy Shapiro is a visiting fellow with the Foreign Policy program at Brookings. AUGUST 28, 2013; http://foreignpolicy.com/2013/08/28/the-qatar-problem/

## ب. قطر في مواجهة الأزمة الخليجية

إن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين للوصول إلى السلطة في الدول العربية، وضع السياسة الخارجية القطرية في مأزق سياسيّ بلغ أوجه في فجر الاثنين 5 حزيران 2017، مع إعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، واتخاذ جملة من الإجراءات ضد الدوحة لما أسمته دعم قطر لـ "التنظيمات الإرهابية"، بعد أيام قليلة على زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب (Donald Trump) إلى الرياض لترؤس القمة العربية الإسلامية الأميركية عشية 21 أيار 2017، وتوقيعه "اتفاقية الرؤية الاستراتيجية المشتركة" التي تضمنت صفقات تجاوزت قيمتها الـ400 مليار دولار أميركي. من جهتها، اعتبرت السياسة الخارجية القطرية أن "قرار قطع العلاقات قائم على مزاعم وادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأن الهدف منها هو فرض الوصاية على قطر، في انتهاك لسيادتها وهو أمر مرفوض قطعيًا"؛ معتبرة في أكثر من مناسبة أن "الإخوان ليسوا إرهابيين"[1]. وكانت قطر قد استضافت عام 1999 العديد من قيادات هذه الحركة، ومن بينهم الليبي علي محمد الصلابي المنتمي إلى هذه الحركة وأحد المنضوين في الجماعة الليبية المقاتلة، وعبد الكريم بلحاج الذي أصبح قائد المجلس العسكري في طرابلس بعد 2011 في ليبيا. وكانت قطر قد رتبت اجتماعاً بين بلحاج وقياديين من حلف الناتو في الدوحة. و"تعكس استضافة بلحاج والصلابي علاقات المصلحة المتبادلة وعلاقة الولاء لهذه الإمارة"[2]. "إن تحالف قطر مع الإسلاميين قد منح هذه الدولة مزايا استراتيجية منها الوصول إلى شبكة سياسية واسعة صاعدة في العالم العربي، على أن يتطلع كل عنصر من هذه الشبكة إلى الدوحة من أجل الدعم المالي والدبلوماسي والإعلامي، بالإضافة إلى نسج علاقات مميزة مع

(1) تقرير «وزير خارجية قطر: الإخوان ليسوا إرهابيين بدولتنا.. وإغلاق الجزيرة لن يحدث»، تصريح وزير الخارجية القطري في 6 تموز 2017، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/06/me-060717-qatar-fm-intv-amanpour

(2) Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, lina khatib, international affairs, 2013, the royal institute of international affairs, published by Blackwell publishing, ltd, 9600, garsington road, oxford, ox4 2dq, uk and 350 main street, madlen,ma 02148, usa. Page 423

واشنطن من خلال القوة النفطية الخليجية. في المقابل، تستفيد قطر من فرص الاستثمار بالجماعات الإسلامية للحصول على مكانة مرموقة في المنطقة العربية من خلال المواءمة مع التوجه السياسي الشعبي في المنطقة، ما يسمح لقطر بتأسيس مكانة لنفسها بين القوى الغربية باعتبارها المحور العربي الرئيسي لنبض الشارع العربي وعلى أنها (كعبة المضيوم).

سعت قطر من خلال العلاقة الوطيدة مع الأطراف الإسلامية، إلى كسب مكانة أكبر في المنطقة العربية، وتوسيع نفوذها، وبالتالي كسب أنظار الدول الغربية التي تفضّل دعم تيار معتدل ينافس بسهولة القوى الإسلامية المتشددة مثل القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى. باختصار، "فإن الدوحة من شأنها أن توفّر الاستقرار للغرب للجيل القادم في المنطقة العربية يجنبّ الصداع الذي سببه المتشددون للقوى الغربية. كذلك يوفر الإسلام السياسي للقيادة القطرية في ظلّ حكم الشيخ حمد سُبلًا جديدة لتأكيد الاستقلال على مستوى الأيديولوجية الدينية عن السعودية؛ هذه الاستقلالية التي ارتبطت بالعقلية القطرية ارتباطًا وثيقًا بالإنجازات التي حققتها بلادهم منذ عام 1995"[1]. إن تبني قطر أيدلوجية الإخوان المسلمين في سياستها الخارجية بشكل أصبح واضحًا مع نهاية حكم الشيخ حمد، وضعها أمام تحديات مستقبلية ذات طبيعة مقعدة، بحيث إن تراجعها عن هذه السياسية قد يفقدها ثقة هذه الحركة السياسية بحيث يُصبح لقطر أعداء هي بغنىً عنهم. وفي حال استمرت قطر بدعم هذه الحركة بالمستوى نفسه، فإنها قد تستمر في استنفاد طاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية للدفاع عن نفسها بوجه الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين، وما يرافقها من تراجع للاقتصاد القطري الذي يعطي فرصة للأجندات المنافسة لتقويض جهود قطر على مدى 18 عامًا خلال عهد الشيخ حمد بن خليفة، الرامية إلى نقل قطر من موقع الدولة الصغيرة التي تسعى إلى البقاء بين دولتين جارتين متصارعتين، إلى دولة فاعلة ومؤثرة في صناعة القرار السياسي في المنطقة.

---

(1) QATAR'S LEADERSHIP TRANSITION: LIKE FATHER, LIKE SON
Andrew Hammond ECFR February 2014. ISBN: 978-1-906538-95-8
Published by the European Council on Foreign Relations (ECFR) , 35 Old Queen Street, London, SW1H 9JA, United Kingdom

## ▪ استنتاج الفصل الثاني

نستنتج من الفصل الثاني أن السياسة الخارجية القطرية تمكنّت من توظيف واستثمار عناصر القوّة الداخلية من أجل لعب دور فاعل ومؤثر في إرساء تسوية لحالتي النزاع في دارفور ولبنان، وتسوية عسكرية في النزاع الليبي.

لقد نجحت الوساطة القطرية في إرساء تسوية طويلة الأمد بين أطراف النزاع اللبناني، وجاء الدور القطري في لبنان في خطوة لكسب ثقة الأطراف اللبنانية بما قد يفتح فرصة للشركات القطرية للدخول ضمن صفقات التنقيب عن النفط، بالتزامن مع المساعي القطرية لدعم لاعبين جدد على الساحة اللبنانية، للتفاوض عند الحاجة مع القوى الإقليمية المؤثرة في لبنان سواء السعودية أو إيران. بالإضافة إلى كسب ثقة الدول العربية التي لها نفوذ سياسي في لبنان كالجمهورية العربية السورية، إضافة إلى كسب ثقة إيران أيضًا كإحدى دول الجوار المؤثرة، ناهيك عن ثقة فرنسا التي تربطها بلبنان علاقة مميزة إلى حدّ ما. بالإضافة إلى ما حققته قطر أيضًا من سمعة حسنة كوسيط في المنطقة لتوحيد الجهود العربية باتجاه العمل المشترك.

في الحالة السودانية، أمنّت السياسة الخارجية القطرية حليفًا مهمًا لها يُساعدها على توفير احتياجاتها الغذائية ضمن الاستثمار في الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، إلى جانب تأمين أصدقاء في أوساط الحركات المسلحة الذين قد تحتاجهم هذه الدولة للقتال على أرضها في حال تعرّضت لاعتداء برّي، هذا بالإضافة إلى استخدام الورقة السودانية مقابل التقارب السعودي–المصري. وبالفعل ساهم الدور القطري في تهدئة نزاع دارفور ووضع خارطة طريق من أجل السلام، وفي نقل الدور القطري من الوساطة في نزاعات داخلية بحتة كلبنان، إلى نزاعات داخلية لها امتداد إقليمي ودولي مثل نزاع دارفور.

أما في الحالة الليبية فيتضح لنا أن السياسة الخارجية القطرية استغلّت التوافق العربي للإطاحة بالنظام الليبي، من أجل إثبات قدرتها أمام الدول الكبرى والقوى الإقليمية بأنها

دولة صغيرة الحجم جغرافيا، ولكنها قادرة على المشاركة العسكرية، وتقديم التسهيلات اللوجستية، وتسويق النفط أيضًا، بما يجعل منها دولة جديرة بالمشاركة في إحداث التغيير في المنطقة، وما يجعل منها حليف محلّ ثقة من الدول الكبرى وأهمها الولايات المتحدة الأميركية على مستوى اتخاذ قرار السلم والحرب في المنطقة. إضافة إلى انتقال قطر من موقع الدفاع عن النفس من أجل البقاء إلى موقع الباحث عن المشاركة في إدارة ثروات المنطقة كما وجدنا في النزاع الليبي.

لكن المساعي القطرية لإثبات أن الحجم الجغرافي لم يعد معيارًا في تحديد قوّة الدولة، أدخل هذه الدولة في تحديات جديدة وهي الأولى من نوعها، تمثلت بسحب سفراء دول التعاون، وفرض مطالب لتغيير مواقفها السياسية من بعض القضايا ومنها: القضية المصرية، والسورية، فأصبحت قطر أمام مأزق حقيقي بين العودة إلى كنف السياسة الخارجية السعودية مع ما يشكل ذلك من خطر على وجود هذه الدولة في أي مخططات غربية لإعادة تقسيم المنطقة أو أي مواجهة عسكرية سعودية–إيرانية، وبين التمسك بالمكتسبات التي حققتها على المستوى الداخلي والخارجي، والبحث عن أصدقاء جدد في المنطقة للارتباط بهم بتعاون عسكري وسياسي يؤمن لها الحماية، بعد التقارب السعودي– الأميركي الذي تجسد في قمة الرياض (20 و21 أيار 2017)، وتصريحات زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التي طالب فيها قطر بضرورة التوقف عن تمويل الإرهاب والتهديد بنقل القواعد العسكرية، ما استدعى قطر توقيع اتفاقية عسكرية مع تركيا، وذلك في ظلّ تحركات خليجية لتحجيم الدور القطري، الذي ما زال متمسكًا بنهج الشيخ حمد لتحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرار ورفض الوصاية السعودية، ولو تطلب الأمر تبديل التحالفات، ما يُثبت مرونة هذه السياسة و واقعيتها النضالية التي لا ترضى بالواقع كما هو وإنما تحاول تغييره وفق المستطاع.

# الخاتمة

عقب الغزو العراقي للكويت (2–4 آب 1990) تبين أن رهان الدول الخليجية في أمنها على الحماية الأميركية ارتبط بشكل كبير بالمصالح الأميركية في المنطقة. وهذه معادلة بديهية ليس من منظور خليجي فحسب وإنما من منظور عربي وإقليمي ودولي على اعتبار أن الولايات المتحدة الأميركية من الدول الأقوى في العالم.

ولكي تكون أي دولة حليفة أو واقعة في دائرة المصالح الأميركية بما يؤمن لها الحماية، كما هو الحال مع دول الخليج، عليها أن تمتلك مقومات أو موارد تجعلها محط اهتمام المصالح الاستراتيجية الأميركية.

ولم تكن قطر لتحظى بالحماية الأميركية في ظلّ نظام سياسي هشّ لا يقوى على مواكبة التحديات والمتغيرات العالمية، أو في ظلّ نظام ملحق بالمملكة العربية السعودية ومصالحها في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، اجتمعت الأسباب الداخلية والمصالح الخارجية، في بروز قيادة جديدة مع وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم في 27 حزيران عام 1995، بحيث تعززت مسيرة بناء الدولة القطرية الحديثة وامتدت على مدى 18 عامًا حتى تنازله عن الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في 25 حزيران 2013.

وتميزت مسيرة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في إرساء ركائز نظام سياسي معاصر قوامه دستور حديث حُددت فيه صلاحيات السلطات السياسية، وتخللت تلك المرحلة إصدار تشريعات قوانين في مختلف المجالات، بالتزامن مع تطوير البنية التحتية وعقد شراكات عالمية مع المؤسسات العملاقة في مجال النفط والغاز، من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوظيف عناصر القوّة الناعمة في جميع المجالات الاقتصادية، الإعلامية، التنموية، الرياضية، التعليمية والثقافية، والبيئية.

ومن خلال هذه العناصر، تمكنّت قطر من نسج شبكة من العلاقات عبر مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والمعاهدات على المستوى العربي، والإقليمي والدولي، وجاء ذلك بعد تسوية الخلافات والنزاعات الحدودية مع دول الجوار، بحيث برزت قطر كدولة قوية قادرة على استغلال مواردها من أجل تحقيق مصالحها وفق معايير القوة في العلاقات الدولية. انتقلت قطر من دولة صغيرة الحجم والسكّان مُهددة بالوقوع ضحية لصراع إقليمي بين قويتين (إيران والسعودية)، إلى دولة مؤثرة ذات مكانة إقليمية ودولية وحليفة للقوى الكبرى، حيث مرّت السياسة الخارجية القطرية في حقبة الشيخ حمد آل ثاني، بثلاث مراحل رئيسية: استخدام القوة الناعمة (الوساطة)، وانتقالها إلى القوة الصلبة من خلال (التدخل العسكري) بهدف إحداث التغيير بالقوّة، ومن ثم انتقالها لحالة (إعادة التموضع) من خلال التركيز على الداخل والدفاع عن النفس في مواجهة الأزمة الخليجية (2014).

اعتمدت المرحلة الأولى على القوة الناعمة في تفعيل الدور الدبلوماسي القطري عبر القيام بالوساطة في التعامل مع النزاعات الإقليمية، والتي تطرق إليها البحث من خلال حالتي دارفور ولبنان. نجحت قطر باكتساب ثقة الدول الكبرى ونيل ثقة الدول العربية بالوقوف على مسافة واحدة من الجميع كوسيط نزيه، وبالإضافة إلى تقديم المساعدات التنموية، وهو ما روّج على أنها دولة تتطلع إلى تحقيق أهداف الأممية القائمة على إرساء أسس السلام في المنطقة. أما المرحلة الثانية في الانتقال إلى القوة الصلبة والتي برزت مع انطلاقة مرحلة (الربيع العربي) في عام 2010، لعبت قطر دورًا بارزًا في إرساء نظام جديد في تونس بعد تأييد التحركات الشعبية التي طالبت برحيل الرئيس زين العابدين بن علي، وانتقل الدعم للتحركات الشعبية إلى المشاركة في شنّ العمليات العسكرية من خلال إسقاط النظام الليبي وإحداث التغيير بالقوّة.

ساهم الدور القطري في هذه المرحلة، في إضفاء الشرعية لقوات التحالف متمثلة في الولايات المتحدة الأميركية والقوى الغربية وتبرئتها من تهمة الغزو على الدول العربية خصوصاً بعد الحرب الأميركية على العراق عام 2003. في هذه المرحلة أيضًا، تبلورت أهداف السياسة الخارجية القطرية بشكل علني مع الدعم القطري المستمر للتحركات الشعبية في دول (الربيع العربي)، ومن بينها الموقف القطري الداعم المساند للثورة الشعبية في مصر وسوريا واليمن عام 2011، وذلك في إطار تقديم قطر لنفسها كنموذج عربيّ قادر على مواكبة التغيرات والتحديات، في مواجهة الأنظمة التي باتت شعوبها تعتبرها فاقدة الشرعية.

مع تفاقم أزمات الربيع العربي وتداعياتها الأمنية والسياسية والاجتماعية التي انعكست سلبًا على المنطقة، وبالتزامن مع تصاعد الخلافات بين القوتين الكبيرتين أميركا– روسيا في التعامل مع النزاعات في المنطقة، واحتواءً للتذمر الخليجي من سياسية قطر الخارجية التي لاقت معارضة قوية ليس فقط من الدول المحيطة وإنما من قوى داخلية في دول الربيع العربي نفسها: ليبيا، مصر، سوريا؛ قرر الشيخ حمد التنحي في 25 حزيران 2013 في إطار إعادة تموضع للدور القطري في المنطقة. مع تولّي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مقاليد الحُكم انجلت ملامح المرحلة الثالثة التي هدفت إلى إعادة التموضع السياسة الخارجية القطرية، والتركيز على التنمية في الداخل، مع الحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها في المرحلتين الأولى والثانية. وتأتي مرحلة إعادة التموضع في إطار تبّني الدول الصغيرة بشكل عام استراتيجيات عدّة للدفاع عن النفس وحقّها كدولة في البقاء ذات سياسة خارجية مستقلة قادرة على المشاركة في صناعة القرار العالمي وخصوصًا القرارات الجيو–استراتيجية في المنطقة.

لكن الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، اصطدم بطبيعة العلاقات العربية–العربية، من حيث الصراع على الأجندات الضيقة بالتعامل مع القضايا في منطقة الشرق الأوسط والتي تأتي على حساب التعاون والتكامل. وعلى الرغم من تمايز الدور القطري في المراحل الثلاث، إلا أن هذا الدور يبقى في إطار تحقيق مصالح الدولة بغض النظر عن المصلحة العربية الأخرى؛ ما يعيد طرح التساؤل حول قدرة قطر على الصمود في التغلّب على لعنة الجغرافيا من خلال مواجهة دول أكبر حجمًا وتأثيراً في ظلّ منطقة مضطربة مهددة بصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ.

تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفرضيات التي تم طرحها في مقدّمة هذا البحث، تلتقي مع المراحل الثلاث التي مرت بها السياسة الخارجية لدولة قطر، حيث تنطبق الفرضتين الأولى والثانية، وكلاهما يتعلقان بتلاقي المصالح الأمريكية مع الدور القطري في المنطقة، واعتماد القوة الناعمة في تحقيق هذه المصالح. فيما تنطبق الفرضية الثالثة على المرحلة الأخيرة من البحث موضوع الدراسة، والتي أكدت انتقال قطر إلى مرحلة إعادة التموضع، وذلك في ظلّ تنافس الدول الكبرى على النفوذ، واحتمالية إعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة ما بعد مرحلة سايكس بيكو".

كما توضح نتائج الدراسة أن عملية انتقال السياسة الخارجية القطرية من مرحلة إلى أخرى، تأثرت بالأحداث الكبرى التي وقعت في المنطقة، حيث كان الهدف في المرحلتين الأولى والثانية يكمن بممارسة دور وتحقيق مكانة على الخارطة السياسية العالمية، والمشاركة في دعم حق تقرير مصير شعوب المنطقة، إلى الانكفاء على الذات.

ختامًا، تبين الدراسة أن قطر نجحت أن تصنع لها دوراً فاعلاً ومتميزاً ومغايراً عن دول الخليج الأخرى وحتى عن دول عربية مؤثرة مثل الجمهورية العربية المصرية والجمهورية العربية السورية، وقد ميّز هذا الدور حقبة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1996–2013) عن غيرها من الحقبات التاريخية التي لم يكن فيها لقطر أي دور بارز يُذكر على الخارطة السياسية الدولية.

# المصادر والمراجع

- **اتفاقيات ومواثيق**


- ميثاق الأمم المتحدة، وُقّع 26 حزيران 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذًا في 24 تشرين الأول 1945.
- قرارات الجمعية العامة الدورة الخامسة والستون، A/RES/65/283، بشأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحله، البند ٣٣ جدول الأعمال 28 حزيران 2011.
- الدستور الدائم لدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد 6، قطر، تاريخ النشر 8 حزيران 2006.
- الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، 18 تشرين الأول 1907.
- ميثاق جامعة الدول العربية ومحلقاته، وقّع عليه في 22 آذار 1945.
- نص «رؤية قطر الوطنية»، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، (الأمانة العامة للتخطيط التنموي سابقاً)، تموز 2008.
- قانون رقم (5) لسنة 1998، بشأن إلغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها، الجريدة الرسمية، العدد 5، تاريخ النشر 21 نيسان 1998.
- قانون رقم (38) لسنة 2005، بشأن الجنسية القطرية، الجريدة الرسمية، العدد 12، تاريخ النشر 29 كانون الأول 2005.
- قانون رقم (18) لسنة 2004، بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات، الجريدة الرسمية، العدد 10، تاريخ النشر 29 تموز 2004.
- قانون رقم (12) لسنة 2004، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 8، تاريخ النشر 9 حزيران 2004.

- مرسوم قانون رقم (16) لسنة 1998 بإنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الجريدة الرسمية، العدد 10، تاريخ النشر 26 أيلول 1998.
- قرار أميري رقم (38) لسنة 2010 بإنشاء المؤسسة العامة للحي الثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 2، 14 شباط2011.
- مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 10 كانون الأول 2002، ص265.
- إحصائيات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، سلسلة المجموعة الإحصائية (بالسنوات)، 30 تشرين الثاني 2014.

- **المؤلفات**

- أبو عباه، سعيد، «الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها»، دار الشيماء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد الله، جمال، «السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013) روافعها واستراتيجياتها»، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- الشّلق أحمد، محمود مصطفى، العبد الله يوسف، «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، الطبعة السادسة 2014.
- التميمي، نواف، «الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر»، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
- العزي، غسان، «سياسة القوّة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى»، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

- العنود، أحمد آل ثاني، «التجربة التنموية لدولة قطر، دراسة تحليلية لركائز رؤية قطر 2030»، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 28، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2012.
- الزيدي، مفيد، «تاريخ قطر المعاصر 1913-2008»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.
- د. السيد حسين، عدنان، «العرب في دائرة نزاعات الدولية»، مطبعة سيكو، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- د. السيد حسين، عدنان، «تطور الفكر السياسي من الاشتراكية الى الليبرالية الجديدة»، دار امواج للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
- المهذبي، ميلود، «قراءة معاصرة لمصطلحات معاصرة، النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية وقضية لوكربي»، العدد 161، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1992.
- بدر الدين، صالح محمد، «التحكيم في المنازعات الحدود الدولية دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل»، دار الفكر العربي، مصر، 1991.
- «دارفور، حصاد الازمة بعد عقد من الزمن»، تأليف مجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، الطبعة الأولى، 2013.
- د. جرغون علي عرفات، «قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء.. أعداء»، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، قراءة في وثائق سنوات إمارة آل ثاني (1840-1916) دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، عام 2013.
- ناي، جوزف، «القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات الدولية»، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2007.

- محمد يوسف عبيدان وأمية حسيني أبو السعود، «التجربة الديمقراطية في دولة قطر بين الواقع والمأمول»، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010.
- سيب، فيليب، «تأثير الجزيرة كيف يعيد الاعلام الجديد تشكيل السياسة الدولية»، ترجمة عز الدين عبد المولى، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، الطبعة الأولى، 2011.
- قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، المعهد الدبلوماسي، قطر، الطبعة الثانية، 2014.
- عبد الله، جمال، «السياسة الخارجية لدولة قطر (1995–2013) روافعها واستراتيجياتها»، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الأولى، 2014.
- الشّلق أحمد، محمود مصطفى، العبد الله يوسف، «تطور قطر الحديث والمعاصر: فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي»، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، الطبعة السادسة 2014.
- سليم، محمد السيد، «تحليل السياسة الخارجية»، دار الجيل، بيروت، الطبعة 2، 2001.
- حسين، خليل، «التنظيم الدبلوماسي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
- العلاقات القطرية–التركية، المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم (6)، قطر، الطبعة الأولى 2015.
- «العلاقات الفرنسية–القطرية» سلسلة قطر والعالم (4) المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، قطر، الطبعة الأولى، 2015.
- «قطر للتنمية قصة»، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، قطر، الطبعة الأولى، 2015

- «قطر والولايات المتحدة الأميركية»، سلسلة قطر والعالم (5)، المعهد الدبلوماسي، إصدار وزارة الخارجية، الطبعة الأولى، قطر، تشرين الثاني 2015.
- السيد حسين، عدنان، «العرب في دائرة النزاعات الدولية»، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- المجذوب، محمد، «القانون الدولي العام»، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، مجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2013.
- عيد بدري محمد، عبد الله جمال، ومجموعة من الباحثين، «الخليج في سياق استراتيجي متغير»، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، الطبعة الأولى، 2014.
- اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة"، بحث جماعي ووقائع ندوة عقدت في بيروت في 20 كانون الأول 2008، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، تقديم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، اشراف انطوان نصري وربيع قيس، بيروت المكتبة الشرقية، 2009.

- **الدوريات والدراسات والمقالات**

- كوردسمان، أنتوني، مسودة عمل بعنوان «القوات العسكرية الخليجية في عصر الحرب غير المتماثلة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قطر، قدمت في 28 حزيران 2006.
- «لمحة عن دولة قطر»، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، قطر، الطبعة الأولى، 2015.

- حسين، خليل، «القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها»، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 65، تموز 2008.
- عتريسي، طلال، «التداعيات الاقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان»، مجلة الدفاع الوطني، العدد 58، تشرين الأول 2006.
- الدكتور القحطاني، عبد القادر حمود، ورقة بحثية بعنوان «العلاقات القطرية البريطانية بين 1914-1949»، دورية التاريخ العربي، مكتبة جابر الأحمد المركزية، العدد 44، 2008.
- الحضرمي، عمر، «الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية»، المنارة، المجلد 19، عمّان، العدد4، 2013.
- بونيفاس، باسكال، «تقرير الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة»، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول 2013.

- **الأطروحات والرسائل**

- ماسينغهام، إيف، ورقة بحثية بعنوان: «التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟»، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، كانون الأول 2009.
- محمود سمير، الرنتيسي، «السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية»2013، جامعة الأقصى.

- **الوثائق**

- نص خطاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، دورة الانعقاد الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، 12 تشرين الأول 2005.

- نص البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، في 13 تشرين الثاني عام 1997.
- قرارات مجلس الأمن الدولي، وثائق رقم:
  - (S/RES/1590(2005 الحالة في السودان
  - (S/RES/1591(2005 الحالة في السودان
  - (S/RES/1593(2005 الحالة في السودان
  - (S/RES/1706(2006 تقارير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1713(2006 تقارير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1709(2006 تقارير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1784(2007 تقرير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1779(2007 تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان
  - (S/RES/1769(2007 تقرير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1755(2007 تقرير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1574(2004 السودان
  - (S/RES/1564(2004 تقرير الأمين العام عن السودان
  - (S/RES/1556(2004 تقرير الأمين العام عن السودان (S/2004/453)
- نص البيان الختامي، مؤتمر الدوحة للحوار الوطني اللبناني، ألقاه الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية 21 أيار 2008.
- وثيقة القرار رقم 2011/1973، جلسة مجلس الأمن، رقم 6498، المعقودة في 17 آذار 2011، (2011) s/RES/1973وثيقة القرار رقم 2011/1970، جلسة مجلس الأمن، 6491، 26 شباط 2011، 2011) SRES/1970/.

- **التقارير**


- تقرير «12.7 مليار ريال حجم الإنفاق على الصحة خلال 2013/2014»، جريدة الشرق، قطر، العدد 9920، 14 آب، 2015.
- تقرير «8 مليارات ريال حجم الإنفاق الأسري على الصحة في قطر خلال 6 سنوات»، جريدة الشرق، قطر، العدد 10348، 15 تشرين الأول، 2016.
- تقرير «اتفاقية للتعاون العسكري بين قطر وتركيا»، وكالة الأنباء القطرية، 3 تموز 2012..
- تقرير «العلاقات القطرية البريطانية في 2015 شراكة متميزة وآفاق واعدة»، جريدة الشرق (الاقتصادي)، قطر، العدد 9723، 29 كانون الثاني 2015.
- حوار الغنوشي لـ«العرب»، «قطر في مقدمة الدول الداعمة للثورة التونسية بمختلف مراحلها»، جريدة العرب، قطر، العدد 10200، 16 أيار 2016.
- تقرير «اقتصاد قطر يتضاعف 25 مرة في 18 سنة»، جريدة العرب، العدد 8994، قطر، 26 حزيران 2013.
- تقرير «أمير قطر إلى بريطانيا: تاريخ من العلاقات المزدهرة»، جريدة العربي الجديد، العدد 9633، لندن، 27 تشرين الأول 2014.
- تقرير «بريطانيا تستقطب الاستثمارات القطرية»، جريدة العربي الجديد، لندن، العدد 65، 27 تشرين الأول، 2014.
- تقرير «المساعدات الإنسانية 2010-2011»، إصدار وزارة الخارجية القطرية، إدارة التنمية الدولية.
- تقرير «قطر خالية من الأمية في العام 2015»، جريدة الشرق، قطر، العدد9358، 11 كانون الأول 2014.

- **الأحكام والقرارات القضائية**

- قرارات الجمعية العامة الدورة الخامسة والستون، A/RES/65/283، تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحله البند ٣٣ من جدول الأعمال 28 حزيران 2011
- البيان الختامي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية، الدورة العادية الرابعة والعشرون، آذار 2012.

- **مواقع الكترونية**

- تقرير «العلاقات القطرية–السعودية تاريخ حافل بالخلافات والتوترات، قناة بي بي سي العربية، دبي، شوهد بتاريخ 6 حزيران 2018. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40172427
- موسوعة الجزيرة، شخصيات، ملوك ورؤساء، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قطر، شوهد بتاريخ 12شباط2013 http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/9
- الموقع الرسمي، مؤسسة الحيّ الثقافي، كتارا، قطر، شوهد بتاريخ 27آذار 2017 http://www.katara.net/ar/home
- الموقع الرسمي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، شوهد بتاريخ 15 كانون الأول 2017 http://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/Pages/default.aspx
- الموقع الرسمي، وزارة الداخلية، نبذة تاريخية، قطر، شوهد بتاريخ 1 آذار 2018. https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/aboutministry/history

- الموقع الرسمي، مؤسسة صلتك، فرص الشراكة، قطر، شوهد بتاريخ 17 تموز 2016

http://www.silatech.org/partner-with-us

- الموقع الرسمي، مؤسسة التعليم فوق الجميع، علّم طفلًا، شوهد بتاريخ 5 تموز 2016

http://educationaboveall.org/#!/programme/educate-a-child

- الموقع الرسمي، جامعة قطر، عن الجامعة، شوهد بتاريخ 10 تموز 2016

http://www.qu.edu.qa/ar/theuniversity/history.php

- الحسن عمر (مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية)، مركز الجزيرة للدراسات، شوهد بتاريخ 16 كانون الأول 2015.

http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.htm

- الموقع الرسمي، وزارة الخارجية، قطر، شوهد بتاريخ 23 تموز 2015

http://www.mofa.gov.qa/ar/ForeignPolicy/BilateralRelations/Pages/GCCAgreements.aspx

- د. عبد الله جمال، (السياسة الخارجية القطرية، إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع)، الموقع الرسمي مركز الجزيرة للدراسات، قطر، شوهدت في 29 تشرين الأول 2014.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102181825936405.html

- يوسف، أحمد، «قطر في ميزان القضية الفلسطينية»، وكالة معًا الإخبارية، شوهد بتاريخ 12 تشرين ثاني 2017،
http://maannews.net/Content.aspx?id=765990
- الموقع الرسمي، المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، (27-28 شباط2012) قطر، شوهد بتاريخ 22 أيار 2016.
http://qatarconferences.org/jerusalem/arabic
- الموقع الرسمي، شبكة الجزيرة الإخبارية، المواضيع المميزة، هاشمي رفسنجاني، شوهد بتاريخ 17 تشرين الأول 2016.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fed371b6-ad4c-4faf-8d59-cb328e65b7a9
- الموقع الرسمي، منتدى الدوحة الثامن 2008، شوهد بتاريخ 9 أيار 2015،
http://dohaforum2014.qatarconferences.org/arabic/2008.html
- د. فرحاوي فؤاد، مجلة آراء حول الخليج، (التعاون الاستراتيجي التركي-الخليجي: المظاهر والأبعاد)، أنقرة، العدد، 105، شوهد بتاريخ 4 كانون الأول 2018،
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3671:2016-03-06-09-50-50&Itemid=172&option=com_content
- مأخوذ من الموقع الرسمي لسفارة فرنسا في دولة قطر، الصفحة الرئيسية، الزيارات الثنائية بين فرنسا ودولة قطر 18 نيسان 2017.
https://qa.ambafrance.org/%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a

%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a6%d9%8a
%d8%a

- مأخوذ من الموقع الرسمي الدبلوماسية الفرنسية، شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الزيارات الثنائية، فرنسا وقطر .شوهد بتاريخ 8 شباط2017،

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/qatar/la-france-et-le-qatar

- الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، (500 مليون دولار التبادل التجاري بين قطر وروسيا في 2014)، شوهد 13بتاريخ كانون الأول 2015.

http://www.al-sharq.com/news/details/391260#.VpvMIvl96Uk

- الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، (روسيا وقطر تستأنفان حوارهما الاستراتيجي بروح من الثقة البناءة)، شوهد بتاريخ 28 كانون الأول 2014

http://www.al-sharq.com/news/details/207740#.Vp0Kl_l96Uk

- الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، (سفير روسيا بالدوحة: موسكو تقدّر مبادرات الأمير ودور قطر الإقليمي)، شوهد بتاريخ 16 كانون الأول 2016

http://www.al-sharq.com/news/details/397580#.Vp0MO_l96Uk

- صحيفة الشعب اليوم أونلاين، (تقرير إخباري: العلاقات الصينية ـ القطرية تكتسب زخما جديدا مع زيارة ون جيا باو) شوهد بتاريخ 18 كانون الأول 2012

http://arabic1.people.com.cn/31660/7708368.html

- الموقع الرسمي، جريدة الشرق، قطر، (سفير الصين: علاقاتنا مع قطر أكثر عمقًا بعد انطلاق شراكتنا الاستراتيجية)، شوهد بتاريخ 19 أيلول 2015

http://www.al-sharq.com/news/details/371080#.Vp0ZQPl96Uk

- Africa Economic Development institute, Sudan: Darfur's economy, 26 March 2018

http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/30

- الموقع الرسمي، العربي الجديد، (الصراع القبلي في دارفور..الجميع خاسرون)، مختار علوية، شوهد بتاريخ 10 آذار 2014. https://www.alaraby.co.uk

- الموقع الرسمي، التحالف الوطني السوداني، شوهد بتاريخ 11 كانون الأول 2014،

http://www.tahalof.org/cgi-bin/pages/index.pl?arlang=Arabic

- الموقع الرسمي، الجزيرة، المواضيع المميزة، الجنجويد، سيدي أحمد بن أحمد سالم، 3 تشرين الأول 2015

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9FD23AF4-0E79-4725-8F7E-851B26EBD2AF

- مأخوذ من الموقع الالكتروني الرسمي لحركة العدالة والمساواة، شوهد بتاريخ 7 تموز 2016 http://www.sudanjem.com/

- الموقع الرسمي، منظمة اليونيسف، (دارفور –لمحة عامة)، شوهد بتاريخ 12 شباط2016.

http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/sudan_34166.html

- الموقع الرسمي، بي بي سي، مقال (كيف أصبحت قطر المكان المفضل للتفاوض مع طالبان)، شوهد بتاريخ 23 حزيران 2013.

/www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130623_qatar_talibban_office_why

- الموقع الرسمي، مؤتمر (سلام دارفور)، الجولة الأولى 10-17 شباط 2009، قطر، شوهد بتاريخ 7 كانون الأول 2015.

http://www.qatarconferences.org/darfur

- الموقع الرسمي، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، (الرئيس بري يرحب بإتفاق فينيسيا الذي أذاعه رئيس الوفد العربي الشيخ حمد ورأى فيه خطوة ايجابية ولكن تبقى الأمور في خواتيمها)، شوهد بتاريخ 15 أيار 2008.

https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails.aspx?id=5403&title=15-5-2008

- الموقع الرسمي، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، (مجلس النواب انتخب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية بـ 118 صوتًا الذي القى خطاب القسم في حضور سمو أمير قطر الشيخ حمد ومشاركة دولية حاشدة)، شوهد بتاريخ 28 آيار 2008.

https://www.lp.gov.lb/SessionDetails.aspx?id=198

- الموقع الرسمي، جريدة الراية، قطر، (العلاقات الليبية القطرية نموذج يحتذى في العلاقات العربية)، شوهد بتاريخ 1 تشرين الأول 2009.

http://www.raya.com/Home/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/b2b605ca-9556-4a1d-b95b-b685d6564407

- الموقع الرسمي، سي أن أن، (قطر.. أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي)، شوهد بتاريخ 27 نيسان 2011.

http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011/3/28/qatar.recognise_libay

- الموقع الرسمي، وكالة الأنباء الكويتية، (نائب أمير دولة قطر يفتتح مؤتمر لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا)، شوهد بتاريخ 27 تشرين الأول 2011

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2199168&language=ar

- تقرير جريدة الشرق «صحيفة فرنسية: قطر شريك استراتيجي لفرنسا في منطقة الخليج»، 17 أيلول 2017، goo.gl/9WfcGd
- الموقع الرسمي، العربية.نت، اجتماع مصالحة بين العاهل السعودي والقذافي على هامش قمة الدوحة، 30 آذار 2009.

https://www.alarabiya.net/articles/2009/03/30/69533.html

- الموقع الرسمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية)، كريستيان كوتس أولريكسن، شوهد 24 أيلول 2014.

http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730

- الموقع الرسمي، بي بي سي، سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، 5 آذار 2014.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys

- الموقع الرسمي، مجلس التعاون الخليجي، (ننشر نصّ البيان الختامي لقمّة دول مجلس التعاون الخليجى الـ35 بالدوحة) 9 كانون الأول 2014.
http://gcc-summit.org/news/news-details-14.html

- الموقع الرسمي، سي أن أن العربية، (وزير خارجية قطر لـCNN: الإخوان ليسوا إرهابيين بدولتنا.. وإغلاق الجزيرة لن يحدث)، شوهد بتاريخ 6 تموز 2017.

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/06/me-060717-qatar-fm-intv-amanpour

- الموقع الرسمي، الجزيرة، (مقتل يندربايف بالدوحة وأكاديمي شيشاني يتهم روسيا باغتياله)، شوهد بتاريخ 13 شباط 2004.
/http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/2/13

- غنايم محمد السيد، الجزيرة نت، تقرير «القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي»، قطر، شوهدت في 8 أيلول 2006.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/577162f9-7b5a-4f8d-9fbf-b31a0216fe00

- الموقع الرسمي وزارة الداخلية القطرية، مركز المعلومات، إحصائيات الوزارة، «قطر تسجل مؤشرات ايجابية في مكافحة الجريمة ومنظومة الأمن لعام 2015»، شوهدت بتاريخ 13 تشرين الأول 2016.

https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/infocenter/newministrystatistics

- الموقع الرسمي، جهاز الإحصاء، التقرير الأول للإحصاءات البيئة في دولة قطر 2012، شوهدت بتاريخ17 أيار 2016 https://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/Pages/LatestStats/1695224.aspx
- مأخوذ من الموقع الرسمي الجزيرة، الأخبار، الاقتصاد، «تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد»، 25 حزيران 2013. http://www.aljazeera.net
- «قطر ترشح العطية أمينًا للجامعة العربية»، تقرير، الجزيرة. نت، 5 نيسان 2011.http://www.aljazeera.net/news
- مأخوذ من الموقع الرسمي لمجموعة الخدمات البحثية، (سياسة القوى الصغرى في الخليج احتواء إيران نموذجًا)، نقلًا عن الباحث "يوئيل جوزانسكي"، في معهد دراسات الأمن القومي (INSS) جامعة تل أبيب، مقالًا بعنوان "أدوات السياسة الخارجية للقوى الصغرى: التحوط الاستراتيجي في الخليج"، وذلك في دورية "سياسة الشرق الأوسط" في العدد الصادر ربيع 2015 . http://www.rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0
- بعطوط، فيصل، مقال «الحليف العربي الأقرب إلى واشنطن»، 4 حزيران 2003، الدوحة، https://www.swissinfo.ch/ara/
- «دعوة إلى التعاون في الفضاء العربي–الإفريقي» (بانا برس)، وكالة أنباء عموم إفريقيا، نُشر في 1 تموز 2009. http://www.panapress.com شوهدت بتاريخ 11–تشرين الأول 2017.
- ورقة بحثية بعنوان الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، نور أوعلي، تحت إشراف د. خالد بجندي، مأخوذة من الموقع الالكتروني http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818 شوهدت بتاريخ 3 كانون الثاني 2017.

- تقرير (شلقم يتهم قطر بتسليح إسلاميين ليبيين، وميليشيات تلوح باللجوء للقوة)، ديتشه فيليه، 18 تشرين الأول 2011. http://p.dw.com/p/13D6w
- نص الخطاب الافتتاحي لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر بمناسبة توليه مقاليد الحكم، الموقع الرسمي لمكتب الاتصال الحكومي،

https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D9%88/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

- تقرير (وزير خارجية قطر: الإخوان ليسوا إرهابيين بدولتنا.. وإغلاق الجزيرة لن يحدث)، تصريح وزير الخارجية القطري في 6 تموز 2017، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/06/me-060717-qatar-fm-intv-amanpour

- UN official website, United Nations, 2005 Report on World Social Situation Finds Much of World Trapped in Inequality Predicament, Press release, 25 August 2005, شوهد بتاريخ 8 آب 2017 https://www.un.org/press/en/2005/soc4681.doc.htm 5b7a9

- Foreign Policy in focus, Is Qatar's Foreign policy sustainable? By Giorgio Caffero, June 25, 2012. http://fpif.org/is_qatars_foreign_policy_sustainable/

– UPI, Peres signs economic accord in Qatar, By Jamal Rihawi, April 17, 2015. https://www.upi.com/Archives/1996/04/02/Peres-signs-economic-accord-in-Qatar/6487828421200/

– Website of Israel Ministry of Foreign affairs, “FM Levy Will Not Attend MENA Conference in Doha”, 23 November 2015, http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/1997/Pages/FM%20Levy%20Will%20Not%20Attend%20MENA%20Conference%20in%20Doha.aspx

– Jewish telegraphic agency, Qatari Israeli relations, by Joe Winkler, 29 October 2016. https://www.jta.org/2013/05/11

– Office of the historian website, (A Guide to the United States’ History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: Qatar), 13 March 2017, https://history.state.gov/countries/qatar/recognition

– Jewish virtual library, website, (second Lebanon war: background & overview July 12-august, 2006), seen on 2 April 2016 http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/lebanon2.html

– The guardian website, (Libya frees HIV case medics), 24 July 2007. https://www.theguardian.com/world/2007/jul/24/libya

- Human rights documents website, HRC, 15th SS03/03/2011, A/HRC/RES/S-15/1, Situation of human rights in the Libyan Arab Jamahiriya.
  http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=18420
- Al Jazeera English,( Qatar recognizes Libyan rebels after oil deal),28 March 2011.http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/03/201132814450241767.html
- Vowa news website, (Obama, Emir of Qatar Discuss Libya), April 13 2011. http://www.voanews.com/a/obama-emir-of-qatar-discuss-libya-119878814/157898.html
- Foreign policy website, the Qatar Problem, August 28, 2013. http://foreignpolicy.com/2013/08/28/the-qatar-problem/
- Sheikh Khalifa Bin Hamad Al Thani, deposed Emir of Qatar – obituary
  https://www.telegraph.co.uk/obituaries/2016/10/25/sheikh-khalifa-bin-hamad-al-thani-deposed-emir-of-qatar---obitua/

- **مؤلفات أجنبية**


- Measuring National Power;Gregory F. Treverton, Seth G. Jones;RAND National Security.
- Research Division, ISBN: 0-8330-3798-6; Published 2005 by the RAND Corporation.
- Global peace index, institute of economic and peace, ten years of measuring peace,2016.
- Article CNN website: Qatar hosts largest US military base in Mideast,By Brad Lendon, 6 June, 2017.
- Gulf business, Qatar identifies $19.7bn of investment opportunities in sport, 23 May 2016.
- Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, Iran-Qatar Relations.
- Author, Mehran kamrava, Editors: Gawdat Bahgat, Anoushiravan Ehteshami , Neil Quilliam.
- Editors, ISBN 978-3-319-43288-5 ISBN 978-3-319-43289-2 (eBook), This Palgrave Macmillan imprint is published by Springer Nature published by Springer Nature.
- FM Levy Will Not Attend MENA Conference in Doha (Communicated by the Foreign Ministry Spokesman) November 13, 1997.
- Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, lina khatib, international affairs, 2013, the royal institute of international

affairs, published by Blackwell publishing, ltd, 9600, Garlington road, oxford, ox4 2dq, uk and 350 main street, madlen,ma 02148, USA.

- QATAR'S LEADERSHIP TRANSITION: LIKE FATHER, LIKE SON Andrew Hammondك ECFR February 2014. ISBN: 978-1-906538-95-8 Published by the European Council on Foreign Relations (ECFR) , 35 Old Queen Street, London, SW1H 9JA, United Kingdom.
- Mediation and Qatari Foreign Policy Mehran Kamrava Middle East Institute.Middle East Institute (check book Qatar small state big politics. GUQ.
- Qatar and the world: branding for a micro-state, J.E.Peterson. Research, middle east journal, volume 60, NO4, autumn 2006.
- Organisation: Foreign & Commonwealth Office Delivered on: 5 July 2011 (Transcript of the speech, exactly as it was delivered) Page history:Published 5 July 2011 Minister:The Rt Hon Lord Howell of Guildford Location:MEED Qatar nfrastructure Projects 2011.
- US Department of state, archive, The Crisis in Darfur Secretary Colin L. Powell Testimony Before the Senate Foreign Relations Committee Washington, DC September 9, 2004.

– Qatari Foreign policy, fine tuning redirection. Dr Jamal Abdulla, 17 November 2014. Al Jazeera center for studies.
– Mediation and Qatari foreign policy, Mehran Kamrava, Middle East Institute, volume 65, No 4, autumn 2011.
– Article, how Qatar is taking on the world, the observer, the guardian, peter Beaumont, Saturday 7 July 2012.

## فهرس المحتويات

**المقدّمة..... 1**
نبذة عن دولة قطر.....3
أصل التسمية.....3
الموقع الجغرافي .....3
السكّان..... .....4
**الفصل الأول: عوامل القوّة الداخلية لدولة قطر وسياستها الخارجية في السياق العربي والإقليمي والدولي .....10**
**المبحث الأول: قطر ومقوّمات الدولة السياسية والأمنية والدبلوماسية.....11**
الفقرة الأولى: نشأة الدولة القطرية .....11
الفقرة الثانية: النظام السياسي والواقع العسكري والأمني .....14
الفقرة الثالثة: المنظومة الدبلوماسية القطرية التقليدية والحديثة .....22
**المبحث الثاني: قطر ومقوّمات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.....27**
الفقرة الأولى: تنامي القوة الاقتصادية.....27
الفقرة الثانية: بناء نظام فعّال للحماية الاجتماعية.....32
**المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية ومساعيها لتصدّر المشهد العربي وكسب ثقة الدول الكبرى..... .....42**
الفقرة الأولى: السياسة الخارجية القطرية في الإطار الخليجي والعربي.....42
الفقرة الثانية: سياسة حُسن الجوار والتحالف مع القوى الكُبرى .....48
**استنتاج الفصل الأول .....59**
**الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية والتعامل مع النزاعات العربية.....61**
**المبحث الأول: المبادرات الدبلوماسية ودور الوساطة القطرية في دارفور ولبنان.....65**
الفقرة الأولى: قطر ومفهوم الدول الصغيرة في المشهد الدولي .....65

الفقرة الثانية: المبادرات الدبلوماسية القطرية في دارفور ولبنان..... 68
الفقرة الثالثة: النزاع الداخلي في لبنان..... 75
**المبحث الثاني: التدخل المباشر والمشاركة القطرية في الحرب على النظام الليبي.... 81**
الفقرة الأولى: التحركات الشعبية وتوافق عربي دولي للإطاحة بنظام القذافي..... 81
الفقرة الثالثة: المشاركة القطرية في قوات التحالف الدولي ..... 88
**المبحث الثالث: تحوّلات في المشهد الداخلي وإعادة تموضع السياسة الخارجية والتحديات المستقبلية.. ..... 97**
الفقرة الأولى: مساعي العهد الجديد للحفاظ على عوامل القوّة الداخلية..... 97
الفقرة الثانية: قطر والتعامل مع التحديات المستقبلية ..... 109
**استنتاج الفصل الثاني..... 112**
**الخاتمة ..... 114**
**المصادر والمراجع..... 118**
اتفاقيات ومواثيق..... ..... 118
المؤلفات..... ..... 119
الدوريات والدراسات والمقالات..... ..... 122
الأطروحات والرسائل..... ..... 123
الوثائق..... 123
التقارير..... ..... 125
الأحكام والقرارات القضائية..... ..... 126
مواقع الكترونية..... ..... 126
مؤلفات أجنبية..... 138
فهرس المحتويات..... 141